
59
هيثم أحمد مزاحم
حزب العمل الإسرائيلي
1968 - 1999
استراتيجية
ت للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر دراسات استراتيجية كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

حزب العمل الإسرائيلي

1968 ـ 1999

هيثم أحمد مزاحم

العدد 59

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الطبعة الأولى 2001

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتـــويـــات

مقدمة

تكتسب دراسة حزب العمل الإسرائيلي أهمية بارزة نظراً لكونه الحزب المؤسس للكيان الصهيوني في فلسطين والحزب الحاكم فيه خلال ثلاثة عقود متتالية (1948 - 1977)، ثم لاحقاً في فترتي (1992 - 1996) و(1999 - 2000)، هذا فضلاً عن الفترات التي شارك فيها بائتلاف حكومي مع حزب الليكود، والتي كان آخرها دخوله حكومة الوحدة الوطنية الحالية برئاسة آرييل شارون منذ شباط/ فبراير 2001. كما تحظى دراسة هذا الحزب بأهمية استثنائية في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي وفي ظل عملية التسوية، وبخاصة بعد أن بدأت مفاوضات الوضع النهائي على المسار الفلسطيني.

تتناول هذه الدراسة معظم شؤون حزب العمل الإسرائيلي التاريخية والفكرية والسياسية والتنظيمية والانتخابية في محور تمهيدي وثلاثة محاور رئيسية وخاتمة. ففي حين يلقي المحور التمهيدي الضوء على أبرز خصائص النظام الحزبي في إسرائيل، يتناول المحور الأول نشأة الحركة العمالية الصهيونية وتطورها التاريخي، ويركز على دراسة حزب الماباي،

الإطار التاريخي لحزب العمل، في الفترة الممتدة بين تأسيسه عام 1930 وتأسيس حزب العمل الإسرائيلي عام 1968. ثم يبحث ظروف تأسيس حـزب العـمل وتطوره الأيديولوجي والتنظيـمي، كـمـا يتطرق إلى مجموعات أو أوساط الحزب الفكرية والسياسية وقياداته التاريخية والمعاصرة.

ويدرس المحور الثاني تجربة الحزب السياسية بين الحكم و المعارضة، فيعرض أسباب وعوامل انتصاراته وهزائمة الانتخابية، ويقوم بتشريح قاعدته الاجتماعية والانتخابية.

أما المحور الثالث والأخير فيتضمن عرضاً لمواقف الحزب التاريخية من الصراع العربي ـ الصهيوني، وبخاصة القضية الفلسطينية، وسبل تسويته ودراسة تطور هذه المواقف، وصولاً إلى تحليل المواقف الراهنة من هذه القضايا. وسجلنا في الخاتمة أبرز الاستنتاجات التي توصلنا إليها في هذه الدراسة.

وقد لاحظنا خلال بحثنا عن المصادر و المراجع خلو المكتبة العربية من كتاب مختص ومفرد لحزب العمل الإسرائيلي، الأمر الذي شكل حافزاً لنا إلى العمل من أجل محاولة سد هذا النقص، وذلك بهدف تعريف القراء العرب، بمن فيهم أصحاب القرار والباحثون والمهتمون، تعريفاً موضوعياً وشاملاً بهذا الحزب الصهيوني وبأبرز أهدافه ومشروعاته تجاه العالم العربي.

سمات النظام الحزبي الإسرائيلي

قبل الشروع في دراسة حزب العمل الإسرائيلي من مختلف جوانبه التاريخية والفكرية والتنظيمية والسياسية، لابد من عرض أبرز سمات النظام الحزبي الإسرائيلي لفهم آليات الحياة السياسية في الكيان الصهيوني، وبالتالي فهم ظروف حركة حزب العمل الإسرائيلي فيه.

يتميز النظام الحزبي الإسرائيلي بسمات فريدة تطبع الحياة السياسية/ الحزبية في إسرائيل، وأولى هذه السمات هي كون معظم الأحزاب الإسرائيلية أحزاباً قديمة تعود جذورها إلى فترة اليشوف (أي مجتمع المستوطنين اليهود قبل قيام الكيان الإسرائيلي)؛ إذ أدت الأحزاب دوراً مهماً في تكوين هذا التجمع الاستيطاني خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وساهمت في إقامة دولة إسرائيل وفي الحياة السياسية والاقتصادية داخلها. ويعتبر حزب العمل الإسرائيلي رائد هذه الأحزاب المؤسسة لليشوف اليهودي ومن ثم للكيان الصهيوني[1].

والسمة الثانية هي كثرة الأحزاب في إسرائيل (32 حزباً خاضت انتخابات الكنيست عام 1999)، واستمرار نشوء أحزاب جديدة – وبخاصة قبل الانتخابات العامة – واختفاء بعضها بعد الانتخابات مباشرة؛ وذلك نتيجة للانشقاقات والاندماجات الكثيرة التي تشهدها الأحزاب الإسرائيلية من جهة، ونشوء التكتلات الانتخابية ـ البرلمانية فيما بينها مما يؤدي إلى اندماجها تدريجياً، أو انفراط عقدها جزئياً أو كلياً بعد الانتخابات من جهة أخرى.

وتعكس كثرة الأحزاب في إسرائيل واقع المجتمع الإسرائيلي الهجين، والانقسامات العرقية والدينية والسياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية؛ وأبرزها الانقسام الأيديولوجي حول هوية الدولة وطابعها بين العلمانيين والمتديّنين الأصوليين، والانقسام العرقي بين اليهود الشرقيين (السفارديم) واليهود الغربيين (الأشكناز)، والانقسام السياسي حول التسوية مع الفلسطينيين والعرب ومصير المناطق المحتلة، إضافة إلى الانقسام بين اليهود و"عرب إسرائيل". ويساهم نظام الانتخابات النسبي في استمرار هذه الظاهرة ونموها، إذ يتيح للأحزاب والحركات الصغيرة فرصة التمثيل في الكنيست (بمقعدين على الأقل) بمجرد الحصول على نسبة الحسم (1.5٪) من أصوات الناخبين[2]. وتشكل حركة الانشقاقات والاندماجات في الحركة العمالية الصهيونية منذ نشأتها نموذجاً مثالياً في هذا السياق.

أما السمة الثالثة للنظام الحزبي الإسرائيلي فهي الأدوار التي مايزال يؤديها بعض الأحزاب منذ فترة اليشوف قبل تأسيس الدولة، في جلب المهاجرين اليهود من الخارج واستيعابهم في فلسطين، وتوفير أماكن سكن وعمل وعناية صحية ومدارس في المستوطنات، مما يجعل هذه الأحزاب تسيطر على مؤسسات وهيئات اقتصادية واستيطانية وتعليمية وصحية تابعة لها[3]. ويأتي حزب العمل الإسرائيلي في طليعة هذه الأحزاب إذ يسيطر على الهستدروت (الاتحاد العام للعمال الإسرائيليين) ومؤسساته الاقتصادية الكبيرة منذ تأسيسه عام 1920، إضافة إلى الهيئات الاستيطانية التابعة للحزب (حركة الكيبوتس الموحد وحركة الموشافات)، ومن ثم على أجهزة الدولة السياسية والاقتصادية بعد قيامها عام 1948 وحتى عام 1977[4].

أما السمة الرابعة فهي المركزية الشديدة للقيادة في الأحزاب الإسرائيلية، حيث كانت القيادة الحزبية - وماتزال إلى حد كبير - تهيمن على هيئات الحزب التنظيمية وتجعل ارتباط الأعضاء بالقيادة ارتباط ولاء شخصي ونفعي، وكذلك ارتباط أعضاء الكنيست بالقيادة التي تتحكم في وصولهم إلى الكنيست من خلال إدراجهم (أو عدم إدراجهم) في مكان مضمون ضمن لائحة الحزب. ويتميز حزب العمل الإسرائيلي بالمركزية الشديدة للقيادة وهيمنة رئيس الحزب بشكل خاص والهيئات القيادية العليا عموماً على قرارات الحزب ومؤسساته، الأمر الذي أدى إلى نشوء علاقة الولاء الشخصي والنفعي بين القادة والأعضاء داخل الحزب[5].

والسمة الأخيرة البارزة في النظام الحزبي الإسرائيلي هي الامتداد الخارجي لبعض الأحزاب، وخصوصاً الأحزاب الكبيرة والعريقة، إذ لهذه الأحزاب فروع بين الجاليات اليهودية في الخارج وبخاصة في الدول التي توجد فيها جاليات يهودية كبيرة وفاعلة كالولايات المتحدة الأمريكية. ومن أبرز الأحزاب التي لها فروع في الخارج حزب العمل الإسرائيلي، إذ بعد تأسيس الحزب عام 1968 اتحد فرع الماباي في الخارج مع التحالف الدولي لحزبي أحدوت هعفودا وبوعالي تسيون فأسسوا اتحاداً دولياً حزبياً يمثل الاتجاه العمالي الصهيوني في الخارج، أطلق عليه حركة العمل الصهيونية العالمية (World Labor Zionist Movement)[6]. وللحركة فروع في عشرين دولة في مختلف قارات العالم تعمل على دعم حزب العمل الإسرائيلي، وأبرز أهدافها دعم الهجرة ونشر التربية اليهودية والمبادئ الصهيونية في الشتات وجمع التبرعات للحزب[7].

ولا يمكن إخضاع تصنيف الأحزاب الإسرائيلية وفقاً للمفاهيم الحزبية الأكاديمية والتصنيف العالمي التقليدي لليمين واليسار والوسط، إذ يستند التصنيف الإسرائيلي للاتجاهات الحزبية إلى الموقف من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومن العلاقة بين الدين والدولة، وليس إلى الرؤية الاقتصادية ـ الاجتماعية، بحيث تندرج هذه الأحزاب والقوى في ثلاثة معسكرات هي[8]:

1. معسكر اليسار: وتدرج فيه القوى السياسية التي تدعو إلى سلام مع الفلسطينيين والعرب يقوم على أساس الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 ومنح الفلسطينيين حقوقاً وطنية. ويسود الخلاف داخل هذا المعسكر أيضاً حول حجم الانسحاب وطبيعة الكيان الفلسطيني. ويندرج حزب العمل ضمن هذا المعسكر حالياً، وهو يحتل موقعاً في الخريطة السياسية يمتد من اليسار إلى الوسط.

2. معسكر اليمين: وتدرج فيه القوى السياسية المعارضة للانسحاب من أي جزء من المناطق المحتلة عام 1967، والداعية إلى ضم هذه المناطق إلى إسرائيل لإقامة "أرض إسرائيل الكبرى".

3. المعسكر الديني: وتدرج ضمنه الأحزاب الدينية الصهيونية وغير الصهيونية.

حزب العمل الإسرائيلي
البنى الفكرية والتنظيمية

نشأة الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين

تعود أصول الصهيونية العمالية إلى المفكر اليهودي الروسي موسى هس (1812 ـ 1875) وكتاباته عن «دور العمال اليهود في تحقيق أماني شعبهم في إيجاد وطن خاص بهم وإقامة دولتهم اليهودية»، وكان هس من أبرز رواد الاشتراكية الصهيونية، ومن واضعي أسس التنظيم العمالي ليهود أوربا الشرقية[9].

وكانت أوربا الشرقية قد شهدت في نهاية القرن التاسع عشر نمو الحركات العمالية اليهودية بالتوازي مع نمو الحركات الثورية الاشتراكية. ومع تطور النشاط الثوري وانتشار الأفكار الاشتراكية الماركسية في روسيا، بدأ المثقفون اليهود يتلقفون هذه التعاليم والأفكار ورأوا فيها الحل الأمثل للمسألة اليهودية؛ لأنها تدعو إلى زوال الطبقية والتمييز العنصري وسيادة العدالة والمساواة[10].

وبالإضافة إلى هس برز مفكرون اشتراكيون يهود تبلورت معهم الصهيونية العمالية؛ أبرزهم دوف بير بوروخوف[11]، ونحمان سيركين[12]، وأهرون جوردون[13]. وقد حاول كل من بوروخوف وسيركين التوفيق بين الصهيونية والاشتراكية الماركسية بما يتناسب مع حل المسألة اليهودية حلاً قومياً. فقد اعتبر سيركين في كتابه «**المسألة اليهودية ودولة اليهود الاشتراكية**»، «أن معاداة السامية إحدى حقائق الحياة التي لا يمكن الشفاء

منها بالتطور الاشتراكي الطبيعي»، ورأى الحل في قيام الدولة اليهودية التي تكون هي الجسر إلى الاشتراكية[14].

أما بوروخوف فاعتبر أن الصراع الطبقي سينتقل إلى الأرض اليهودية بعد إنشاء الوطن القومي اليهودي، حيث يمكن تطوير قاعدة للهرم الاجتماعي - الاقتصادي الخاص باليهود. وأطلق جوردون النظرية المعروفة بـ "دين العمل" التي نادت «بإحياء الشعب اليهودي من خلال العمل الجسدي الشاق وقبول المسؤولية الاجتماعية»، إذ «من خلال العمل فقط يمكن أن تخلّص إسرائيل». كما جعل جوردون الأمة اليهودية أساس أيديولوجيته، والاشتراكية أساس بناء الأمة[15].

وقد أسفرت نظريات بوروخوف وجوردون ونشاطاتهما عن تأسيس أول حركة اشتراكية صهيونية، سُميت بحركة بوعالي تسيون (عمال صهيون)، في مدينة مينسك الروسية عام 1899. كما تأسس عدد من الفروع للحركة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وفلسطين كانت ترتبط فيما بينها عبر الاتحاد الاشتراكي العام للعمال اليهود - بوعالي تسيون[16].

ثم اندمجت هذه الحركة مع حركة الاشتراكيين الصهيونيين، التي أسسها نحمان سيركين عام 1901، في حزب واحد أيضاً تحت اسم حزب بوعالي تسيون عام 1906. وانضم الحزب فور تشكيله إلى المنظمة الصهيونية العالمية[17].

يشير مؤرخو الصهيونية إلى أن نشأة الحركة العمالية الصهيونية في فلسطين ترتبط بقدوم الدفعة الثانية من المهاجرين اليهود (العلياه) الممتدة في

الفترة 1905 - 1914، والتي ضمت حوالي 35 - 40 ألف يهودي، معظمهم من العمال والحرفيين الذين حملوا معهم أفكاراً وتشكيلات سياسية متعددة من روسيا وبولونيا. كما حملت الهجرة الثانية معها الآباء المؤسسين للحركة العمالية الصهيونية و اليشوف اليهودي في فلسطين، والدولة الصهيونية لاحقاً، أمثال ديفيد بن جوريون وإسحاق بن زفي وزلمان شازار وموشيه شاريت وإسحاق بن طبنكين[18].

وقد قام هؤلاء بتأسيس حركات اشتراكية في فلسطين، حيث أسسوا فرعاً فلسطينياً لحزب بوعالي تسيون[19]، وحزب هابوعيل هاتسعير (العامل الفتيّ) الذي أسسه عام 1906 أتباع المفكر الاشتراكي البولوني أهرون جوردون (1856 - 1922)، الذي استوطن في فلسطين عام 1904[20]. وتركز نشاط الحزبين في إنشاء مستوطنات جماعية ذات نظام اشتراكي سميت كيبوتسات، وكانت أولاها مستوطنة داجانيا التي أقيمت عام 1909 على شاطئ بحيرة طبرية. وهكذا انتقل معظم مهاجري الدفعة الثانية للإقامة في هذه المستوطنات والعمل في الزراعة فيها حيث تلقوا التدريب المهني والعسكري والتلقين السياسي لعقائد الأحزاب الصهيونية العمالية[21].

وأدى اندماج حزب بوعالي تسيون مع اتحاد العمال غير الحزبيين عام 1919 إلى تشكيل حزب جديد، أطلق عليه اسم أحدوت هعفودا (العمل الموحد). وقد جاء هذا الاتحاد نتيجة لدعوة بيرل كاتزنلسون إلى «وحدة الأحزاب والجماعات اليسارية والعمالية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة في إنشاء الدولة اليهودية». ويعتبر أحدوت هعفودا أول كيان حزبي محدد لدى اليهود في فلسطين، وممثل "الاشتراكية الدولية" في تلك الفترة[22].

تأسيس الهستدروت

اتفقت الأحزاب والحركات العمالية الصهيونية في فلسطين على وجوب تنظيم شؤونها المهنية وفصلها عن ميدان الخلاف الفكري والسياسي، فبادرت إلى تأسيس الهستدروت (الاتحاد العام للعمال الإسرائيليين) الذي انعقد مؤتمره التأسيسي في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1920، وضم 87 ممثلاً منتخباً عن جميع هذه الأحزاب. وتم انتخاب ديفيد بن جوريون رئيساً للهستدروت[23].

وأعلن مؤتمر الهستدروت أن هدفه الرئيسي تحقيق الفكرة الصهيونية، وتأسيس اقتصاد قادر على استيعاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين وتوطينهم في فلسطين، إضافة إلى تنظيم شؤون العمال والمزارعين. وقد تمكنت الحركة الصهيونية العمالية من خلال الهستدروت، من تسلم مقاليد الأمور في التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، حيث تناوب كل من بن جوريون وبيرل كاتزنلسون على رئاسته خلال 15 عاماً في الفترة 1920 ـ 1935[24].

وتحول الهستدروت إلى جهاز نقابي وإداري واستشماري ضخم، شكل قوة سياسية كبرى تضم جميع الأحزاب والحركات السياسية، وقوة اقتصادية واجتماعية كبيرة تشرف على المؤسسات الاقتصادية الصهيونية، أي كان بمنزلة نواة الدولة والاقتصاد الصهيونيَّين.

وكان الهستدروت منذ بداية تأسيسه أكثر من نقابة عمالية، إذ كان متعهداً يقدم الوظائف، ويتكون من مجموعة شركات ومؤسسات. وقد

ارتبط الهستدروت منذ تأسيسه بحزب أحدوت هعفودا ثم بحزب الماباي بشكل وثيق. وبعد تأسيس الدولة عام 1948، بدا كأحد فروعها إذ كان حزب العمل – ولايزال نسبياً – يسيطر على قيادة الهستدروت ومؤسساته رغم تراجع سيطرته على الهستدروت تدريجياً منذ عام 1949[25].

وفي عام 1994 انشق حاييم رامون أحد قادة حزب العمل وخاض انتخابات الهستدروت بلائحة مستقلة سميت رام، وفازت اللائحة في انتخابات الهستدروت[26]. وانشق في عام 1999 أمين عام الهستدروت عمير بيرتس عن حزب العمل وخاض الانتخابات البرلمانية في لائحة مستقلة سميت "شعب و احد" ونالت مقعدين في الكنيست[27].

ويضم الهستدروت أكثر من 43 نقابة مختلفة، وله هيكلية تنظيمية شبيهة بهيكلية الأحزاب؛ مؤتمر عام (1501 عضو) ينتخب لجنة تنفيذية (185 عضواً) تنتخب مكتباً قيادياً وأمانة عامة. وتمثل كل الأحزاب في الهستدروت من خلال انتخاباته العامة وفقاً للتمثيل النسبي[28]. وفي عام 1977 كان نصف العمال الإسرائيليين أعضاء في الهستدروت أو أحد فروعه. وبلغ عدد أعضاء الهستدروت في أواسط التسعينيات أكثر من مليون ونصف مليون عضو يرتبطون به مباشرة أو بالمؤسسات التابعة له. كما ينتسب 90٪ من العمال المنظمين في إسرائيل إلى إحدى نقابات الهستدروت[29].

والجدير ذكره أن الهستدروت يسيطر على قطاعات و اسعة من الاقتصاد الإسرائيلي؛ أبرزها: صندوق الضمان الاجتماعي أو صندوق المرضى (الذي يشتمل على أكثر من 16 مستشفى و1200 عيادة

ومستوصف، و17 مأوى للعجزة، ويوفر العناية الصحية لنحو 75٪ من الإسرائيليين)، والصناعات العسكرية، وحركة الكيبوتس الموحد، وبنك هابوعاليم (المصرف الثاني في إسرائيل)، وشركة هماشبير همركازي لاستيراد وتوزيع المواد الغذائية، وشركة ميكوروت للمياه، وشركة البناء الكبرى (سوليل بونيه)، وشركة إنتاج الألبان الكبرى (تنوفا)، وشركة كور للصناعة المعقدة، وشركة دان للنقل، والشركة الوطنية للباصات (إيجيد)، ونحو 84٪ من الإنتاج الزراعي الإسرائيلي، والكلية الوطنية للمعلمين[30].

حزب الماباي

تأسس حزب الماباي (حزب عمال أرض إسرائيل) نتيجة اندماج كل من حزبي هابوعيل هاتسعير (العامل الفتيّ) وأحدوت هعفودا (العمل الموحد)، وذلك في مؤتمر تأسيسي مشترك عقد في 5 كانون الثاني/ يناير 1930 بإشراف قادة الحركة العمالية الصهيونية؛ ديفيد بن جوريون وبيرل كاتزنلسون وزلمان شازار وديفيد ريمز وإسحاق بن زفي عن حزب أحدوت هعفودا، ويوسف أرنوفيتش وأليعزر كابلان وإسحاق لوفيان ويوسف سبرنزاك عن حزب هابوعيل هاتسعير[31].

واستمد الحزب أيديولوجيته الأصلية من التراث الفكري لهذين الحزبين الاشتراكيين المندمجين، ولكن بسبب اختلاف نظرة كل منهما إلى الاشتراكية فقد حمل الماباي أكثر من اتجاه فكري داخله، من الماركسية إلى الاشتراكية الإصلاحية[32]. غير أن الإطار الفكري الأساسي للحزب كان الاتجاه القومي الصهيوني، فهو «حزب صهيوني ـ اشتراكي في آن واحد»،

وتقوم فلسفته على أساس «إيمانه بالصهيونية والاشتراكية البنّاءة على أسس من الديمقراطية والحرية الفردية»[33].

أما اشتراكية الماباي فهي مزيج من نظريات جوردون "الاشتراكية الإنسانوية" التولستوية غير الماركسية ونظريات بوروخوف ذات الاتجاه الماركسي العام، الأمر الذي جعله «أقرب إلى الحزب الجماهيري الذي يسعى إلى استقطاب قطاعات واسعة من الناس بميول غير منسجمة كلياً»[34]. وقد حدد الحزب أهدافه بـ «بعث إسرائيل في أرض إسرائيل كأمة حرة عاملة ... لأجل إلغاء الاستعباد الطبقي وعدم المساواة الاجتماعية في كل أشكالها»، والعمل على تأميم ملكية المصادر الطبيعية ووسائل الإنتاج، وذلك «من أجل بناء مجتمع يقوم على العمل والمساواة والحرية»[35].

وكانت حصيلة توحيد حزبي أحدوت هعفودا وهابوعيل هاتسعير في حزب الماباي عام 1930 حصوله على أكثر من 75٪ من المقاعد في الهستدروت، مما جعله القوة السياسية المسيطرة على الحركة العمالية الصهيونية. وفي عام 1935 اكتملت سيطرته على الوكالة اليهودية حين انتخب ديفيد بن جوريون رئيساً للجنتها التنفيذية. ثم تولى الحزب منذ عام 1939 دور القيادة الرسمية للدبلوماسية الصهيونية[36].

وإذا أضفنا إلى ذلك كله دور الحزب في إنشاء مؤسسات الاستيطان في فلسطين مثل الكيبوتسات والموشافات، ولاسيما المستوطنات الدفاعية على الحدود التي تسمى ناحال، ودوره في تأسيس منظمة الهاجاناه العسكرية وتسليحها وتدريبها وقيادتها في العمليات العدوانية والحربية في

الفترة 1947 ـ 1948، حيث نجد أن اسم المباي يرتبط بجميع محاولات الحركة الصهيونية للسيطرة على فلسطين وإقامة الكيان الإسرائيلي فيها، مما جعله الحزب الحاكم في هذا الكيان لدى تأسيسه عام 1948[37].

وقد شهد المباي صراعات داخلية عدة نتيجة الخلافات الفكرية والسياسية بين الاتجاه الماركسي الذي كان يمثله تيار أحدوت هعفودا وتيار هابوعيل هاتسعير (الحارس الفتي) المعارض لمقولاته الاشتراكية حول الصراع الطبقي، وتمحورت الخلافات حول مسألة الاتحاد مع الحزب العمالي هاشومير هاتسعير ومسألة توحيد منظمات المستوطنات الجماعية (الكيبوتس الموحد التابع للحزب مع الكيبوتسات الأخرى).

وأدى تصاعد الخلاف بين الاتجاهين داخل المباي إلى نشوء مجموعة يسارية داخل الكيبوتس الموحد أطلقت على نفسها اسم الكتلة ب، وأسست في أيار/ مايو 1944 حركة تنوعا أحدوت هعفودا التي اتحدت مع بوعالي تسيون سمول (يسار عمال صهيون) في نيسان/ إبريل 1946 لتشكيل حزب جديد هو حزب أحدوت هعفودا ـ بوعالي تسيون[38].

وقد أدى هذا الحزب دوراً بارزاً في تنظيم ميليشيا الهاجاناه حيث احتل أعضاؤه (ولاسيما إيجال آلون وإسرائيل جاليلي وإسحاق رابين) مناصب رئيسية فيها، وبخاصة في قيادة الوحدات الخاصة، البالماخ التي كان يقودها آلون[39].

وفي شباط/ فبراير 1948 اتحد حزب أحدوت هعفودا ـ بوعالي تسيون مع حزب هاشومير هاتسعير وحزب بوعالي تسيون سمول ليشكلا حزباً

جديداً سُمي المابام (حزب العمال الموحد) الذي مثّل يسار المعسكر العمالي وشكّل المعارضة الرئيسية لحكومات المباي في الفترة 1948 ـ 1967[40].

وبعد إعلان دولة إسرائيل في 14 أيار/ مايو 1948، أنشئ مجلس مؤقت للدولة الإسرائيلية ضم 38 عضواً ممثِّلين للأحزاب الصهيونية، وقد انتخب حاييم وايزمان رئيساً له. وكان للمباي فيه 12 عضواً، وللمابام خمسة أعضاء. أما الحكومة المؤقتة التي ترأسها بن جوريون فقد كان للمباي فيها سبعة وزراء من بين 12 وزيراً.

وفي انتخابات الكنيست الأول التي جرت في 25 كانون الثاني/ يناير 1949، حصل حزب المباي على 35٪ من مجموع الأصوات ونال 46 مقعداً نيابياً من بين 120 مقعداً، وبذلك تحققت له الأغلبية النسبية التي مكنته من تولي زمام الحكم الذي استمر ثلاثة عقود تقريباً، وجعلته الحزب المهيمن على معظم أوجه الحياة السياسية والاقتصادية في الدولة[41].

وقد أدى الاتجاه الفردي الذي مثّله بن جوريون وحبُّه للسلطة إلى نشوب صراع داخل الحزب ونشوء كتل ومراكز قوة؛ مما أسفر عن انشقاق بن جوريون وأنصاره عن الحزب عام 1965 وتأسيسهم حزب رافي وخوضهم انتخابات الكنيست في قائمة مستقلة.

وتعود جذور الخلاف إلى قضية لافون وتداعياتها التي أطاحت موشيه شاريت من رئاسة الحكومة وبنحاس لافون من وزارة الدفاع عام 1954؛ لتحميلهما مسؤولية فشل عملية التخريب التي استهدفت بالتفجير بعض

المؤسسات الأمريكية والبريطانية في مصر، وانكشاف أعضاء الشبكة التخريبية مما أثار فضيحة سياسية في إسرائيل دفع ثمنها شاريت ولافون[42].

وبعد نيل حزب رافي عشرة مقاعد في انتخابات الكنيست عام 1965 (مقابل 45 مقعداً للتجمع العمالي ـ المعراخ)، عقد الحزب مؤتمره التأسيسي في 17 أيار/ مايو 1966 بزعامة بن جوريون وموشيه دايان وشمعون بيريز الذي انتخب أميناً عاماً للحزب فيما كان دايان القائد الشعبي للحزب. ولم يكن الحزب يختلف عن حزب الماباي في طروحاته السياسية و الاقتصادية سوى في مسائل ثانوية، لذلك اعتمد على شعبية قادته أكثر من الاعتماد على أيديولوجيته أو تنظيمه الحزبي فاستقطب نحو 23 ألف عضو.

وجاء تعيين موشيه دايان في حكومة الوحدة الوطنية وزيراً للدفاع عشية حرب عام 1967، ليمهد لعودة حزب رافي إلى الحزب الأم الماباي في عام 1968 مع حزب أحدوت هعفودا في إطار جديد سمي حزب العمل الإسرائيلي. وقد عارض بن جوريون وبعض أنصاره هذا الاتحاد، وقاموا بإنشاء حركة جديدة قامت بخوض الانتخابات العامة عام 1969 في قائمة منفصلة سميت القائمة الرسمية وقد نالت أربعة مقاعد، ثم انضمت بعد استقالة بن جوريون من الكنيست إلى تكتل الليكود عام 1973[43].

تأسيس حزب العمل الإسرائيلي

حزب العمل الإسرائيلي (مفليجت هعفودا هيسرائيليت) هو حصيلة اندماج الأحزاب العمالية الثلاثة؛ الماباي وأحدوت هعفودا ورافي في حزب واحد، وذلك بعد مداولات استغرقت أشهراً. وشكّل هذا الحزب

إطاراً جديداً لعودة حزب الماباي القديم قبل انشقاق حزبي أحدوت هعفودا عام 1944 ورافي عام 1965.

ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى اتحاد هذه الأحزاب هي:

1. كانت وحدة الأحزاب اليمينية في اتحاد جاحال (التجمع اليميني) من أهم العوامل الضاغطة التي دفعت الأحزاب العمالية الثلاثة إلى الاتحاد في حزب واحد.
2. كان التقارب بين حزبي الماباي وأحدوت هعفودا قد وصل إلى درجة متقدمة جداً، خصوصاً بعد خروج أحدوت هعفودا من حزب المابام عام 1954، ثم تحالفه مع الماباي في تجمع المعراخ الانتخابي عام 1965، واشتراكه في الائتلاف الحكومي عام 1967، بحيث أصبحت الفروقات بين الحزبين هامشية جداً لا تمس الجوهر، ولا تحول دون اندماجهما.
3. كان الإخفاق النسبي الذي مني به حزب رافي في انتخابات عام 1965 بحصوله على عشرة مقاعد فقط، والذي جعله خارج التشكيلة الحكومية، قد أظهر لقيادته أن الطريق إلى السلطة من جديد لا يكون إلا بالتحالف أو الاندماج مع تجمع المعراخ.
4. كان لارتفاع شعبية موشيه دايان لدوره - بوصفه وزيراً للدفاع - في انتصارات حرب عام 1967، وتسرب الأنباء عن مفاوضات سرية لإجراء تحالف بين حزبي رافي وجاحال، أثرهما الكبير في دفع حزب الماباي للبدء بحوار مع حزب رافي لتوحيد الأحزاب العمالية.

وقد عقد الحزب مؤتمره التأسيسي في 21 كانون الثاني/ يناير 1968 في القدس المحتلة، حيث وقع قادة الأحزاب الثلاثة؛ جولدا مائير وإسرائيل جاليلي وشمعون بيريز على الميثاق الأساسي للحزب[44].

أيديولوجية الحزب

لما كان حزب العمل الإسرائيلي استمراراً مباشراً لحزب ماباي التاريخي، فقد ظل يتبنى أيديولوجية الماباي نفسها، أي «الجمع بين الصهيونية والاشتراكية الديمقراطية في رؤية براجماتية من أجل تحقيق كل الأهداف الاجتماعية والقومية للشعب اليهودي في إسرائيل»[45]. ومايزال حزب العمل إلى اليوم يصف نفسه بأنه حزب اشتراكي ديمقراطي ينتمي إلى الاشتراكية الدولية، ويقول إن رؤيته الأيديولوجية ترتكز على «قيم الحركة العمالية اليهودية التي هي نتاج التجربة الاجتماعية للشعب اليهودي وتراثه الثقافي»[46].

وأبرز الأهداف الأساسية للحزب التي تضمنها ميثاقه التأسيسي هي: «تجميع الشعب اليهودي في بلاده وإقامة مجتمع عمالي حرّ في إسرائيل . . . والسعي من أجل تحقيق الأهداف القومية والاجتماعية والطلائعية بموجب روح تراث الشعب اليهودي ونبوءة الصهيونية الاشتراكية وقيم حركة العمل، والحرص (الدؤوب) على أمن إسرائيل، وإبعاد كل خطر يتهدد كيانها وسيادتها وسلامتها ووحدة أراضيها»[47].

أما أهداف الحزب راهناً - كما وردت في التقرير السياسي الصادر عنه في أيلول/ سبتمبر 1997 - فتتمثل في «تعزيز الشكل الديمقراطي

للحكومة، وتحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي لجميع المواطنين الإسرائيليين، وتقوية الاقتصاد الإسرائيلي على أسس مبادئ السوق الحرة وإنجاز السلام الحقيقي (المترافق) مع الأمن في الشرق الأوسط»[48].

1. التطور الأيديولوجي

شهد حزب الماباي ـ العمل تطوراً أيديولوجياً تدريجياً تمثل في تخلي الحزب عن المبادئ الاشتراكية الماركسية وتحوله باتجاه اليمين إلى الوسط، أي إلى مركز الساحة السياسية الإسرائيلية[49]. ويعكس تحول حزب العمل وتراجع أهمية الأيديولوجية الاشتراكية لديه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في إسرائيل، ولاسيما خلال خمسينيات القرن العشرين وستينياته، بفعل الهجرات الجديدة والتطور الاقتصادي والتقني، مما أدى إلى نشوء مهن جديدة وتشكل طبقات حديثة وصعود طبقات أخرى[50].

وقد سعى حزب الماباي ـ العمل لاستقطاب هذه الفئات الجديدة إليه مما غيّر من البنية الاجتماعية للحزب، التي كانت تتشكل من المزارعين والعمال، بعد انضمام أعداد كبيرة من الموظفين والحرفيين والمثقفين والعلماء وأساتذة الجامعات، الأمر الذي حول الحزب إلى حزب الطبقة الوسطى وحزب النخبة المثقفة[51].

وكانت ثمة آثار عميقة للفوارق الطبقية بين العمال والمزارعين (الفئات الدنيا) وبين الفئات العليا (الموظفين الكبار والمثقفين) الناجمة عن غياب مبدأ المساواة الاشتراكية في سياسة توزيع الرواتب، وعن تقديم قادة حزب

العمل الحاكم لمصالح الدولة على حساب مصالح المزارعين والعمال الذين كان الحزب العمالي الاشتراكي يدّعي أنه يدافع عن قيمهم ومصالحهم. وقد أسفرت هذه التأثيرات عن تغير أيديولوجية الحزب وبنيته السوسيولوجية، وهي تساهم في تفسير أسباب الانقلاب السياسي الذي أطاح حزب العمل عام 1977[52].

أما بالنسبة إلى مسألة العلاقة بين الدين والدولة فإن حزب العمل حزب صهيوني علماني لكنه يقدر التراث الديني الذي شكل الأساس الفكري للصهيونية، والشريعة اليهودية التي اعتُمدت باعتبارها أحد مصادر التشريع في الدولة الإسرائيلية واتُخذت شعائرها شعائر للدولة، وذلك رضوخاً لمطالب الأحزاب الدينية، ولاسيما حزب المفدال الشريك التقليدي لحزب العمل في الائتلاف الحكومي في الفترة 1948 ـ 1977 وحزب شاس الديني المتشدد الذي يمثل اليهود الشرقيين.

وكانت قوانين الشريعة اليهودية – ومازالت – سبباً للنزاعات داخل المجتمع الإسرائيلي بين العلمانيين والمتدينين، ولاسيما مسألة الهوية اليهودية (من هو اليهودي؟)، ومسألة تحريم العمل يوم السبت، وقواعد الطعام (كوشير)، والزواج الديني (عدم اعتراف الدولة بالزواج المدني)، ومشكلة التعليم الديني أو العلماني. وقد رضخ الحزب خلال وجوده في الحكم لابتزاز الأحزاب الدينية فقبل شروطها المتعارضة مع مبادئه العلمانية من أجل ضمان نيل حكوماته الثقة أمام الكنيست[53].

أما رؤية الحزب في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي فقد عبّر عنها برنامجه الانتخابي لعام 1992 حيث دعا إلى «اقتصاد مختلط تنافسي مكون

من القطاع الخاص والقطاع الحكومي والقطاع العام الهستدروتي، يدار على أساس اقتصادي تجاري من دون تمييز، وتتوافر فيه مساواة في الفرص للجميع». كما تعهد البرنامج بأن تقلص حكومة العمل «من تدخلها قدر الإمكان في النشاط الاقتصادي الاعتيادي والمباشر»، وأن تسعى لبيع المشروعات الاقتصادية التي تملكها الحكومة. ودعا البرنامج إلى مواصلة سياسة تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية للمواطنين التي تتولاها الحكومة والقطاع العام[54].

ويمكن القول إنه لا توجد أيديولوجية واضحة محددة لحزب العمل، وذلك بسبب تعدد الاتجاهات الفكرية والسياسية داخله وغياب الحسم في طروحاته حفاظاً على وحدة الحزب من جهة، ولاستقطاب الناخبين والمؤيدين من مختلف الاتجاهات السياسية والشرائح الاجتماعية من جهة أخرى. ويعتبر زئيف سطرنهل، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية، أن حزب العمل تخلى عن شعاراته التقليدية الداعية إلى "مفاهيم الديمقراطية والاشتراكية" وأصبح يتحدث بمفاهيم "دولة الرخاء" فتحول إلى حزب رافي موسع. ويعتقد سطرنهل أن الأيديولوجية السائدة في حزب العمل هي أيديولوجيا «السلطة التي تقوم على عبادة الدولة وعبادة القوة السياسية»[55].

وهكذا فإن اشتراكية حزب العمل هي اشتراكية براجماتية استخدمت من أجل جلب العمال والمزارعين اليهود إلى فلسطين وفي تنظيم واستيعاب هؤلاء المهاجرين في مستوطنات جماعية (كيبوتسات). وكذلك استخدم التأميم الاقتصادي بهدف تحقيق المشروع الاستيطاني الصهيوني الذي كان يحتاج إلى اقتصاد جماعي استيطاني يستطيع تأمين نفقات التسلح

والحروب والهجرة والاستيعاب والاستيطان. ولذلك عندما تحقق معظم هذه الأهداف تراجع الحزب عن هذه الشعارات "الاشتراكية الجماعية"، وحلت مكانها الشعارات الوسطية والدعوات إلى اقتصاد السوق والليبرالية.

2. حزب العمل بين الاشتراكية والليبرالية

عرف حزب العمل صراعاً فكرياً/ سياسياً داخلياً بين معسكرين حول أيديولوجية الحزب؛ كان المعسكر الأول بزعامة إسحاق رابين يرى ضرورة التكيف مع المستجدات العالمية الجديدة والتخلي عن الاشتراكية التي فقدت بريقها، واعتماد نظرية اقتصاد السوق الحرة. وقد انتقد رابين الطابع الاشتراكي البيروقراطي لإسرائيل، وسيطرة حزب العمل على الاقتصاد الإسرائيلي. كما دعا إلى تحرير الهستدروت من صلاته بالدولة وخصخصة بعض صناعاته. أما المعسكر الثاني بزعامة شمعون بيريز فكان يرى أن على الحزب السعي من أجل تغيير المجتمع الإسرائيلي بدلاً من التكيف معه، والحفاظ على الاشتراكية بصيغة جديدة "فوق قومية" (Supranationalism)[56].

وكان بيريز يأمل عودة العلاقات الحميمة مع الاشتراكيين الأوربيين، ودمج البلاد في تكتل سياسي واقتصادي واسع، أطلق عليه بيريز تسمية "الشرق الأوسط الجديد"، الذي يقوم - في رأيه - على أساس رؤية جان مونيه* (الرؤية الفرنسية للاندماج الإقليمي). ويرى بيريز أنه كما تمكنت

* جان مونيه (Jean Monnet)؛ هو وزير خارجية فرنسا السابق الذي تبنى عام 1950 مشروع إقامة منظمة الصلب والفحم الأوربية، ودمج مصادر القوة الألمانية العسكرية والاقتصادية ضمن عملية تكاملية أوربية. (المحرر)

أوربا من تجاوز حروبها القومية، وانتقلت إلى الاتحاد السياسي والاقتصادي بين دولها، يمكن أن يحدث الشيء نفسه في "الشرق الأوسط الجديد" بعد إحلال السلام والأمن فيه، وقيام الاندماج الاقتصادي والتعاون الإقليمي بين دوله، فالاشتراكية التي يدعو إليها بيريز وأنصاره تجد أصولها الفكرية في أوربا، وفي رؤية حزب العمل القديمة، وفي إبعاد إسرائيل عن عملية "الأمركة" المتنامية، فإذا «كانت الحرب هي التي سلخت إسرائيل عن أوربا حيث جذورها السياسية والفكرية، فإن السلام هو الذي سوف يعيدها جزءاً منها، حيث يمكن أن تلعب إسرائيل دور البوابة التي تدخل عبرها الأفكار والتجارة الأوربية إلى التكتل الاقتصادي الشرق أوسطي (MEEC)» الذي سوف يخرج إسرائيل من عزلتها، ويساعدها على أداء دورها الطبيعي بوصفها امتداداً لأوربا في المنطقة العربية[57].

وإن كان رابين لم ينجح قبل مصرعه في تغيير رؤية الحزب من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق الحرة؛ بسبب معارضة "الحرس القديم" (بزعامة بيريز) الذي يسيطر على جهاز الحزب وعوائده المالية[58]، فإن هزيمة بيريز في انتخابات رئاسة الحكومة عام 1996 وتنحيه إثرها عن زعامة الحزب قد شكّلا هزيمة لرؤيته المثالية غير الواقعية.

وقد شرع إيهود باراك الليبرالي منذ توليه رئاسة الحكومة السابقة في تموز/ يوليو 1999 في إصلاحات اقتصادية في الدولة الإسرائيلية تعتمد على خصخصة بعض مرافق القطاع العام كشركتي الكهرباء والمياه وزيادة الضرائب وإيجارات المساكن وغيرها من التدابير التي تطال الطبقات

الفقيرة والوسطى. وهذا يؤكد تحول رؤية الحزب الاشتراكية نحو مزيد من الليبرالية[59].

وقد تعرضت سياسة باراك الاقتصادية هذه إلى انتقادات عدة، إذ اعتبرت هذه الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها حكومته مستوحاة من الليبرالية. ورأى وزير الأمن الداخلي السابق شلومو بن عامي، وهو أحد قادة حزب العمل الذين يتمتعون بشعبية كبيرة فيه، أن هذه الخطة «تعتبر نقيضاً كاملاً لبرنامجنا الاجتماعي». واتهم الأمين العام للهستدروت عمير بيرتس حكومة باراك بأنها «أكبر معاد للنظام الاجتماعي عرفته إسرائيل»[60].

ونُقل أن باراك قد أعرب عن شكره لرئيس الوزراء البريطاني توني بلير خلال زيارته للمملكة المتحدة في تموز/ يوليو 1999، وذلك بسبب المساعدة والمشورة اللتين قدمهما حزب العمال الجديد برئاسة بلير إلى حزب العمل الإسرائيلي في الانتخابات. وقال إن الحزب سيتبع خطى حزب العمال الجديد والحزب الديمقراطي الأمريكي في اعتماد "الطريق الثالث"[61]. ونقلت صحيفة **«ديلي تليجراف»** عن وزير العدل الإسرائيلي السابق يوسي بيلين قوله «إننا تعلمنا الكثير من الحزب البريطاني الشقيق، ذلك أن الثورة التي قادها بلير أثبتت لنا ضرورة الانتقال إلى الوسط والتحول إلى ليبراليين وليس اشتراكيين»[62].

لمحة عن الاقتصاد الإسرائيلي

يقودنا الحديث عن تحول رؤية حزب العمل الاقتصادية من الاشتراكية إلى الليبرالية، إلى إعطاء لمحة عن الاقتصاد العمالي الإسرائيلي وسماته

الأساسية التي تعوق عمليات خصخصة الاقتصاد وإدارته وفقاً لآليات اقتصاد السوق الحرة.

يرى بعض الباحثين أن إسرائيل «قد يكون لها الكثير من الملامح الاشتراكية وبعض الملامح الرأسمالية (الاقتصاد الحر) لكنها لا تنتمي إلى كلا النمطين. (فهي) تنتمي إلى ما يمكن تسميته بالاقتصاد الاستيطاني الذي يأخذ أشكالاً متباينة تختلف من مجتمع إلى آخر. لكنه يتسم ببعض السمات الثابتة التي لا تتغير». ويذهب هؤلاء الباحثون إلى أن الأولوية في الاقتصاد الإسرائيلي هي للاعتبارات الاستيطانية، ولو تعارضت مع مقتضيات الرشد الاقتصادية القائمة على حساب التكلفة والمردود الاقتصاديَّين[63].

وقد ظهر اتجاه في إسرائيل يطالب بالتخلي عن الاقتصاد العمالي التعاوني (الاستيطاني) وخصخصة مؤسساته وإدارة الاقتصاد الإسرائيلي على أسس الاقتصاد الرأسمالي الحر وأولويات المنطق الاقتصادي المعتاد، عبر تقليص دور الدولة والقطاع العام. وساعد على هذا الاتجاه التوجه العالمي نحو الخصخصة والعولمة، ورغبة إسرائيل بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة دور اقتصادي كبير في منطقة الشرق الأوسط.

وقد تبنى حزب العمل هذه السياسة منذ عودته إلى السلطة عام 1992 وتوسع في الإجراءات الرامية إلى الإصلاح الاقتصادي. كما استكملت حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو في الفترة 1996 ـ 1999 هذه السياسة الهادفة إلى التخلص من الاقتصاد العمالي عبر خصخصة مؤسساته التي يهيمن عليها حزب العمل، وذلك بهدف تفكيك قواعده

الفقيرة والوسطى. وهذا يؤكد تحول رؤية الحزب الاشتراكية نحو مزيد من الليبرالية[59].

وقد تعرضت سياسة باراك الاقتصادية هذه إلى انتقادات عدة، إذ اعتبرت هذه الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها حكومته مستوحاة من الليبرالية. ورأى وزير الأمن الداخلي السابق شلومو بن عامي، وهو أحد قادة حزب العمل الذين يتمتعون بشعبية كبيرة فيه، أن هذه الخطة «تعتبر نقيضاً كاملاً لبرنامجنا الاجتماعي». واتهم الأمين العام للهستدروت عمير بيرتس حكومة باراك بأنها «أكبر معاد للنظام الاجتماعي عرفته إسرائيل»[60].

ونُقل أن باراك قد أعرب عن شكره لرئيس الوزراء البريطاني توني بلير خلال زيارته للمملكة المتحدة في تموز/ يوليو 1999، وذلك بسبب المساعدة والمشورة اللتين قدمهما حزب العمال الجديد برئاسة بلير إلى حزب العمل الإسرائيلي في الانتخابات. وقال إن الحزب سيتبع خطى حزب العمال الجديد والحزب الديمقراطي الأمريكي في اعتماد "الطريق الثالث"[61]. ونقلت صحيفة «**ديلي تليجراف**» عن وزير العدل الإسرائيلي السابق يوسي بيلين قوله «إننا تعلمنا الكثير من الحزب البريطاني الشقيق، ذلك أن الثورة التي قادها بلير أثبتت لنا ضرورة الانتقال إلى الوسط والتحول إلى ليبراليين وليس اشتراكيين»[62].

لمحة عن الاقتصاد الإسرائيلي

يقودنا الحديث عن تحول رؤية حزب العمل الاقتصادية من الاشتراكية إلى الليبرالية، إلى إعطاء لمحة عن الاقتصاد العمالي الإسرائيلي وسماته

الأساسية التي تعوق عمليات خصخصة الاقتصاد وإدارته وفقاً لآليات اقتصاد السوق الحرة.

يرى بعض الباحثين أن إسرائيل «قد يكون لها الكثير من الملامح الاشتراكية وبعض الملامح الرأسمالية (الاقتصاد الحر) لكنها لا تنتمي إلى كلا النمطين. (فهي) تنتمي إلى ما يمكن تسميته بالاقتصاد الاستيطاني الذي يأخذ أشكالاً متباينة تختلف من مجتمع إلى آخر. لكنه يتسم ببعض السمات الثابتة التي لا تتغير». ويذهب هؤلاء الباحثون إلى أن الأولوية في الاقتصاد الإسرائيلي هي للاعتبارات الاستيطانية، ولو تعارضت مع مقتضيات الرشد الاقتصادية القائمة على حساب التكلفة والمردود الاقتصاديَّين[63].

وقد ظهر اتجاه في إسرائيل يطالب بالتخلي عن الاقتصاد العمالي التعاوني (الاستيطاني) وخصخصة مؤسساته وإدارة الاقتصاد الإسرائيلي على أسس الاقتصاد الرأسمالي الحر وأولويات المنطق الاقتصادي المعتاد، عبر تقليص دور الدولة والقطاع العام. وساعد على هذا الاتجاه التوجه العالمي نحو الخصخصة والعولمة، ورغبة إسرائيل بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة دور اقتصادي كبير في منطقة الشرق الأوسط.

وقد تبنى حزب العمل هذه السياسة منذ عودته إلى السلطة عام 1992 وتوسع في الإجراءات الرامية إلى الإصلاح الاقتصادي. كما استكملت حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو في الفترة 1996 ـ 1999 هذه السياسة الهادفة إلى التخلص من الاقتصاد العمالي عبر خصخصة مؤسساته التي يهيمن عليها حزب العمل، وذلك بهدف تفكيك قواعده

الانتخابية المرتبطة بتوظيفات هذه المؤسسات وتقديماتها، وخصوصاً مؤسسات الهستدروت.

ويعتقد بعض الباحثين أن هذا الاتجاه الليبرالي مازال يصطدم بالطبيعة الاستيطانية للكيان الإسرائيلي القائم على الهجرة والاستيطان والاستيعاب والتوسع، والتي تتطلب ترتيب الأولويات الاقتصادية بصورة تختلف عن متطلبات السوق ضمن إطار النظام الرأسمالي؛ لأن أولويات الاقتصاد الإسرائيلي تتركز في ضرورة تحقيق التفوق العسكري عبر شراء الأسلحة وإنتاجها واستمرار عمليات الهجرة والاستيطان اليهوديين، الأمر الذي يتطلب توزيع المدخرات وفقاً لهذه الأولويات الاستراتيجية؛ إذ إن «أهم سمات الاقتصاد الإسرائيلي هو أنه اقتصاد محمي (Protected Economy)»[64].

وعلى الرغم من هذه العوائق البنيوية فقد تم الإعلان عن برنامج موسع للخصخصة في تسعينيات القرن العشرين «يتم على أساسه بيع جزئي وكلي لبعض المشروعات العامة، واتباع سياسات التحرير الاقتصادي في المجالات المالية والنقدية والائتمانية»[65]. ويرى بعض الباحثين أن إسرائيل قد باشرت تحرير اقتصادها من القيود الحكومية والبيروقراطية، وأن سلبيات إعادة هيكلة الاقتصاد والخصخصة ستُحل عبر المساعدات والقروض والاندماج بين الشركات الإسرائيلية والشركات المتعددة الجنسيات، وذلك من دون أن يؤثر ذلك في أولويات إسرائيل الاقتصادية ولا في رفاهية المجتمع الإسرائيلي[66].

وينسجم هذا التوجه مع المشروع الشرق أوسطي ودمج إسرائيل في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط عبر سيطرتها على عمليات الوساطة

المالية والتجارية فيها، وقيام مشروعات اقتصادية مشتركة أو من خلال إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المنطقة وإسرائيل. ومن بين الأسباب التي تعوق اندماج إسرائيل في المنطقة تجارتها الخارجية التي تحتل موقعاً مهماً في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ إن الحجم الأكبر من هذه التجارة يتجه إلى الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي[67].

البنية التنظيمية للحزب

اعتمد حزب العمل عند تشكيله بنية تنظيمية مماثلة لبنية حزب الماباي، ثم أجرى لاحقاً تعديلات عليها. ويتكون البناء الهرمي للحزب (حسب عام 1996) من:

1. **المؤتمر:** وهو نظرياً أعلى سلطة في الحزب، وإليه يرجع أمر تقرير السياسات العامة، ويتألف عادة من 3000 عضو، ويعقد مرة واحدة كل أربعة أعوام.
2. **اللجنة المركزية:** وهي السلطة العليا في الحزب خلال الفترة الممتدة بين انتهاء المؤتمر وانعقاد المؤتمر الذي يليه. وتتلخص مهمة اللجنة في الحلول مكان المؤتمر الذي انتخبها في تقرير السياسات العامة. وتجتمع اللجنة التي يبلغ عدد أعضائها نحو 1300 عضو مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر.
3. **مكتب القيادة:** وهو يشكل الأداة التنفيذية العليا للحزب، وهو مسؤول عن تنفيذ قرارات أمانة السر ومناقشة الموضوعات التي تكلفه بها، واتخاذ القرارات بشأنها. كما يتولى الشؤون التنظيمية والمالية

والإدارية ويتخذ القرارات بشأنها. ويقوم بذلك عبر اللجان أو الدوائر التابعة للجنة المركزية. ويضم المكتب نحو 110 أعضاء، ويجتمع مرات عدة في الشهر.

4. **الأمين العام:** تنتخب أمانة السر الأمين العام للحزب ونوابه الفرعيين. ومهمة الأمين العام هي إعداد جدول أعمال مكتب القيادة وتنفيذ قراراته.

5. **رئيس الحزب:** وهو رأس الهرم، ويتمتع عملياً بالسلطة الفعلية العليا في الحزب، علماً أن السلطة العليا نظرياً هي لمؤتمر الحزب[68].

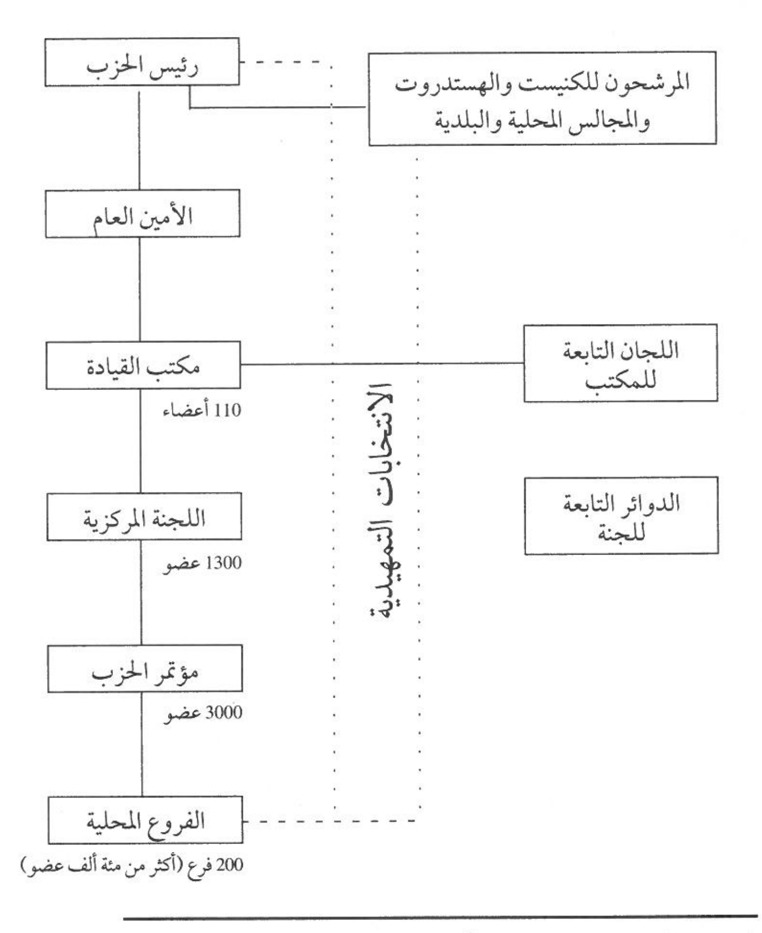
وفي السنوات الأخيرة تبنى حزب العمل نظام الانتخابات التمهيدية الداخلية (Primaries) المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية لاختيار رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة ومرشحيه للكنيست وأمانة سر الهستدروت ورؤساء المجالس البلدية والمحلية[69]. كما أن الانتخاب المباشر لمرشحي الحزب للحكومة والكنيست والهستدروت والمجالس البلدية والمحلية من قبل أعضاء الحزب عبر الانتخابات التمهيدية، قد ضاعف من أهمية الفروع المحلية للحزب، وخصوصاً المناطق الهامشية، وقلّل من هيمنة قيادة الحزب ومركزية السلطة فيه[70].

صراع المعسكرات في حزب العمل

ذكرنا آنفاً أن اتحاد الأحزاب العمالية الثلاثة التي شكلت حزب العمل الإسرائيلي لم يضع نهاية للصراعات داخل الحزب بين هذه الكتل ومراكز القوة فيه، كما لم يمنع نشوء الكتل والمعسكرات والأوساط (أو المجموعات) الجديدة فيه.

الشكل (1)

البناء الهرمي لحزب العمل الإسرائيلي



المصدر: الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى:

Neil Lochery, *The Israeli Labour Party in the Shadow of the Likud* (London: Ithaca Press, 1997), 7-8.

وكانت الخلافات في الحزب – ومازالت – تتمحور حول موضوعات السلام مع العرب ومصير الأراضي العربية المحتلة عام 1967، والنهج الفكري والسياسي للحزب، والتنافس على زعامة الحزب ومراكز القوة فيه، والعلاقة مع الأحزاب الإسرائيلية الأخرى.

ففي موضوع التسوية والمناطق المحتلة انقسم الحزب إلى معسكرين: معسكر "الحمائم" ومعسكر "الصقور" الذي سُمي "التيار المركزي". وكان كل معسكر يسعى إلى تغليب رؤيته على برنامج الحزب السياسي الذي يعكس بدوره ميزان القوى القائم بين المعسكرات.

أما الصراع على الزعامة والمناصب الحكومية والبرلمانية والحزبية فكان يشتد بين الكتل والمعسكرات مع اقتراب الانتخابات العامة التي تسبقها انتخابات تمهيدية داخل الحزب لاختيار رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة من جهة، ومرشحي الحزب لانتخابات الكنيست وتحديد ترتيبهم في اللائحة من جهة أخرى.

وبشأن النهج الفكري والسياسي للحزب وتحالفاته الانتخابية والسياسية، فقد برز تياران في الحزب؛ أحدهما يساري متشدد تمثَّل في كتلة أحدوت هعفودا المنشقة عن المابام عام 1954، وهو يدعو إلى عدم الانحراف عن مبادئ الحزب الاشتراكية والعلمانية، وكان يطالب بتوثيق التحالف الانتخابي والسياسي مع حزب المابام، الحزب العمالي الثاني في إسرائيل.

وكان هذا التيار يرفض الائتلاف مع الأحزاب الدينية واليمينية، نظراً لما يتطلبه التحالف معها من تنازلات تمس المبادئ العلمانية للحزب وسياسته الداعية إلى تسوية إقليمية مع العرب. بينما كان التيار الآخر الذي مثلته

كتلة رافي ومعظم كتلة الماباي يرفض أن يكون أسيراً في سياسته وتحالفاته للأيديولوجيا؛ إذ كانت توجهه مصالح الحزب السياسية والانتخابية على أسس براجماتية.

وكان الصراع على زعامة الحزب ومراكز القوة فيه يتداخل مع صراع المعسكرات والكتل، ويتقاطع مع الصراعات الأيديولوجية والسياسية بين الاتجاهات المختلفة. وشهد الحزب اصطفافاً لكل من "الصقور" في كتلة الماباي وكتلة رافي خلف موشيه دايان في تنافسه مع إيجال آلون الذي تدعمه كتلة أحدوت هعفودا و"الحمائم" في كتلة الماباي، على زعامة الحزب ورئاسة الحكومة[71].

وقد انتقل هذا الاصطفاف والاستقطاب للكتل والمعسكرات داخل الحزب إلى الصراع التاريخي بين إسحاق رابين وشمعون بيريز الذي بدأ منذ عام 1974، حيث ورث رابين آلون في زعامة معسكره، وورث بيريز دايان في زعامة المعسكر المنافس[72]. واستمر التنافس بين الاثنين على زعامة الحزب ورئاسة الحكومة، على الرغم من زوال الكتل السابقة واندماجها في الحزب، وانحصر التكتل في معسكرين[73].

ويرى بعض الباحثين أن الصراع بين المعسكرين لم يكن لمجرد التأييد الشخصي لرابين وبيريز، وإنما كان «يتخذ، في أغلبه، طابع التماثل الأيديولوجي ـ السياسي»، مع أن كلاً من رابين وبيريز لم يكن «يعتبر زعيماً رسمياً لأي من التيارات المعروفة داخل الحزب»، لكنهما كانا «بمنزلة قطبين ينقسم حولهما وحول مواقفهما جسم الحزب إلى كتلتين رئيسيتين: إحداهما تضم الاتجاهات التي توصف بـ "البراجماتية المعتدلة" وتتماثل

مع شمعون بيريز، والأخرى تضم الاتجاهات الدوجماتية المتطرفة وتؤيد إسحاق رابين»[74].

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تحول مواقف بيريز تدريجياً من التطرف إلى الاعتدال النسبي منذ عام 1987 تقريباً، حيث انتقلت مجموعة مهمة من "حمائم" الحزب إلى صفه، ودعمته في مواجهة رابين الذي كان يدعمه "صقور" الحزب الذين شكلوا إطاراً في عام 1986 أطلقوا عليه اسم "التيار المركزي" الذي كان يتزعمه الوزير شلومو هيلل، ويتبنى مشروع آلون[75].

وقد شهد التنافس بين رابين وبيريز على زعامة الحزب والترشيح لرئاسة الحكومة أربع جولات انتخابية؛ الأولى جرت في 22 نيسان/ إبريل 1974 وجرت الجولة الأخيرة في 20 شباط/ فبراير 1992، وأعادت رابين إلى رئاسة الحزب والترشيح لرئاسة الحكومة، بعد غياب خمسة عشر عاماً احتكر فيها بيريز زعامة الحزب التي عادت إليه مجدداً بعد مصرع رابين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995[76]. واستمر فيها حتى أوائل حزيران/ يونيو 1997 حيث تنحى بيريز وفاز إيهود باراك برئاسة الحزب والترشيح لرئاسة الحكومة. وبذلك ورث باراك رابين في قيادة معسكره، وفي الصراع والتنافس مع معسكر بيريز داخل الحزب، وهو المعسكر الذي يسيطر على مؤسسات الحزب، بفعل الفترة الطويلة التي قضاها بيريز في زعامة الحزب[77].

وبعد فوز باراك بمنصب رئيس الوزراء الإسرائيلي استبعد معظم القادة البارزين في الحزب من الوزارات الأساسية التي عيَّن فيها أشخاصاً قريبين

منه، وذلك من أجل حصر مركز القرار في يده، الأمر الذي أثار انتقادات عدد من قادة الحزب ونوابه في الكنيست.

وقد منح باراك بيريز وزارة التعاون الإقليمي؛ وهي وزارة جديدة من دون أي صلاحيات أو جهاز إداري، الأمر الذي اعتبره المحللون الإسرائيليون تهميشاً لبيريز وإذلالاً له[78]. كما اقترح إدماج حزبي جيشر وميماد اللذين شاركا مع حزب العمل في قائمة واحدة (إسرائيل واحدة) في انتخابات أيار/ مايو 1999 في الحزب، الأمر الذي عارضه بعض قادة الحزب خصوصاً أمينه العام رعنان كوهين. واعتبرت فكرة باراك هذه لتوسيع الحزب وجعله حزباً وسطياً محاولة للسيطرة على الحزب. وقد برز ذلك واضحاً لدى محاولة باراك ترشيح أحد أعضاء الحزب المغمورين وهو عضو الكنيست شالوم سمحون لمنصب رئيس الكنيست، الأمر الذي عارضته اللجنة المركزية للحزب واختارت أبراهام بورج أحد قادة الحزب البارزين في هذا المنصب[79].

الانشقاقات عن الحزب

عرف حزب العمل عدداً من الانشقاقات والانسحابات منذ تأسيسه وحتى الفترة الأخيرة بفعل الخلافات الفكرية والسياسية، ولاسيما بشأن التسوية مع العرب ومصير الأراضي المحتلة عام 1967. وقد خرج معظم المنشقين من الحزب، ومعظمهم من قادة تيار "الحمائم" فيه، لأنهم رأوا استحالة التأثير في سياسة الحزب "المتشددة" وتغييرها من الداخل، على الرغم من العدد الكبير لـ "الحمائم" في هيئات الحزب القيادية.

تعود بداية هذه الانسحابات إلى عام 1973 حين انسحبت شولاميت آلوني من الحزب، وأسست مع أنصارها حركة راتس (حقوق المواطن) اليسارية، كما انسحب آمنون روبنشتاين في العام نفسه، وأسس حركة شينوي (التغيير) الليبرالية "الحمائمية". وأعقب ذلك في آذار/ مارس 1975 انسحاب الأمين العام السابق للحزب آرييه (لوبا) إلياف، زعيم "الحمائم" ومجموعته من الحزب، وتشكيله عام 1977 مع شولاميت آلوني حركة جديدة سميت شيلي (السلام والمساواة). وفي عام 1976 انشق الجنرال إيجال يادين رئيس الأركان السابق والجنرال مئير عميت ومجموعتهما من الحزب، وشكلوا مع آمنون روبنشتاين حركة داش (الحركة الديمقراطية للتغيير). وعرفت هذه الحركات بحركات الاحتجاج.

وفي عام 1977 انسحب موشيه دايان من الحزب وانضم إلى حكومة الليكود بزعامة مناحيم بيجن[80]. أما في عام 1984 فقد انسحب زعيم "الحمائم" آنذاك يوسي ساريد من الحزب وانضم مع أنصاره إلى حركة راتس[81].

ويشار أيضاً إلى انشقاق حاييم رامون ورفيقيه عمير بيرتس وشموئيل أفيتال عندما شكلوا قائمة حياة جديدة (حاييم حواشيم) لخوض انتخابات الهستدروت وفوزهم على قائمة حزب العمل عام 1994، ثم عودتهم إلى الحزب بعد مصرع رابين[82]، وكذلك خروج حركة الطريق الثالث بزعامة عضو الكنيست أفيجدور كهلاني وضمت عضوي الكنيست عمانوئيل زيسمان وجدليا جال من الحزب عام 1995 وتأسيسهم حركة مستقلة[83].

الشكل (2)

مخطط يوضح نشأة الأحزاب العمالية الصهيونية واندماجاتها وانشقاقاتها (1897 ـ 1998)

المؤتمر الصهيوني الأول ـ سويسرا، 1897
المنظمة الصهيونية العالمية، 1897
حركة هتحيا في بولندا، 1903
حركة بوعالي تسيون (عمال صهيون) في روسيا، 1897
حزب هابوعيل هاتسعير (العامل الفتيّ)، 1906
منظمة العمال الزراعيين
حزب بوعالي تسيون في فلسطين، 1906
أحدوت هعفودا (العمل الموحد)، 1919
بوعالي تسيون سمول (يسار عمال صهيون)
الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي)
حزب الماباي (عمال أرض إسرائيل)، 1930
حركة أحدوت هعفودا، 1944
هاشومير هاتسعير (الحارس الفتيّ)، 1927
حزب المابام (العمال الموحد)، 1948
أحدوت هعفودا، 1954
تجمع الماباي وأحدوت هعفودا (المعراخ)، 1965
حزب رافي، 1965
التجمع العمالي (المعراخ)، 1969
حزب العمل الإسرائيلي، 1968
القائمة الرسمية (ديفيد بن جوريون)، 1969
حركة داش (الحركة الديمقراطية للتغيير)، 1976
مجموعة آرييه إلياف، 1975
حركة راتس (حقوق المواطن)، 1973
حركة شينوي (التغيير)، 1973
موشيه دايان 1977
حركة شيلي (السلام والمساواة)، 1977
حزب المابام 1984
حزب العمل الإسرائيلي
عبدالوهاب الدراوشة ـ الحزب العربي الديمقراطي (1984 ـ 1998)
حركة راتس 1984
يوسي ساريد 1984
حركة الطريق الثالث (1995 ـ 1998)
حاييم رامون (1994 ـ 1995)
تكتل ميرتس (1992 ـ 1998)
حزب العمل الإسرائيلي 1998

المخطط من إعداد الباحث استناداً إلى مصادر ومراجع مختلفة.

كما انسحب عضوا الكنيست حجاي ميروم ونسيم زفيلي من حزب العمل وعدد من الوجوه البارزة في الحزب (أوري سافير وداليا ابنة إسحاق رابين) قبل انتخابات أيار/ مايو 1999، وانضموا إلى حزب الوسط بزعامة إسحاق مردخاي، وذلك بسبب اعتراضهم على أسلوب باراك الاستبدادي وفرضه على اللجنة المركزية للحزب أربعة أماكن مضمونة لأنصاره ضمن لائحة مرشحي الحزب للكنيست[84]، كما انسحب أمين عام الهستدروت عمير بيرتس من الحزب وخاض الانتخابات النيابيةعام 1999 في قائمة مستقلة (شعب واحد) نالت مقعدين في الكنيست، وذلك بسبب اعتراضه على النهج الفكري والسياسي للحزب[85].

المجموعات (الأوساط) الفكرية والسياسية في الحزب

نظراً لتنوع الاتجاهات الفكرية والسياسية في حزب العمل فقد عرف ظاهرة نشوء الكتل والمعسكرات والأوساط أو المجموعات التي تعبر عن هذه الاتجاهات. واللافت أن معظم هذه الأوساط أو المجموعات كان يشكلها ما يسمى بتيار "الحمائم" في حزب العمل، وذلك بسبب استبعاد طروحاته عن البرنامج الرسمي للحزب والحكومة العماليين. ويهدف الوسط أو المجموعة في الحزب إلى تشكيل تكتل داخل الحزب من أجل تحقيق هدف محدد؛ كتعديل البرنامج السياسي أو الاحتجاج على سياسة الحزب وما إلى ذلك.

والجدير ذكره أن بعض أعضاء الحزب قد ينتمي إلى أكثر من وسط أو مجموعة في آن معاً، إذ قد تكون هذه المجموعة متماثلة أو غير متعارضة

في طروحاتها مع المجموعة الأخرى. وذلك يعود إلى كون الوسط أو المجموعة حلقة فكرية أو مجموعة ضغط ليس لها أي طابع تنظيمي تفرض عضوية أو التزاماً محدداً.

كما يلاحظ نشوء مجموعات أو أوساط كثيرة داخل الحزب تنشط لفترة قصيرة ثم تختفي، إما لتغير مواقفها وإما لانشقاق مؤسسيها عن الحزب وإما لانتفاء الغرض من إنشائها.

ولعل أبرز هذه الأوساط أو المجموعات التي ضمها حزب العمل خلال الفترة الماضية هي: يحدوف، والحلقة الفكرية لدراسة مشكلات المجتمع والدولة، وجيل الاستمرار، والدمج، والآن وغداً، والطريق الثالث، وحشوف، والقرية الخضراء (هكفار هيروك)، واليمين الاجتماعي، وكفار فيتيكين، ومحفل 2000.

ويبدو أن معظم هذه المجموعات والأوساط قد تلاشى، إما لانتهاء الحاجة إليها؛ مثل مجموعة اليمين الاجتماعي التي أسسها حاييم رامون عندما كان معارضاً لسياسة الحزب الاقتصادية الاشتراكية وانشق عنه في انتخابات الهستدروت عام 1994، لكنه بعد عودته إلى الحزب انفرط عقد تلك المجموعة، وإما لخروجها من الحزب كمجموعة الطريق الثالث المتطرفة التي أسسها عضو الكنيست أفيجدور كهلاني في حزيران/ يونيو 1994 وضمت عضوي الكنيست عمانوئيل زيسمان وجدليا جال، والتي انسحبت من الحزب عام 1996 لمعارضتها الانسحاب من الجولان، وأسست حركة مستقلة.

أما المجموعات التي كانت فاعلة في الحزب حتى عام 1994 فهي: مجموعة كفار فيتيكين، وهي تضم أعضاء الكنيست الخمسة الذين يوصفون بالصقور وهم: جدليا جال وميخا جولدمان وأوري أور وإيلي جولدشميدت وإفرايم سنيه. وتأسست هذه المجموعة في 27 أيار/ مايو 1994 في منزل جدليا جال في مستوطنة كفار فيتيكين. ولدى تعيين إفرايم سنيه وزيراً للصحة في حكومة شمعون بيريز عام 1995، حل مكانه رافي آلول.

أما وسط حشوف فقد أسسه معسكر بيريز وتزعمه أعضاء الكنيست يوسي بيلين وأبراهام بورج ويائيل دايان، وهم من "الحمائم". وقد تحالف هؤلاء مع وسط القرية الخضراء الذي يتزعمه عضو الكنيست "الحمائمي" حجاي ميروم، وانضم إليهم كل من حاييم رامون وإسحاق بيرتس وشموئيل أفيتال ونواف مصالحة (من العرب) حيث شكلوا "مجموعة الثمانية" أو "ثماني الحمائم". كما حصل تقارب بين المجموعة وبين الأمين العام السابق للحزب نسيم زفيلي[86].

تمويل الحزب

لم يكن القانون الإسرائيلي حتى عام 1969 ينص على تمويل الأحزاب؛ إذ كان التمويل التقليدي سرياً لدى غالبية الأحزاب. ووُضع في العام نفسه نظام لتمويل الدولة للحملة الانتخابية. وتمت قوننة هذا النظام عام 1973 بقانون تمويل الأحزاب السياسية الذي نص على تمويل دائم وشهري للأحزاب الممثلة في الكنيست وفقاً لعدد مقاعدها. ففي عام 1994 على سبيل المثال مُنح كل عضو كنيست ثلاثين ألف دولار أمريكي

في الشهر خلال الحملة الانتخابية. كما حد القانون من حرية الأحزاب من ناحية التمويل حيث وضع سقفاً للإنفاق الحزبي خلال الحملة الانتخابية أو خلال الأوقات الأخرى، ومنع أي مساهمة من أي شخصية معنوية في إسرائيل (وليس من الخارج)، وأخضعها لتفتيش دوري لحساباتها من قبل مراقب الدولة[87].

لكن حزب العمل - على غرار أحزاب أخرى - يحصل على تمويل آخر لنفقاته من اشتراكات الأعضاء (وعددهم كبير جداً)، والتبرعات المساهمة في إسرائيل والجاليات اليهودية في الخارج، وتحويلات المؤسسات الاقتصادية التابعة للهستدروت التي يسيطر عليها حزب العمل[88]. ومع ذلك كان الحزب غارقاً في ديون تبلغ 80 مليون شيكل إسرائيلي أي نحو 35 مليون دولار أمريكي (حتى عام 1996)[89]. فضلاً عن ديون حركة الكيبوتس الموحد (التي بلغت عام 1995 نحو 2.6 مليار دولار أمريكي)، إضافة إلى مؤسسات الهستدروت الغارقة في العجز والديون نتيجة الاختلاسات والإنفاق الكبير المقدر بمليارات الدولارات لتمويل الحملات والانتخابات التمهيدية الداخلية والانتخابات العامة، وخدمة المصالح السياسية والشخصية لبعض قادة الحزب[90].

قيادات حزب العمل التاريخية والمعاصرة

كان حزب الماباي يعتبر حزب الهجرة الثانية نظراً لكون قادته الكبار من الذين قدموا إلى فلسطين مع الموجة الثانية للهجرة؛ أمثال ديفيد بن جوريون وموشيه شاريت وزلمان شازار وديفيد ريمز وإسحاق بن زفي

ويوسف سبرنزاك. ولكن بانشقاق بن جوريون عن الحزب ووفاة شاريت وشازار وريمز وسبرنزاك أصبح القادة الفعليون لحزب الماباي ومن ثم لحزب العمل هم أفراد الموجة الثالثة للهجرة الصهيونية؛ أمثال ليفي أشكول وجولدا مائير وآبا إيبان وشمعون بيريز، أو من الجيل الأول للصابرا (المولودين في فلسطين) أمثال موشيه دايان وإيجال آلون وإسحاق رابين.

ويلاحظ أن القادة المؤسسين للماباي كانوا قد تركوا روسيا وبولندا وحملوا معهم ثقافتهم الاشتراكية وأسسوا أيديولوجية جماعية استيطانية من أجل تنفيذ سياساتهم الصهيونية وتأكيد شرعيتهم القومية والاجتماعية.

وقد عرف حزب الماباي ـ العمل منذ تأسيسه عام 1930 إضافة إلى القادة التاريخيين المذكورين آنفاً عدداً من القادة البارزين في تاريخ الحزب، أهمهم: بنحاس سابير وإسحاق بن أهرون وإسحاق بن طبنكين وإسرائيل جاليلي وإسحاق نافون وحاييم بارليف. وقد توفي معظم هؤلاء القادة فيما اعتزل الباقون العمل السياسي، باستثناء شمعون بيريز الذي تنحى عن زعامة الحزب في 3 حزيران/ يونيو 1997 بفعل هزيمته في انتخابات رئاسة الحكومة أمام بنيامين نتنياهو عام 1996، لكنه بقي عضواً في الكنيست وأحد قادة الحزب. أما أبرز القيادات المعاصرة للحزب بالإضافة إلى شمعون بيريز فهم: إيهود باراك وحاييم رامون ويوسي بيلين وعوزي برعام ورعنان كوهين وإفرايم سنيه وشلومو بن عامي وأبراهام بورج وأبراهام شوحط، وديفيد ليبائي*.

* انظر نبذة عن القادة المعاصرين لحزب العمل الإسرائيلي في الملحق (I).

حزب العمل الإسرائيلي
القاعدة الاجتماعية والانتخابية

حزب العمل بين الحكم والمعارضة

ظل حزب الماباي ـ العمل الحزب الحاكم في إسرائيل والمهيمن على معظم قطاعاتها الاقتصادية والنقابية وهيئاتها السياسية من عام 1948 وحتى عام 1977 عندما فاز الليكود بالانتخابات ووصل للحكم فوضع حداً لهيمنة حزب العمل المطلقة. وبذلك انتقل حزب العمل إلى صفوف المعارضة داخل الكنيست، واستمر فيها سبع سنوات متتالية، وفشل خلالها في انتخابات عام 1981، وتمكن في انتخابات عام 1984 من العودة إلى الحكم عبر الائتلاف المشترك مع الليكود، حيث كانت رئاسة الحكومة مداورة بين شمعون بيريز وإسحاق شامير، وكانت المناصب الوزارية مناصفة بين الحزبين.

ثم تكرر الائتلاف الحكومي بزعامة شامير عام 1988 واستمر سنتين، ثم انسحب حزب العمل من الحكومة وتمكن بالتحالف مع المعارضة من إسقاط الحكومة في الكنيست عام 1990. غير أن الليكود تمكن من تشكيل الحكومة مجدداً من دون حزب العمل، الذي عاد إلى صفوف المعارضة. واستطاع إسحاق رابين تحقيق الانتصار لحزبه في انتخابات حزيران/ يونيو 1992، وعاد حزب العمل إلى السلطة مبعداً الليكود إلى المعارضة بعد 15 سنة من الحكم المتواصل.

وشكّل اغتيال رابين على يد متطرف يهودي في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 فرصة لشمعون بيريز كي يتولى رئاسة الحكومة للمرة الثانية،

وربما الأخيرة في حياته، حتى نهاية أيار/ مايو 1996. وخلافاً لكل التوقعات فقد خسر بيريز في انتخابات رئاسة الحكومة المباشرة أمام بنيامين نتنياهو زعيم الليكود، كما هُزم معسكر اليسار بزعامة حزب العمل أمام معسكر اليمين القومي والديني بزعامة الليكود في الانتخابات النيابية التي جرت في اليوم نفسه (29 أيار/ مايو 1996)[91]. لكن إيهود باراك الرئيس الجديد لحزب العمل الذي خلف بيريز تمكن من هزيمة نتنياهو في الانتخابات المبكرة التي جرت في أيار/ مايو 1999.

بدأ العد التنازلي للتراجع "العمالي" في الكيان الصهيوني بعد انتخابات الكنيست الثامن عام 1973، حين تراجع عدد مقاعد تجمع المعراخ في الكنيست إلى 51 مقعداً بعد أن كان 56 مقعداً عام 1969، بينما تقدم تكتل الليكود من 28 مقعداً إلى 39 مقعداً. ولعل أبرز أسباب هذا التراجع هو تداعيات "حرب الغفران" عام 1973، وحالة الانقسامات السياسية وصراع التكتلات داخل حزب العمل[92].

أما في انتخابات الكنيست عام 1977 التي شكلت مفصلاً أساسياً في تاريخ الكيان الإسرائيلي وحزب العمل فقد تراجع رصيد الحزب النيابي من 51 مقعداً إلى 32 مقعداً، في مقابل تقدم الليكود من 39 مقعداً إلى 43 مقعداً نيابياً. ويردّ المحللون أسباب هذه الهزيمة الفادحة التي مُني بها حزب العمل إلى حالة التفكك التي شهدها الحزب في عهد رابين، وكثرة الانسحابات والاستقالات من الحزب (انسحاب آرييه إلياف ومجموعته عام 1975 وانسحاب إيجال يادين ومائير عميت ومجموعتهما عام 1976)، والفضائح المالية والأخلاقية داخل الحكومة، والتي أدت إلى

انتحار الوزير أبراهام عوفر واستقالة رابين، فضلاً عن الوضع الاقتصادي السيئ[93].

تحسن وضع حزب العمل نسبياً في انتخابات عام 1981، إذ نال 47 مقعداً بينما حصل الليكود على 48 مقعداً، مواصلاً تقدمه في الساحة السياسية الإسرائيلية التي أصبحت منقسمة بين حزبين ـ قطبين. ويُعزى استرداد حزب العمل لخمسة عشر مقعداً إلى تصويت مؤيدي حركة داش (التي أسسها إيجال يادين بعد انشقاقه) لصالح حزب العمل[94].

ويعود تراجع حزب العمل (44 مقعداً) والليكود (41 مقعداً) على السواء في انتخابات عام 1984 إلى الانشقاقات التي طالت الحزبين، فخسر حزب العمل خمسة مقاعد لصالح حركتي شينوي وراتس والحركة الديمقراطية العربية المنشقة عنه. بينما خسر الليكود سبعة مقاعد وانتقلت ثلاثة منها إلى الحركات المنشقة عنه وثلاثة أخرى إلى تجمع المعراخ. كما يرد تراجع الليكود إلى آثار اجتياح لبنان وما أفرزه من مقاومة لبنانية أغرقت الجيش الإسرائيلي في مستنقع لم يعرف الخروج منه[95].

أما انتخابات عام 1988 فقد شكلت هزيمة واضحة لحزب العمل (39 مقعداً) ومعسكر اليسار كله (55 مقعداً)، وانتصاراً لمعسكر اليمين القومي والديني. فعلى الرغم من تراجع الليكود (40 مقعداً)، فإن الأحزاب الدينية قد نالت 18 مقعداً. وهي نتيجة فاجأت كل المحللين بحيث أصبحت هذه الأحزاب "بيضة القبّان" بالنسبة إلى كل من الحزبين الكبيرين في تأليف الحكومة الائتلافية. وبذلك يكون مجموع ما حصل عليه اليمين القومي والديني 65 مقعداً[96].

عودة حزب العمل إلى السلطة

شكلت انتخابات عام 1992 انتصاراً لحزب العمل (44 مقعداً) واليسار الإسرائيلي (17مقعداً) مقابل هزيمة كبيرة لليكود (32 مقعداً) واليمين القومي المتطرف (11 مقعداً)، فيما حافظت الأحزاب الدينية تقريباً على مقاعدها. ويفسر المحللون هذا الانقلاب السياسي الذي أعاد حزب العمل إلى السلطة بقيادة رابين بجملة عوامل وأسباب، أبرزها[97]:

1. تراجع المهاجرين اليهود السوفييت المؤيدين تقليدياً لليكود عن تأييده والتصويت لصالح حزب العمل، وذلك نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جراء سياسة الليكود الاستيطانية الواسعة، التي أدت إلى انتشار البطالة واضمحلال المقومات اللازمة لاستيعاب المهاجرين وتضرر الطبقتين الوسطى والدنيا.

2. تصلب الليكود وارتكازه على الأيديولوجية المجردة "أرض إسرائيل الكبرى"، وعرقلته لعملية السلام، والخلافات بين قادته، ما أدى إلى ابتعاد الناخبين عنه، ولاسيما الوسط المتردد الذي يقترع للجهة الأقوى، والذي أدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل حزب العمل بعد قضية ضمانات القروض (بقيمة عشرة مليارات دولار أمريكي) التي جمدتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بسبب تصلب حكومة الليكود برئاسة إسحاق شامير في مفاوضات السلام ورفضه تجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة[98].

3. شخصية إسحاق رابين المعروف بصداقته للأمريكيين منذ كان سفيراً لإسرائيل في واشنطن، وماضيه العسكري والسياسي، ومواقفه

المتشددة تجاه قضايا التسوية إذ اعتبر "صقراً أمنياً"، إضافة إلى مرونته وواقعيته السياسيتين؛ كلها صفات جعلته يحظى بأصوات كثير من اليهود المترددين وقسم من مؤيدي الليكود. ولعل هذا هو السبب الذي جعل قيادة حزب العمل تختار رابين لرئاسة الحزب وليُرشَّح لرئاسة الحكومة بدلاً من بيريز رغم شعبيته الحزبية؛ لأن رابين «قابل لأن يُنتخب» أكثر من بيريز[99].

4. الانتفاضة الفلسطينية التي أربكت الحكومة الإسرائيلية العاجزة عن وقفها، ولاسيما عمليات حركتي حماس والجهاد الإسلامي، والتي ساهمت في خلق جو من اليأس والقلق لدى الإسرائيليين، الأمر الذي جعل قسماً كبيراً من الإسرائيليين يقترعون لصالح حزب العمل الذي يدعو إلى عقد اتفاقات تسوية مع العرب تتضمن تنازلات عن بعض الأراضي المحتلة.

5. المتغيرات الدولية والإقليمية المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية ورعب الصواريخ العراقية التي خلقت رأياً عاماً في إسرائيل يرى أن حزب العمل بقيادة رابين قادر على التوصل إلى اتفاقات سلام مع العرب بأقل التنازلات الممكنة، مع ضمان الأمن والسلام لإسرائيل[100].

هزيمة شمعون بيريز

جاءت نتائج الانتخابات المزدوجة (رئاسة الحكومة والكنيست) التي جرت في 29 أيار/ مايو 1996 مفاجئة جداً، حين تمكن بنيامين نتنياهو من

الفوز على شمعون بيريز في انتخابات رئاسة الحكومة بفارق ضئيل جداً (0.9٪)؛ إذ نال نتنياهو 1,501,023 صوتاً فيما نال بيريز 1,471,560 صوتاً أي بفارق 29457 صوتاً.

وفي انتخابات الكنيست نال حزب العمل 34 مقعداً بينما حصل الليكود على 32 مقعداً، غير أن مجموع المقاعد التي حصلت عليها أحزاب معسكر اليمين القومي والديني (57 مقعداً) فاق ما حصل عليه معسكر اليسار الإسرائيلي بأكمله (52 مقعداً).

ولعل أبرز الأسباب التي أدت إلى هزيمة بيريز وحزب العمل في الانتخابات المزدوجة هي[101]:

1. انحسار التأييد لاتفاقات أوسلو وسياسة بيريز "السلمية" بين الإسرائيليين، بسبب العمليات الاستشهادية التي وقعت في القدس وتل أبيب وعسقلان في الفترة شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس 1996.

2. عودة المهاجرين السوفييت إلى التصويت لصالح نتنياهو؛ إذ صوت ثلثاهم له، فيما صوت الثلث الباقي لبيريز وفقاً لتقديرات عضو الكنيست عن حزب المهاجرين السوفييت، مارينا سولودكين، وذلك بسبب عدم تحقيق حزب العمل مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية.

3. ثبات أغلبية الناخبين من أبناء الطوائف الشرقية والمتدينين والطبقة الفقيرة وسكان البلدات الهامشية والصغيرة على التصويت لصالح نتنياهو واليمين القومي والديني.

4. إحجام فئة من العرب (نحو عشرة آلاف صوت) عن التصويت لصالح بيريز واقتراع قسم منهم (5.2٪) لصالح نتنياهو، احتجاجاً على سياسة بيريز المتطرفة سواء عبر إغلاق المناطق المحتلة وحصارها وتجويعها، أو خلال العدوان على لبنان وارتكاب مجزرة قانا في نيسان/ إبريل 1996[102].

5. الأخطاء التي ارتكبها بيريز وحملته الانتخابية التي كانت دعايتها دفاعية وسلبية، إذ اكتفت بشعار «إسرائيل قوية مع بيريز»، بينما كانت الدعاية الانتخابية لنتنياهو هجومية، حيث صورت بيريز بأنه «سيقسّم القدس وسيسيء إلى أمن إسرائيل الداخلي وسيضع الأمن في يد عرفات»، كما قال له نتنياهو في المناظرة التلفزيونية بينهما[103].

6. استغلال حزب العمل لحادثة اغتيال رابين وعزمه على استثمارها في الانتخابات المبكرة التي دعا إليها بيريز، مما أحدث ردود فعل معاكسة لدى الناخبين الإسرائيليين[104].

7. النظام الانتخابي الجديد الذي مكن الإسرائيليين من الاقتراع المباشر لرئيس الوزراء، والذي حصر المنافسة بين شخصيتي بيريز ونتنياهو، جعل مؤيدي الأحزاب، وبخاصة الصغيرة منها، يصوتون لأحد المرشحين وفقاً لاقتناعهم، دون أن يؤثر ذلك في تصويتهم لمرشحي أحزابهم في الانتخابات البرلمانية على غرار النظام الانتخابي السابق.

8. نجاح حزب الطريق الثالث الذي انشق عن حزب العمل، في جذب أصوات ناخبين متشددين كانوا يعتبرون من مؤيدي حزب العمل سابقاً[105].

9. أنانية بيريز التي جعلته يخوض هذه الانتخابات وهو يخطط لانتخابات عام 2000، إذ رفض الإعلان عن عزمه تعيين إيهود باراك وزيراً للدفاع وحاييم رامون وزيراً للخارجية، خوفاً من منافسة الرجلين له في الانتخابات المقبلة (عام 2000)، إذ كان ذلك الإعلان سيطمئن الناخبين المترددين من الوسط، لوجود شخصية أمنية في منصب وزير الدفاع، على غرار إسحاق رابين[106].

10. وضع نحو 70 ألف ناخب يهودي بطاقة بيضاء، وهو ما مثّل احتجاجاً يهودياً على سياسة بيريز. وقد أظهرت النتائج أن الوسط اليهودي قد أعطى نتنياهو نحو 55.5٪ من الأصوات مقابل 44.3٪ لبيريز. أما الوسط العربي فقد أعطى بيريز 94.3٪ من الأصوات مقابل 5.2٪ لنتنياهو[107].

فوز إيهود باراك

أدت السياسة المتطرفة لحكومة بنيامين نتنياهو إلى جمود عملية التسوية العربية ـ الإسرائيلية على المسارات كافة، مما أسفر عن فتور في العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية. كما أدت السياسات المغالية في الإنفاق على عمليات بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة، وتركيبة الائتلاف الحكومي الخاضع لابتزاز الأحزاب الدينية واليمينية المتطرفة من جهة أخرى، إلى ركود اقتصادي وعدم استقرار سياسي خلال ولاية حكومة نتنياهو في الفترة من حزيران/ يونيو 1996 ـ حزيران/ يونيو 1999.

وقد اجتمعت هذه العوامل بكل تراكماتها مع اشتداد الخلافات داخل الحكومة كما في داخل حزب الليكود، والتي توجت بانسحابات من الحزب

الجدول (1)

جدول توضيحي لمدى مشاركة حزب العمل مقارنة بالليكود في الحكومات ومجالس الكنيست الإسرائيلية المتعاقبة (1948 ـ 1999)

ولاية الكنيست	ولاية الحكومة	رئيس الحكومة	عدد وزراء حزب العمل	عدد وزراء الليكود	عدد مقاعد حزب العمل في الكنيست	عدد مقاعد الليكود في الكنيست
المجلس المؤقت (1948 ـ 1949)	من 16/ 5/ 1948 حتى 14/ 3/ 1949	ديفيد بن جوريون	8	–	12	7
الكنيست الأول (1949 ـ 1951)	1949 ـ 1951	ديفيد بن جوريون	10	–	46	21
الكنيست الثاني (1951 ـ 1955)	1951 ـ 1952 1952 ـ 1955	ديفيد بن جوريون موشيه شاريت	10 9	– –	45	28
الكنيست الثالث (1955 ـ 1959)	1955 ـ 1959	ديفيد بن جوريون	9	–	40	28
الكنيست الرابع (1959 ـ 1961)	1959 ـ 1961	ديفيد بن جوريون	8	–	47	25
الكنيست الخامس (1961 ـ 1965)	1961 ـ 1963 1963 ـ 1965	ديفيد بن جوريون موشيه شاريت	11 11	– –	42	34
الكنيست السادس (1965 ـ 1969)	1965 ـ 1969 فبراير 1969 ـ نوفمبر 1969	ليفي أشكول جولدا مائير	12 15	وزير واحد منذ 1967	45	26
الكنيست السابع (1969 ـ 1973)	1969 ـ 1973	جولدا مائير	15	2	56 (مع المابام)	26
الكنيست الثامن (1973 ـ 1977)	يناير 1974 ـ إبريل 1974 إبريل 1974 ـ 1977	جولدا مائير إسحاق رابين	17 17	– –	51	39
الكنيست التاسع (1977 ـ 1981)	1977 ـ 1981	مناحيم بيجن	–	13	32	43
الكنيست العاشر (1981 ـ 1984)	1981 ـ 1984	مناحيم بيجن	–	12	47	48
الكنيست الحادي عشر (1984 ـ 1988)	1984 ـ 1986 1986 ـ 1988	شمعون بيريز إسحاق شامير	9	9	44	41
الكنيست الثاني عشر (1988 ـ 1992)	1988 ـ 1990 1990 ـ 1992	إسحاق شامير إسحاق شامير	13 –	13 12	39	40
الكنيست الثالث عشر (1992 ـ 1996)	1992 ـ 1995 نوفمبر 1995 ـ مايو 1996	إسحاق رابين شمعون بيريز	13	–	44	32
الكنيست الرابع عشر (1996 ـ 1999)	1996 ـ 1999	بنيامين نتنياهو	–	13	34	32

المصدر: الجدول من عمل الباحث وفقاً لجداول متفرقة وردت في كتاب:

Neil Lochery, *The Israeli Labour Party in the Shadow of the Likud* (London: Ithaca Prss, 1997), 261 - 275.

واستقالات من الحكومة، لتدفع الكنيست الإسرائيلي إلى حل نفسه في كانون الثاني/ يناير 1999 والدعوة إلى انتخابات مبكرة مزدوجة للكنيست ولمنصب رئيس الوزراء في 17 أيار/ مايو 1999[108].

وساهمت هذه الأسباب المذكورة آنفاً، وخصوصاً الانشقاقات داخل الليكود في إضعاف نتنياهو وتعريته سياسياً، إذ انسحب عدد من قيادات الحزب ووزرائه؛ أبرزهم وزير الدفاع السابق إسحاق مردخاي ووزير المالية السابق دان ميرودور وعضو الكنيست رئيس بلدية تل أبيب السابق روني ميلو، الذين أسسوا مع رئيس الأركان السابق أمنون شاحاك حزب الوسط برئاسة مردخاي الذي رشحوه للمنافسة على منصب رئيس الوزراء بهدف إسقاط نتنياهو وتصفية حساباتهم معه. كما انسحب أيضاً رموز أقصى اليمين في الحزب بزعامة بنيامين (زئيف) بيجن ورفائيل إيتان فأسسوا حزب الاتحاد القومي ورشحوا بيجن لرئاسة الوزراء في مواجهة نتنياهو.

وفي المقابل ترشح رئيس حزب العمل إيهود باراك لرئاسة الوزراء عن قائمة إسرائيل واحدة التي تضم أيضاً حزب جيشر بزعامة ديفيد ليفي المنشق الأسبق عن الليكود، وحزب ميماد الديني المعتدل. كما ترشح للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل عربي إسرائيلي لرئاسة الوزراء هو عضو الكنيست عزمي بشارة.

وقد جاء انسحاب كل من مردخاي وبشارة بعد مفاوضات باراك معهما وضغطه مع الإدارة الأمريكية على الأول ومع السلطة الفلسطينية

والأحزاب العربية الإسرائيلية على الثاني، ليوحد القوى المؤيدة لعملية التسوية التي يطلق عليها اسم معسكر اليسار والوسط بزعامة باراك، من أجل إسقاط نتنياهو الذي عطل عملية السلام في المنطقة[109].

وقد ساهم تحول أغلبية المهاجرين الروس (54.5٪) إلى التصويت لصالح باراك في ترجيح الميزان لمصلحته بعدما ضمن تأييد العرب (94.7٪) أيضاً وبعض اليهود الشرقيين (المؤيدين لحزب جيشر) والمتدينين (المؤيدين لحزب ميماد) إلى جانب القطاعات المؤيدة لحزب العمل بشكل ثابت (معظم الأشكناز وسكان الكيبوتسات)[110].

وقد ساهمت في فوز باراك أيضاً شخصيته بوصفه رئيساً سابقاً لأركان الجيش الإسرائيلي، وهو الجندي الذي حاز أكبر عدد من الأوسمة في تاريخ الجيش الإسرائيلي و"الصقر" الأمني الذي يعتبر نفسه الوريث السياسي لرابين، والذي عارض اتفاق أوسلو ـ 2 عندما كان وزيراً للأمن الداخلي في حكومة رابين عام 1995، بحجة أنه يقدم للفلسطينيين تنازلات في الأراضي قبل بدء مفاوضات الوضع النهائي الشائكة.

وفاز باراك - كما توقعت الاستطلاعات - على منافسه نتنياهو من الدورة الأولى للانتخابات المباشرة لرئيس الوزراء بفارق 12.16 ٪ من الأصوات؛ إذ نال باراك 56.1 ٪ من الأصوات (1,791,020 صوتاً) في حين نال نتنياهو 43.9 ٪ منها (1,402,474 صوتاً).

أما في انتخابات الكنيست فقد خسر كل من العمل والليكود عدداً من مقاعد الكنيست، لكن الليكود واليمين القومي عموماً قد مُني بهزيمة قاسية

جداً في هذه الانتخابات لم يشهد مثيلاً لها منذ عام 1949 . فقد حصل الليكود على 19 مقعداً نيابياً، بينما نال معسكر اليمين القومي 32 مقعداً. وحصلت قائمة إسرائيل واحدة التي يتزعمها باراك على 26 مقعداً في الكنيست بينما نال معسكر اليسار والوسط المؤيد للتسوية 60 مقعداً، بما فيها عشرة مقاعد للأحزاب العربية[111] .

وقد شكل إيهود باراك ائتلافه الحكومي من ست كتل انتخابية غير متجانسة بل متعارضة سياسياً واجتماعياً، بحيث أضحت حكومته ذات قاعدة برلمانية عريضة (75 مقعداً)، وذلك بعد مفاوضات ومساومات شاقة، استغرقت نحو 50 يوماً مع مختلف الأحزاب التي صوتت له وتلك التي صوتت لمنافسه نتنياهو، بينها الليكود وحزب المفدال (الحزب القومي الديني) المعارضان للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وإزالة أي مستوطنة منها، وحركة شاس الدينية المتشددة التي نالت 17 مقعداً نيابياً[112] .

القاعدة الاجتماعية للحزب

تشكل حزب الماباي ـ العمل تاريخياً من مهاجري موجتي الهجرة الثانية (1905 ـ 1914) والهجرة الثالثة (1919 ـ 1923) الذين جاؤوا إلى فلسطين هرباً من الاضطهاد والقمع اللذين تعرض لهما اليهود في أوربا الشرقية، ولاسيما في روسيا وبولندا، بفعل فشل الثورة الروسية ضد القيصر عام 1905 التي شارك فيها اليهود بشكل رئيسي، ونتيجة لجهود الحركات

الصهيونية الاشتراكية في جلب اليهود إلى فلسطين تحت عنوان إقامة الوطن القومي اليهودي ودولته الاشتراكية فيها .

وقد ضمت الهجرة الثانية نحو 35 ألف مهاجر معظمهم من روسيا كان بينهم القادة المؤسسون لإسرائيل وللحركات العمالية الصهيونية، وكان أعضاؤها في معظمهم شباباً عزاباً وذكوراً اشتراكيين أكثر حماسة وفاعلية من مهاجري "العلياه" الأولى (1882 ـ 1903) .

أما "العلياه" الثالثة فقد ضمت أيضاً نحو 35 ألف مهاجر معظمهم من روسيا وبولندا، اعتبر نحو 15 ألف منهم روداً حيث كانوا أكثر شباباً والتزاماً بالصهيونية والاشتراكية وإدراكاً لأهمية التنظيم السياسي والسيطرة الحزبية بفعل خبراتهم السياسية الحزبية في أوربا الشرقية .

وقد تمكن هؤلاء، ولاسيما أعضاء الهجرة الثالثة، من التأثير في المجتمع اليهودي في فلسطين (اليشوف) وفرض توجهاتهم الفكرية والسياسية والتنظيمية، حيث أسسوا الهستدروت والمؤسسات الصهيونية الأخرى من جهة، وأنشؤوا المستوطنات الجماعية (الكيبوتسات) والقرى التعاونية (الموشافات) .

ولاشك في أن هؤلاء المهاجرين كانوا لا يمتلكون شيئاً وكانت فرص الحراك الاجتماعي مغلقة أمامهم في أوطانهم؛ لذلك تحولوا إلى مادة استيطانية ممتازة فقاموا بتنظيم أنفسهم في تنظيمات جماعية شبه عسكرية مستفيدين من خبرتهم التنظيمية والسياسية السابقة، مما مكنهم من

الاستيلاء على الأراضي العربية والصمود في وجه المقاومة العربية. وبسبب هذا الإنجاز الاستيطاني لهؤلاء المهاجرين أصبحوا القادة الحقيقيين للحركة الصهيونية. وهكذا شكل هؤلاء الرواد المزارعون والعمال من سكان الكيبوتس والموشاف القاعدة الاجتماعية لحزب الماباي ـ العمل[113].

ونتيجة للتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي الإسرائيلي استقطب الحزب تدريجياً فئات من غير العمال والمزارعين التقليديين، ولاسيما عمال المدن (وبخاصة صغار الموظفين في مؤسسات الدولة والهستدروت)، والحرفيون والأكاديميون (ذوو التعليم والرواتب العالية من علماء وأساتذة جامعات وقضاة ومهندسين وأطباء ومحامين) الأمر الذي جعل الحزب يتحول من حزب عمالي إلى حزب الطبقات الوسطى وحزب النخبة المثقفة. كما أدى انضمام رجال الأعمال والبرجوازية الصغيرة إلى الحزب إلى إطلاق تسمية حزب الأغنياء عليه[114].

أما في الجانب العرقي فإن حزب العمل يشتمل على أعضاء من مختلف المجموعات العرقية؛ من اليهود الغربيين (الأشكناز) والشرقيين (السفارديم) والصابرا (اليهود الذين ولدوا في فلسطين قبل عام 1948) والمهاجرين السوفييت ويهود الفلاشا الأثيوبيين و "عرب إسرائيل". لكن أغلبية الأعضاء والقادة في الحزب هم من اليهود الغربيين (الأشكناز)، وبخاصة ذوو الأصول الروسية والبولندية من مهاجري الموجتين الثانية والثالثة وأبنائهم الذين يهيمنون على المناصب والوظائف الإدارية المهمة في

الحزب والدولة والهستدروت، ولذلك يطلق على الحزب ألقاب مثل حزب البيروقراطيين وحزب الأشكناز[115].

وينتشر الحزب بين سكان المدن الرئيسية وضواحيها، وبخاصة في حيفا وتل أبيب والقدس والأحياء الغنية حيث يشكل الأشكناز أغلبية السكان فيها[116]، وكذلك بين سكان الكيبوتسات والموشافات، ولاسيما التابعة منها لحركة الكيبوتس الموحد التي يسيطر عليها الحزب، والتي توجد في غور الأردن وجنوبي مدينة الخليل وقطاع "يميت" وغيرها من مناطق الضفة الغربية، وفي مستوطنات هضبة الجولان التي تتبع غالبيتها لحزب العمل[117].

وإذا كان كبار السن (فوق الخمسين عاماً) هم من مؤيديه التقليديين، فإن نقطة ضعف الحزب الأساسية تكمن في الشباب والطوائف الشرقية (السفارديم) والمتدينين. وقد عمل الحزب منذ عام 1984 على سد هذه الثغرات من خلال إدخال بعض العناصر القيادية الشابة وممثلين للطوائف الشرقية، إلى مراكزه القيادية ولائحته النيابية. وأظهرت دراسة إسرائيلية أن ثمة علاقة قوية بين الانتماء العرقي والطبقي والمستوى الثقافي وبين الانتماء الحزبي. فالمثقفون وذوو التعليم العالي ينتمون في غالبيتهم إلى حزب العمل، والأشكناز والأغنياء كذلك[118].

وقد أظهر تحليل نتائج انتخابات عام 1996 أن بيريز كان الأفضل عند الأشكناز والطبقة الوسطى والطبقة العليا الغنية جداً، وبين القاطنين في المدن الرئيسية والكبيرة وضواحيها وبخاصة مدينة تل أبيب، والجماعات

غير المتدينة، وتعتبر أغلبية جمهور الحزب من العلمانيين الأكثر وجوداً في أوساط الأشكناز، فيما لا يحظى الحزب بتأييد كبير لدى المتدينين الأكثر انتشاراً في المجتمعات الشرقية والفقيرة وبين القاطنين في المناطق الهامشية الفقيرة ومدن التطوير[119].

وقد تطورت قاعدة الحزب التنظيمية والانتخابية تدريجياً منذ إنشاء الماباي وحتى الوقت الراهن، وشهد تقدماً ملحوظاً في الستينيات. وقد بلغ عدد أعضاء حزب العمل الإسرائيلي لدى تأسيسه عام 1968 نحو 260 ألف عضو، وكان يملك كتلة نيابية تضم 45 عضواً[120]، وبلغ عدد أعضائه في سنوات لاحقة نحو 300 ألف عضو[121]. وكان سبب ارتفاع عدد أعضائه ومؤيديه يعود من جهة إلى سيطرته على مؤسسات الدولة والجيش والهستدروت والوكالة اليهودية، التي كانت تمكنه من توفير الوظائف والخدمات الاجتماعية والاقتصادية لأنصاره، ومن جهة أخرى إلى اعتدال مواقفه "الوسطية" بشأن القضايا الاقتصادية والسياسية، مما جعله قادراً على استقطاب جماهير واسعة من الأعضاء المتعددي الاتجاهات والمصالح[122].

لكن الحزب شهد تراجعاً كبيراً منذ السبعينيات إذ بلغ عدد أعضائه رسمياً في عام 1997 نحو 108 آلاف عضو، فيما بلغ عدد أعضاء كتلته في الكنيست الرابع عشر (1996 ـ 1999) 34 عضواً. وقد انتسب إلى الحزب نحو 700 ألف إسرائيلي خلال السنوات العشر الماضية لم يبق منهم سوى 108 آلاف عضو مسجل، ونحو 40 ألف عضو ثابت. ويذهب بعض المصادر إلى أن عدد أعضاء الحزب الفعليين في الوقت الراهن هو نحو 167 ألف عضو، وأن الحزب قادر على استقطاب نحو 300 ـ 400 ألف عضو

للمشاركة في الانتخابات التمهيدية داخل حزب العمل. أما جمهور الحزب فتبلغ نسبته 26.8٪ من مجموع الناخبين، أي 818,570 ناخباً[123].

الجدول (2)

توزيع أصوات الناخبين

حسب المناطق في انتخابات عام 1996

(نسبة مئوية ٪)

المنطقة	نتنياهو	بيريز
القدس	69.9	30
تل أبيب	44.8	55.1
حيفا	41.4	58.8
المستوطنون	87.4	12.5
المناطق العربية	3.7	96.2
مناطق المتدينين	89.2	10.7
مدن الإسكان	52	47.9
المدن الجديدة (معظمهم من اليهود الشرقيين)	63.9	36
الكيبوتسات	10	89.9
السكان الدروز	21.3	78.6
هضبة الجولان	49.7	50.2

المصدر:

"Electoins in Israel (May 1996)", on Israeli Foreign Affairs Ministry website: www.mfa.gov.il/mfa/search.asp?results-1.

الجدول (3)

مقارنة نسبة توزع أصوات الناخبين بين مرشحي حزب العمل والليكود في انتخابات عامي 1996 و1999

(نسبة مئوية ٪)

الناخبون	1996		1999	
	نتنياهو	بيريز	نتنياهو	باراك
العرب	5.2	94.3	5.3	94.7
سكان الكيبوتسات	10	89.9	6.8	93.1
سكان الجولان	49.7	50.2	41.4	58.5
أصوات المهاجرين الروس	60	40	45.5	54.5
الصوت اليهودي	55.7	44.3	48.4	51.5
اليهود في المناطق المحتلة	83.7	16.2	78	21.9
الضفة الغربية	87.4	12.5	81.4	18.5
المدن الدينية	89.2	10.7	89	10.9
قطاع غزة	94.9	5	92	7.9

المصدر :

Joseph Contreras and Michael Hirsh, "Barak's Biggest Battle," *Newsweek* (May 31, 1999): 3.

الجدول (4)

مقارنة نسبة توزع أصوات الناخبين بين انتخابات عامي 1996 و1999 لكل من المرشحين والحزبين

(نسبة مئوية ٪)

الناخبون	1999 (1996)			
	نتنياهو	(بيريز) باراك	الليكود	العمل
اليهود	48.3 (55.5)	51.5 (44.3)	15.4 (24.9)	20.3 (26.6)
العرب	5.3 (5.2)	94.7 (94.3)	1.3 (2.2)	7.7 (16.7)
الدروز	20.6 (21.3)	79.3 (78.6)	7.9 (11.7)	21.7 (40.5)
البدو	8.6 (6.8)	91.3 (93.1)	0.7 (1.5)	4 (14.9)
بناي براك	88.7 (88.9)	11.2 (11)	6.5 (11.1)	4.4 (6.6)
القدس	64.5 (69.9)	35.4 (30)	15.2 (25.6)	14.1 (16.3)
الناصرة	1.1 (1.3)	98.8 (98.6)	0.2 (0.3)	3.4 (8.5)
مرتفعات الناصرة	46 (51.2)	53.9 (48.7)	19.3 (28.4)	12.9 (28.4)
تل أبيب	35.6 (44.8)	64.2 (55.1)	15.4 (26.6)	27.4 (33.9)
الجولان	41.4 (49.7)	58.5 (50.2)	9.2 (16.3)	23.3 (31.2)
اليهود في المناطق المحتلة	78 (83.7)	21.9 (16.2)	19.5 (32.1)	8.3 (10.1)
الكيبوتسات	6.8 (10)	93.1 (89.9)	1.8 (3.1)	50.5 (54.8)
الموشافات	44.2 (51.8)	55.7 (48.1)	16.3 (26.7)	30.8 (34.8)
المجموع	**43.9 (50.4)**	**56.1 (49.5)**	**14.1 (24.9)**	**20.3 (26.6)**

المصدر :

Asher Arian, *Analysis of Results of the 1999 Elections*, on website: www.idi.org.il/english/elections99.htm#table 1.

ملاحظة : الأرقام الواردة في الجدول بين قوسين تعود لانتخابات عام 1996 .

حزب العمل الإسرائيلي

الموقف من تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي

موقف الحزب الأيديولوجي والعملي من القضية الفلسطينية

على الرغم من براجماتية حزب العمل الشهيرة لم يتراجع الحزب عن المبادئ - الثوابت الصهيونية التي تكرست في برنامج المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897، وترسخت مع الحركة العمالية الصهيونية في مراحل تطورها التاريخي. وتتلخص هذه المبادئ بـ «الحق التاريخي والديني لشعب إسرائيل في استيطان أرض إسرائيل»، وتجميع شتات الشعب اليهودي في بلاده "أرض إسرائيل المتكاملة"، وحق كل يهودي في العودة إلى «الوطن القومي لليهود»، و«القدس الموحدة التي لا تتجزأ هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل»[124].

وقد حاول قادة الحزب "العلماني" إضفاء مسحة عقائدية دينية على المبادئ الصهيونية، إذ اعتبر بن جوريون أن «الهجرة إلى إسرائيل واجب على كل يهودي، واليهودي الذي يرفض المجيء إلى إسرائيل يعلن بطريقة أخرى تخليه عن كونه يهودياً»، لأن الصهيونية - في رأيه - «هي الشوق لصهيون، أي لإسرائيل ولإقامة شعب مثالي فيها»[125]. كما أعلن بن جوريون، بعد احتلال قطاع غزة في عدوان عام 1956، قيام «مملكة إسرائيل الثالثة»[126]. فيما استند موشيه دايان لتبرير احتلال الأراضي المحتلة عام 1967 «إلى وقائع التاريخ والتوراة»[127]. أما إيجال آلون فقد زعم أن «مرتفعات الجولان في سوريا، إذا انطلقنا من التوراة لا تقل إسرائيليةً عن حبرون (الخليل) وسيخم (نابلس)»[128].

ويؤمن حزب العمل بمختلف اتجاهاته بأن "أرض إسرائيل التاريخية" تشمل كل أراضي فلسطين (بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة) وشرق الأردن، وأن عاصمتها الأبدية القدس الموحدة، وذلك بغض النظر عن اعتقاده ضرورة تقديم تنازلات إقليمية للعرب من أجل قيام سلام يضمن حدوداً آمنة لإسرائيل.

وقد أدى الماباي منذ تأسيسه عام 1930 الدور الأبرز في سياسة العنصرية والعداء للشعب الفلسطيني، حيث أطلق الشعار الكاذب: «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» والذي عبرت عنه جولدا مائير في خطابها أمام الأمم المتحدة عام 1956 حين أنكرت مجرد وجود الشعب الفلسطيني[129]. بينما قال موشيه دايان بكل وقاحة: «إن الصهيونية تتحقق على حساب العرب». كما شارك حزب الماباي بشكل أو بآخر مع السلطات البريطانية في قمع الانتفاضات العربية الفلسطينية عامي 1929 و1936، ثم في العمليات العدوانية والحربية لاحتلال المدن والقرى الفلسطينية وتهجير أهلها في الفترة 1947 - 1948، عبر منظمتي الهاجاناه والبالماخ. وكان الحزب هو السبّاق إلى وضع قوانين "المواطنة" و"الأراضي" التي حرمت الفلسطينيين من العودة إلى أراضيهم عام 1949، حيث صدر نحو 170 قانوناً ومرسوماً تمييزياً ضد العرب خلال فترة حكم الماباي - العمل (1948 - 1977)، وعبرت جولدا مائير عن سياسة الحزب الهادفة إلى طرد الفلسطينيين بقولها: «نحن نريد أن يكون لنا الحد الأقصى من الأرض مع الحد الأدنى من السكان العرب»[130].

وقد حاول حزب العمل في المرحلة التي أعقبت احتلال باقي أراضي فلسطين عام 1967 ، طمس الشخصية الوطنية الذاتية للفلسطينيين من خلال الدعوة إلى مشروع "الخيار الأردني" ، أي "أردنة" الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك في «إطار دولة أردنية ـ فلسطينية، حيث تستطيع الهوية الذاتية للعرب الفلسطينيين أن تجد تعبيراً عن نفسها، وحيث تجد مشكلة اللاجئين حلاً لها» . ويحدد هذا المشروع أراضي هذه الدولة المشتركة بـ «الأراضي الإقليمية لشرقي الأردن وأجزاء محددة كثيفة السكان في الضفة الغربية وغزة»[131] .

واستمر الحزب في تبني "الخيار الأردني" في برامجه ومشروعاته السياسية، متجاهلاً وجود الشعب الفلسطيني وهويته القومية وحقه في تقرير المصير؛ إذ كان يعبر عن ذلك بكلمات «الهوية الذاتية للعرب الفلسطينيين» . ويعتبر الحزب القضية الفلسطينية قضية "لاجئين" وليس قضية شعب طرده من أرضه . لكن التحول الفعلي في موقف الحزب من القضية الفلسطينية حدث مع توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 ، حيث اعترف الحزب بالشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير .

تطور مواقف الحزب من تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي

1 . مرحلة 1948 ـ 1967

ظل حزب الماباي ـ العمل منذ تأسيس الكيان الصهيوني عام 1948 يرفض كل المشروعات الدولية لحل القضية الفلسطينية وتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بدءاً من رفضه لقرار التقسيم رقم 181 ، إلى رفضه

لمشروع مبعوث الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت عام 1948 ، أو أي مشروع آخر يطالب إسرائيل بالانسحاب إلى حدود قرار التقسيم أو حدود ما قبل اتفاقات الهدنة مع الدول العربية عام 1949 .

وكانت طروحات الحكومة العمالية للتسوية تتجاهل القضية الفلسطينية، وتحاول تصوير الصراع بوصفه نزاعات حدودية بينها وبين الدول العربية المحيطة بفلسطين . كما رفضت عودة اللاجئين الفلسطينيين أو قسم منهم إلى ديارهم متحدية قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن[132] . وكان الهدف الصهيوني خلال هذه المرحلة الممتدة بين عامي 1948 و1967 يتمثل في تثبيت وجود الكيان الصهيوني وحدوده وفق خطوط النار عام 1949 من خلال فرض سياسة الأمر الواقع، دون أن يمنع ذلك محاولات التوسع الصهيوني كما جرى في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ثم في حرب عام 1967 ، حيث تمكنت القوات الإسرائيلية من احتلال بقية أجزاء فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) ومرتفعات الجولان السورية وسيناء المصرية[133] .

وقد حاولت إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة منع مجلس الأمن من فرض حلول أو اتخاذ قرارات تتعارض ومطامعها التوسعية، وتفرض عليها الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967 والعودة إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 دون أي شروط . لكن مجلس الأمن أصدر قراره الشهير رقم 242 الذي طالب إسرائيل بالانسحاب الفوري والكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 ، وكرّس حدود اتفاقيات الهدنة عام 1949 بوصفها حدوداً للكيان

الإسرائيلي معترفاً بها . وعلى الرغم من قبول حكومة حزب العمل بالقرار 242 ، فقد عملت ما في وسعها لإفشال مهمة المبعوث الدولي جونار يارينج لمنع تنفيذ القرار ، محاولة إلقاء اللوم على الدول العربية[134] .

2 . مشروع آلون

بعد شهر واحد من احتلال الأراضي العربية في حزيران/ يونيو 1967 ، وضع إيجال آلون أحد قادة حزب العمل ووزرائه مشروعاً لتوجيه سياسة الحكومة الإسرائيلية في هذه الأراضي ، كشف عن الطموحات التوسعية للحزب من خلال سياسة الاستيطان و " الضم الزاحف " لفرض أمر واقع جديد يسمح لإسرائيل بضم هذه المناطق إليها لاحقاً .

ورغم عدم تبني حزب العمل وحكومته لمشروع آلون رسمياً ، فقد كان هذا المشروع – ومازال – يمثل إلى حد كبير خطة الحزب الاستيطانية في المناطق المحتلة ، ورؤيته لمصير هذه المناطق بالنسبة إلى مساحة الضم أو مساحة الأراضي التي ستجلو عنها إسرائيل ، مقابل السلام مع الفلسطينيين والعرب[135] . وقد حاول آلون في مشروعه التوفيق بين هدفين صهيونيين متعارضين : أولهما هو حق الشعب اليهودي التاريخي في استيطان أرض إسرائيل ، وثانيهما هو نقاء الدولة اليهودية ، أي الحفاظ على كونها دولة يهودية القومية . وذلك لأن استيطان " أرض إسرائيل المتكاملة أو الكبرى " ينطوي على أخطار ضم مليون ونصف مليون عربي إلى دولة إسرائيل مما يفقدها ميزتها الفريدة ويجعلها دولة ثنائية القومية (يهودية ـ عربية) .

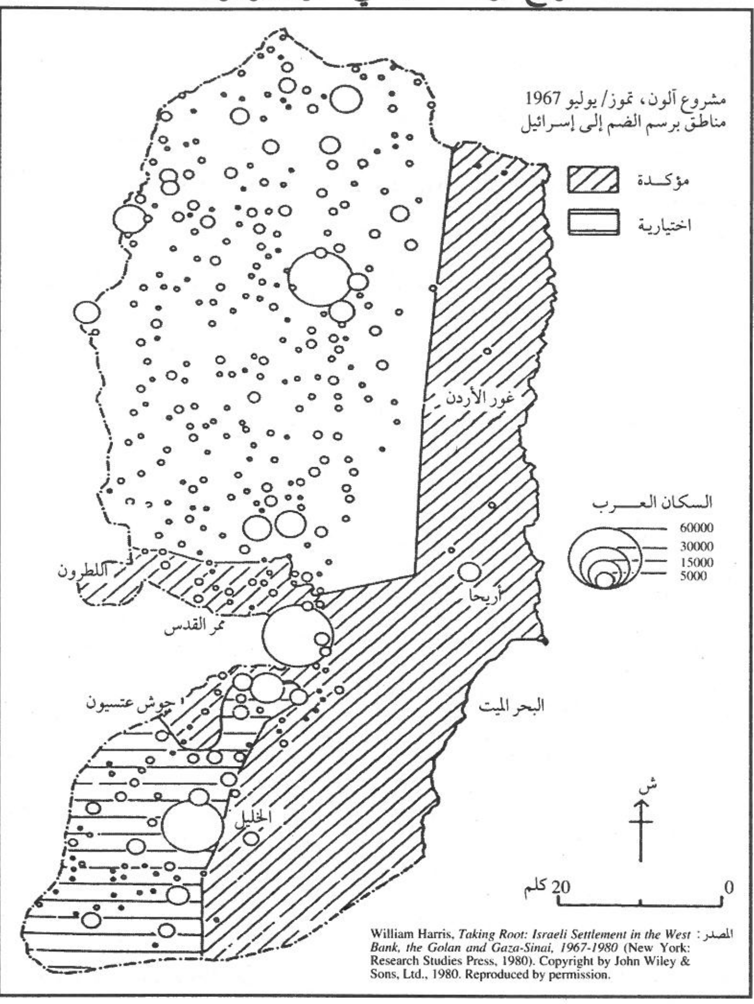
وانطلاقاً من تلك المزاعم بالحق التاريخي في الاستيطان والحاجة الإسرائيلية الأمنية «لحدود يمكن الدفاع عنها» ، دعا آلون إلى الاستيطان

" الأمني " في غور الأردن والمنطقة الواقعة شمالي البحر الميت وجوش عتسيون والقدس وضواحيها وجبل الخليل وقطاع غزة ، تمهيداً لضم هذه المناطق إلى دولة إسرائيل ، والتخلي عن المناطق المأهولة بكثافة سكانية فلسطينية للعرب في إطار اتفاق سلام . لذلك تجنب مشروع آلون الاستيطان في المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية ، لأن مشروعه يقوم على ضم مناطق الاستيطان فقط ، وهو لا يريد ضم أعداد كبيرة من السكان العرب ، فهو يريد «ضم أكبر جزء ممكن من الأرض مع أقل عدد ممكن من السكان»[136] (انظر الشكل 3) .

ونشر آلون مشروعه المعدل عام 1976 بعد أن أضاف إليه تصوره بالنسبة إلى سيناء والجولان . كما تخلى فيه عن ضم قطاع غزة إلى إسرائيل ، ودعا إلى ضم جزء كبير من الأراضي في الضفة بما في ذلك القدس إلى إسرائيل ، وإعادة التجمعات السكانية الفلسطينية إلى الدولة الأردنية ـ الفلسطينية . كما دعا إلى الاحتفاظ بهضبة الجولان ، وإعادة باقي الجولان إلى سوريا ، بعد تجريده من السلاح في إطار اتفاق سلام . أما بالنسبة إلى سيناء فنادى بضم شريط يمتد من العريش إلى محاذاة إيلات ، ثم بموازاة شاطئ خليج العقبة إلى شرم الشيخ ، وإعادة ما تبقى من سيناء إلى مصر ، بعد ضمان تجريدها من السلاح في إطار تسوية معها . كما اقترح آلون أن يعبّر الفلسطينيون في المناطق المحتلة عن «هويتهم الذاتية في دولة أردنية ـ فلسطينية في الجزء الشرقي من فلسطين التاريخية (الأردن)» ، وذلك حلاً للقضية الفلسطينية[137] .

الشكل (3)

مشروع آلون الاستيطاني، تموز/ يوليو 1967



المصدر : William Harris, *Taking Root: Israeli Settlement in the West Bank, the Golan and Gaza-Sinai, 1967-1980* (New York: Research Studies Press, 1980). Copyright by John Wiley & Sons, Ltd., 1980. Reproduced by permission.

المصدر: جيفري أرونسون، **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990)، ص 14.

3. مرحلة 1967 ـ 1977

كان الموقف الرسمي لحزب العمل وحكومته خلال المرحلة الممتدة في الفترة 1967 ـ 1977 يتمثل في الاحتفاظ بخطوط وقف إطلاق النار لعام 1967 إلى أن يتحقق السلام، واعتبار حدود السلام أمراً متاحاً للبحث والاتفاق من جهة، وإعلان الاستعداد للتفاوض مع كل دولة عربية على حدة ودون شروط مسبقة على أساس القرارين 242 و338 من جهة أخرى. وكانت إسرائيل ترفض المفاوضات ضمن إطار مجلس الأمن وتعديل القرارين 242 و338، والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والعودة إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967. وكانت تتمسك «بحدود آمنة يمكن الدفاع عنها»، تحل محل خطوط وقف القتال وحدود الرابع من حزيران/ يونيو على السواء، وذلك عبر حل إقليمي وسط.

وكانت طروحات حكومة العمل تصر على الاحتفاظ بمدينة القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل بعد احتلال القدس الشرقية، واعتبار نهر الأردن الحد الأمني لدولة إسرائيل، وعدم السماح لأي جيش أجنبي بعبور غربي النهر، ونزع السلاح من المناطق التي ستجلو عنها إسرائيل ضمن إطار اتفاق سلام مع الأردن، ورفض الدولة الفلسطينية المستقلة وعدم الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وهويته القومية. وكانت السياسة الرسمية للحزب والحكومة العماليَّين تقوم على تعزيز الاستيطان في منطقة القدس وغور الأردن والجولان ومشارف رفح وشرم الشيخ، وهو "الاستيطان الأمني" الذي يرمي إلى تأمين حدود آمنة يمكن الدفاع عنها من جهة، وتشجيع السكان الفلسطينيين على الإدارة الذاتية لشؤونهم

الخاصة في المجالات الإدارية البلدية، واعتماد سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن والدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة مع الكيان الإسرائيلي من جهة أخرى[138].

وبرزت خلال هذه المرحلة ثلاثة اتجاهات داخل حزب العمل والساحة السياسية الإسرائيلية بشأن المناطق المحتلة هي:

أ. الخيار الأردني ـ الحل الإقليمي الوسط: يرتكز هذا المشروع على أساس وجود دولتين مستقلتين بين البحر الأبيض المتوسط والعراق؛ دولة يهودية غربي نهر الأردن، ودولة عربية شرقي نهر الأردن، ويرفض المشروع وجود دولة عربية (فلسطينية) ثالثة بين الدولتين، أي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويطرح هذا المشروع بديلاً للدولة الفلسطينية هو "البديل الأردني"، أي دولة أردنية ـ فلسطينية في الأردن والمناطق التي ستجلو عنها إسرائيل في غربي نهر الأردن، عاصمتها عمّان. حيث يستطيع الفلسطينيون والأردنيون على السواء التعبير عن هويتهم المستقلة وتطلعاتهم القومية بشكل كامل، على أن يتم ذلك ضمن إطار اتفاق سلام وحسن جوار مع إسرائيل.

ويستند هذا الخيار الذي ظل المشروع الرسمي لحزب العمل حتى توقيع اتفاق أوسلو في 13 أيلول/ سبتمبر 1993 إلى مبدأ "الحل الإقليمي الوسط"، أي تقديم تنازلات في الأرض (إقليمية) مقابل السلام. ولا يحدد الحزب المناطق التي ستجلو عنها إسرائيل في هذا المشروع، لكنه يسترشد بمشروع آلون المعدل في رسم الحدود مع

الدول العربية، مع بعض التعديلات عليه، مراعياً الجانبين الديمجرافي والأمني[139].

ب. الحل الوظيفي: يقوم هذا المشروع على أساس حكم ذاتي إداري للسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحت السيادة الإسرائيلية. وهو المشروع الذي طرحه مناحيم بيجن عام 1977 واعتمد في اتفاقات كامب ديفيد مع مصر عام 1978[140]. وقد اقترح بعض قادة حزب العمل إقامة نظام الحكم المشترك الإسرائيلي ـ الأردني للمناطق المحتلة، أي تقاسم الوظائف بين السلطتين. وذلك للتوفيق بين الحل الإقليمي الوسط مع الأردن ومشروع الحكم الذاتي[141].

جـ. الدولة الفلسطينية: طرح هذا المشروع اليسار الإسرائيلي وجناح "الحمائم" في حزب العمل، وكان يدعو إلى التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والعودة إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، والقبول بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لحل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد كان رفض قيادة حزب العمل لهذا المشروع سبباً في انسحاب معظم قادة جناح "الحمائم" في الحزب (آرييه إلياف وشولاميت آلوني وأمنون روبنشتاين ويوسي ساريد وآخرين) وتأسيسهم لحركات مستقلة تتبنى هذا المشروع[142].

وقد تميزت هذه المرحلة بحرص الحكومات الإسرائيلية العمالية على عدم اتخاذ أي قرار رسمي بشأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، والتهرب من أي حل دولي قد يفرض عليها، مما أتاح لها مجال كسب

الوقت في سبيل تثبيت الوقائع الجديدة في هذه المناطق. ولما لم تكن هذه الوقائع المفروضة قد استكملت بعد، فإن إسرائيل لم تكن معنية بالتوصل إلى أي حل أو قرار نهائي بشأن المناطق المحتلة[143].

4. مرحلة كامب ديفيد 1977 ـ 1987

بعد وصول تكتل الليكود إلى الحكم في إسرائيل عام 1977، طرح رئيس حكومته مناحيم بيجن مشروعه للإدارة الذاتية في المناطق المحتلة، وأعقبه توقيع اتفاقات كامب ديفيد عام 1978 ومعاهدة السلام مع مصر عام 1979. وقد أيد حزب العمل كلاً من المشروع والاتفاقات والمعاهدة على التوالي، رغم إبداء خشيته من أن يؤدي مشروع الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية مستقلة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتحفّظه بشأن التنازل عن السيادة في الضفة الغربية وعن المستوطنات في سيناء ومشارف رفح[144]. ويعود تحفظ الحزب على مشروع الحكم الذاتي إلى تمسكه باعتماد مشروع "الخيار الأردني" القائم على أساس الحل الإقليمي الوسط. وقد أيد الحزب الحكم الذاتي بوصفه تسوية مؤقتة دون أن يتخلى عن مشروعه البديل، إذ ظهر ذلك خلال زيارة وفد الحزب إلى مصر، برئاسة شمعون بيريز عام 1980، واقتراحه "الخيار الأردني" على الرئيس المصري الراحل أنور السادات[145].

وقد حذف حزب العمل في برنامجه السياسي لانتخابات عام 1981 الأجزاء المتعلقة بالتسوية مع مصر ومستقبل سيناء وشرم الشيخ ومشارف رفح والمستوطنات فيها، تأكيداً لالتزامه بالسلام مع مصر. واللافت في

هذا البرنامج أنه بقي محافظاً، يكرر ما جاء في البرامج السابقة بشأن رفض العودة إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، ورفض الدولة الفلسطينية، ودعوته إلى تعزيز الاستيطان في الجولان والمناطق المحتلة، واعتباره أماكن الاستيطان هذه «حيوية لأمن إسرائيل و(أنها) ستبقى خاضعة للسيادة الإسرائيلية»[146].

أما في برنامجه الانتخابي لعام 1984 فقد كرر حزب العمل بنوده ولاءاته، وأضاف إليها تصوره للتسوية مع لبنان حيث دعا إلى قيام معاهدة سلام معه على أساس ترتيبات أمنية تضمن أمن شمال الكيان الإسرائيلي، كما دعا إلى إقامة حزام أمني في جنوب لبنان بالتعاون مع الميليشيات المحلية العميلة لإسرائيل[147].

والجدير ذكره أن حزب العمل كان ينشط منذ عودته إلى السلطة عام 1984 لعقد اتفاق سلام مع الأردن، على أساس الخيار الأردني والحل الإقليمي الوسط. وقد جرى تفاهم سري بين شمعون بيريز والملك الراحل حسين حول ذلك في عام 1987 عرف بـ "وثيقة لندن"، يقوم على أساس مؤتمر دولي "شكلي" يرعى مفاوضات ثنائية مباشرة بين إسرائيل وكل من الأردن وسوريا ولبنان فيما يشترك ممثلو الفلسطينيين من سكان المناطق المحتلة ضمن الوفد الأردني[148].

5. مرحلة المبادرات الأمريكية للتسوية 1987 ـ 1993

إثر تصاعد الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ كانون الأول/ ديسمبر 1987 أصدر الأردن قراراً في تموز/ يوليو 1988

بفك ارتباطه بالضفة الغربية، ثم أعقب ذلك إعلان منظمة التحرير الفلسطينية الدولة الفلسطينية في المنفى في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، الأمر الذي وجّه ضربة قاصمة لمشروع "الخيار الأردني"(149). لكن حزب العمل ظل يردد في برنامجه الانتخابي لعام 1988 ثوابته ولاءاته، وتشديده على الخيار الأردني بوصفه حلاً دائماً للقضية الفلسطينية، والحكم الذاتي بوصفه تسوية مؤقتة(150).

غير أن بعض قادة الحزب الذين رأوا أن المتغيرات السياسية والجغرافية، ولاسيما وجود أكثر من مئة مستوطنة (آنذاك) في مناطق كثيفة بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية أنشأها الليكود خلال حكمه، تجعل مستحيلاً التوصل إلى تسوية نهائية مع الأردن على أساس الحل الإقليمي الوسط، فبدؤوا يدعون منذ عام 1988 إلى التخلي عن هذا المشروع(151). لذلك حاول بيريز منذ عام 1991 تأليف خيار مركب بدل الخيار الأردني، «خيار أردني ـ فلسطيني لا يقود إلى دولة فلسطينية مستقلة، وإنما إلى اتحاد كونفدرالي بين الضفتين، ربما تشارك فيه إسرائيل في مرحلة متأخرة»(152).

وخلال هذه المرحلة الممتدة في الفترة 1987 ـ 1991 نشطت الدبلوماسية الأمريكية في جولاتها المكوكية في المنطقة من أجل طرح مبادرات للتسوية؛ وأبرزها مبادرة جورج شولتز في الفترة 1987 ـ 1988، ومبادرة جيمس بيكر في الفترة 1988 ـ 1991. وكان حزب العمل يؤيد هذه المبادرات وينسق مع الأمريكيين بشأنها، بينما كان تكتل الليكود يسعى لعرقلتها؛ مما أدى إلى انسحاب الحزب من ائتلافه مع حكومة إسحاق شامير في 15 آذار/ مارس 1990(153).

جاء برنامج حزب العمل لعام 1992 يحمل تصوره للتسوية العربية ـ الإسرائيلية ضمن إطار مفاوضات مؤتمر مدريد الثنائية، حيث كرر البرنامج معظم البنود الثابتة الشهيرة، وأجرى بعض التعديلات المنسجمة مع عملية التسوية؛ مثل رفع الحظر عن اللقاءات غير الرسمية مع أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف «بالحقوق الوطنية للفلسطينيين»، والدعوة إلى إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة خلال مرحلة الحكم الذاتي الانتقالية، والدعوة إلى سلام مع سوريا على أساس الحل الإقليمي الوسط والقرارين 242 و338، مع تأكيد الأهمية الأمنية والمائية لهضبة الجولان بالنسبة إلى إسرائيل، وكذلك استمرار السيطرة العسكرية والاستيطانية عليها، وتعزيز المستوطنات فيها(154).

ويمكن تفسير هذا الغموض والتناقض والتشدد في البرنامج، وبخاصة في مسألة مصير الجولان، بمراعاة الحزب لمصلحته الانتخابية في استقطاب الناخبين من جهة، وبطبيعة العملية التفاوضية التي تفرض عدم كشف كل الأوراق أمام الخصم من جهة أخرى.

6. مرحلة اتفاقات أوسلو 1993 ـ 1999

أسفرت المفاوضات الثنائية التي جرت في مدريد وواشنطن بين الأطراف العربية وإسرائيل بجولاتها الإحدى عشرة، عن توقيع الأردن وإسرائيل جدول أعمال مشترك في 14 أيلول/ سبتمبر 1993 (أي بعد يوم واحد من توقيع اتفاق أوسلو) توج لاحقاً بتوقيع معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1994. أما على المسار الفلسطيني

فقد كانت المفاوضات الفعلية بين الإسرائيليين والفلسطينيين تجري في أوسلو عاصمة النرويج، في إطار سري بين حكومة حزب العمل ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلى أن تم الكشف عنها لحظة إعلان التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي (اتفاق أوسلو).

وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق في حديقة البيت الأبيض بواشنطن في 13 أيلول/ سبتمبر 1993. وسبق التوقيع تبادل رسالتي اعتراف بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، اعترف فيها ياسر عرفات بحق دولة إسرائيل في الوجود، وأعلن قبوله بقراري مجلس الأمن 242 و338، وعزمه على إلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود. كما تعهد في رسالته إلى وزير الخارجية النرويجي هولست بوقف الانتفاضة "والعنف وأعمال الإرهاب" في المناطق المحتلة. وقد ردّ إسحاق رابين على رسالة عرفات باعتراف حكومة إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني.

ونصّ الاتفاق على قيام حكم ذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا كمرحلة أولى انتقالية، حيث تنسحب القوات الإسرائيلية منهما ويتم نقل السلطات تدريجياً إلى السلطة الفلسطينية المنتخبة، على أن تتم إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي على ثلاث مراحل في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالتوازي مع امتداد سيطرة السلطة الفلسطينية على مدن الضفة الغربية.

وجاءت معظم بنود الاتفاق مبهمةً بحيث يحتاج كل بند إلى مفاوضات واتفاق بشأنه، كما علّق الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد حينئذ، كما

تم تأجيل البحث في مسائل الخلاف الأساسية إلى مفاوضات الوضع النهائي، التي كان يجب أن تبدأ في بداية السنة الثانية من الفترة الانتقالية المحددة بخمس سنوات؛ وهي مسائل القدس والمستوطنات والحدود والمياه والسيادة على الأراضي واللاجئين والترتيبات الأمنية والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين[155].

وتم لاحقاً التوقيع على اتفاقات متفرعة عن اتفاق أوسلو؛ منها اتفاق القاهرة في أيار/ مايو 1994، وهو بروتوكول لتنفيذ اتفاق أوسلو عرف باتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وأقر مبدأ إعادة الانتشار بدل الانسحاب، وقضى بإقامة سلطة فلسطينية في غزة وأريحا، إذ عاد ياسر عرفات إلى غزة في تموز/ يوليو 1994. وارتبط هذا الاتفاق باتفاق اقتصادي تم توقيعه في باريس في 29 نيسان/ إبريل 1994 أبقى الاقتصاد الفلسطيني تحت هيمنة إسرائيل وتابعاً لاقتصادها.

كما تم توقيع اتفاق أوسلو ـ 2 في واشنطن في 28 أيلول/ سبتمبر 1995، واتفاق طابا الأمني في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1995، واتفاق الخليل في كانون الثاني/ يناير 1997، واتفاق واي بلانتيشن أو واي ريفر في ولاية ميريلاند الأمريكية بين حكومة بنيامين نتنياهو والسلطة الفلسطينية في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، وأخيراً اتفاق شرم الشيخ لتنفيذ اتفاق واي ريفر في 5 أيلول/ سبتمبر 1999، فضلاً عن بروتوكولات تنفيذية أخرى.

وتشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية، ثم انتخب السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة في كانون الثاني/ يناير 1996 مجلساً تشريعياً

(برلماناً) مؤلفاً من 88 عضواً، واختاروا ياسر عرفات رئيساً للسلطة. وقد أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الذي عقد بغزة في أيار/ مايو 1996 أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو إلى تدمير إسرائيل قد ألغيت وأصبحت باطلة[156].

وهكذا تم نقل بعض السلطات المحدودة إلى السلطة. لكن السلطات الأساسية كالسيادة على الأراضي والمياه والأمن الخارجي على المعابر، لاتزال في أيدي الإسرائيليين الذين يرفضون التخلي عنها للسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد ماطلت حكومة حزب العمل بزعامة رابين ثم بيريز في تنفيذ بنود هذه الاتفاقات، وبخاصة مرحلة الانسحاب الثاني والتفاوض على الحل الدائم وتجميد الاستيطان، إلى أن جاءت حكومة نتنياهو التي عملت على إفراغ اتفاق أوسلو من محتواه، لتجر القيادة الفلسطينية إلى تقديم مزيد من التنازلات، كالتنازل عن القدس الشرقية وعن مساحات واسعة من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحصر إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في 13٪ من مساحة الضفة الغربية وفقاً لاتفاق واي ريفر[157].

وقامت حكومة نتنياهو بتنفيذ إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي من 2٪ من مساحة الضفة الغربية ثم رفضت تنفيذ مراحل الانسحاب الأخرى. وجاءت حكومة إيهود باراك، وخلافاً لما توقعه الكثيرون أنها ستقوم بالتنفيذ الفوري لاتفاق واي ريفر، لتفاوض على تعديل الاتفاق وربطه بالتوصل إلى "اتفاق إطار" بشأن مفاوضات الوضع النهائي، وتأجيل

المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار وفقاً لاتفاق واي ريفر وربطها بالاتفاق بشأن مفاوضات الحل الدائم[158].

المواقف الراهنة لحزب العمل من قضايا التسوية

يعبّر البرنامج الانتخابي لحزب العمل الصادر عام 1996 عن بعض التحولات في رؤيته لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. فنقطة الانطلاق في المفاوضات مع الفلسطينيين هي اتفاقات أوسلو ومفاوضات الوضع النهائي، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ورفض السيطرة الإسرائيلية عليه، والدعوة إلى الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين بما يلبي حاجات الأمن والهويتين القوميتين، وهو ما يعني القبول بقيام كيان فلسطيني مستقل.

أما بشأن القدس والمستوطنات واللاجئين والسيادة على الحدود و"المناطق الحيوية لأرض إسرائيل" (غور الأردن وجوش عتسيون وشمال غربي البحر الميت ... إلخ)، فقد أظهر البرنامج تشدد الحزب في هذه القضايا وإصراره على ثوابته السابقة.

وبالنسبة إلى السلام مع سوريا فقد تراجع البرنامج عن إصراره على السيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، ودعا إلى مفاوضات معها على أساس القرارين 242 و338، وإلى اتفاق سلام على أساس حدود وترتيبات أمنية راسخة، وتطبيع كامل للعلاقات بين البلدين، مع ضمان المصادر المائية لإسرائيل. لكن البرنامج يربط التسوية الدائمة مع سوريا، باستفتاء عام عليها، وذلك معناه أن الحزب مستعد للانسحاب الكامل من الجولان شرط عدم ممانعة الرأي العام الإسرائيلي.

وبالنسبة إلى لبنان يكرر البرنامج ما ورد في برنامج عام 1992، مع إضافة تعهده بضمان دمج ميليشيا العميل أنطوان لحد (جيش لبنان الجنوبي) بالجيش اللبناني، بعد إنجاز اتفاق سلام مع لبنان والانسحاب من أراضيه*.

ويلاحظ أن البرنامج تجنب الإعلان بوضوح عن موقف الحزب من الدولة الفلسطينية، وحجم الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وهضبة الجولان، وربط ذلك باستفتاء عام. وذلك مرده إلى خشية الحزب من تأثير هذا الإعلان في وضعه الانتخابي من جهة، ونظراً للخلاف القائم بين تياري "الحمائم" و"الصقور" فيه بشأن هذه المسائل من جهة أخرى[159].

وقد تميز البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر السادس للحزب في أيار/ مايو 1997 بإعلانه عدم ممانعة الحزب في قيام «دولة فلسطينية ذات سيادة محدودة»، والتفاوض مع الفلسطينيين بشأن السماح بعودة النازحين (مهجري عام 1967) إلى المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، وبتكراره لثوابت الحزب الشهيرة بشأن السيادة الإسرائيلية المطلقة على القدس الموحدة، وعلى مناطق الاستيطان الإسرائيلي، وتعزيز المستوطنات القائمة في الجولان، ورفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى مناطق السيادة الإسرائيلية، واعتبار أسس التسوية مع سوريا ولبنان «القرارات 242 و338 و425، وأسس مدريد والأرض مقابل السلام»[160].

* نشير في هذا الصدد إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قد انسحبت من الشريط المحتل في جنوبي لبنان (عدا مزارع شبعا) في 24 - 25 أيار/ مايو 2000، وهو ما أدى إلى تفكك جيش لبنان الجنوبي وهروب قائده وعدد من عناصره إلى إسرائيل. (المحرر)

والجدير ذكره أنه بعد اغتيال إسحاق رابين كشف بيريز عن موافقة رابين بشكل غير مباشر على الانسحاب من الجولان إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967. وقد أكد ذلك الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد عندما كشف عن حصول اتفاق مبدئي بين سوريا وإسرائيل خلال مفاوضات واشنطن على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان مقابل اتفاق سلام شامل، وعن التزام رابين بذلك في "وديعة" لدى الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون. ويصف الإسرائيليون كلام رابين بأنه طرح افتراضي فحواه «أنه إذا قبلنا بالانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو، فماذا سيقدم السوريون في المقابل من تنازلات في التطبيع والترتيبات الأمنية؟»[161].

ولعل ذلك يؤكد أن المواقف المعلنة في البرامج الانتخابية والتقارير السياسية والتصريحات الإعلامية، ليست بالضرورة متطابقة مع الموقف الفعلي والضمني لقيادة حزب العمل وحكومته الذي يتميز بمرونة وبراجماتية تتجليان في لحظات الحسم والقرارات السياسية المصيرية.

وينطبق الأمر نفسه بشأن التسوية الدائمة مع الفلسطينيين؛ إذ كشفت صحيفة «**معاريف**» الإسرائيلية في عددها الصادر في 1 آب/ أغسطس 1996 عن توصل حزب العمل بزعامة بيريز إلى تفاهم مبدئي مع منظمة التحرير الفلسطينية - عُرف بتفاهم أبومازن/ بيلين - بشأن إقامة دولة فلسطينية على 90٪ من أراضي الضفة الغربية (إضافة إلى قطاع غزة)، مقابل موافقة الفلسطينيين على التخلي لإسرائيل عن المنطقة التي تتجمع فيها غالبية المستوطنات الكبيرة في الضفة الغربية، وبقاء القدس الشرقية تحت السيادة الإسرائيلية على أن يقيم الفلسطينيون عاصمتهم في أبوديس

بضواحي مدينة القدس، والتخلي عن حق العودة للاجئي عام 1948 وتطبيق حق العودة لنازحي عام 1967. وقد أكد يوسي بيلين للصحيفة توصل الحزب إلى هذا التفاهم، لكن من دون توقيع أي اتفاق بشأنه[162]، وهو ما نفاه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس (أبومازن) مرات عديدة[163].

مسائل الخلاف بين الحمائم والصقور في الحزب

تطلق الصحافة الإسرائيلية على السياسيين في إسرائيل نعوتاً مثل "الحمائم" و"الصقور" من أجل تصنيفهم تبعاً لمواقفهم تجاه عملية التسوية مع العرب. وإننا إذ نستعمل هذه النعوت فللإشارة إلى المتطرف وتمييزه عن الأقل تطرفاً بين الإسرائيليين فقط، دون أن يعني ذلك تسليماً منا بهذا التصنيف. ولذلك ينبغي الحذر أيضاً بالنسبة إلى هذه التصنيفات، إذ غالباً ما يوصف سياسي ما بأنه "حمائمي" بسبب مواقفه البراجماتية المعتدلة نسبياً، لكنه قد يتخذ فجأة مواقف متشددة جداً تجعله حُكماً في خانة الصقور المتطرفين، والعكس صحيح. ولعل أبرز مثال على ذلك المواقف المتشددة لكل من حاييم رامون ويوسي بيلين المنسوبين إلى جناح الحمائم في حزب العمل تجاه الفلسطينيين في المفاوضات على تنفيذ اتفاق واي ريفر في الفترة آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر 1999.

وأبرز شخصيات "الصقور" في حزب العمل في الوقت الراهن هم: رئيس الحزب إيهود باراك، وإفرايم سنيه، وأمين عام الحزب رعنان كوهين، وبنيامين أليعزر، وأبراهام شوحط، وديفيد ليبائي، وموشيه شاحال، وشالوم سمحون، وأوري أور.

أما أبرز شخصيات "الحمائم" في الحزب فهم: شمعون بيريز، وحاييم رامون، ويوسي بيلين، وعوزي برعام، وأبراهام بورج، ونواف مصالحة، ويائيل دايان.

وقبل أن نحدد الفوارق بين "الحمائم" و"الصقور" في الموقف من التسوية، لابد لنا من أن نحدد أولاً نقاط الاتفاق بينهما[164]؛ وهي: السيادة الإسرائيلية على القدس الموحدة، وقضية اللاجئين ورفض حق العودة، ولا عودة إلى حدود عام 1967، ولا ضم كاملاً للمناطق، والسعي لضم مناطق معينة من الضفة الغربية، بما في ذلك المستوطنات الموجودة فيها (القدس الشرقية وجوش عتسيون وأجزاء معينة في منطقتي طولكرم وقلقيلية)، واعتبار نهر الأردن وشمال غربي البحر الميت حداً أمنياً لإسرائيل، والموافقة على كيان فلسطيني يضم المناطق المزدحمة بالسكان الفلسطينيين، وانسحاب ما من الجولان على أساس حل وسط مع ترتيبات أمنية شمالية وتطبيع للعلاقات.

أما نقاط الخلاف بينهما فتنحصر في:

1. طبيعة الكيان الفلسطيني الذي سينشأ؛ إذ كان الصقور يعارضون حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة مستقلة، ويدعون إلى كيان فلسطيني يقوم على علاقة اندماجية أو فيدرالية مع الأردن (أو ربما مع إسرائيل ضمن إطار صيغة ما). بينما لا يعارض الحمائم خيار الدولة الفلسطينية في المناطق التي ستجلو إسرائيل عنها.

2. بينما يكتفي الحمائم بضم إسرائيل للقدس الشرقية بحدودها البلدية المعينة بعد الاحتلال مباشرة والمناطق المذكورة آنفاً، يطالب الصقور بضم «مناطق واسعة تشمل القدس الكبرى ومنطقة جوش عتسيون وغرب قضاء نابلس وغور الأردن وشمال غربي البحر الميت. وتبلغ مساحة هذه المناطق المقترح ضمها 20 ـ 25٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية، وتضم جميع المستوطنات الكبيرة ونحو 70٪ من المستوطنين».

3. وبالنسبة إلى المستوطنات يدعو الحمائم إلى «التخلي عن المستوطنات في المناطق التي ستنشأ الدولة الفلسطينية فيها وترحيل المستوطنين إلى إسرائيل»، أو «التخلي فقط عن المستوطنات الصغيرة والواقعة في مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية، والسعي لبقاء المستوطنات الكبيرة تحت السيادة الفلسطينية، مع ضمان أمنها وتخيير المستوطنين فيها بين البقاء أو الرحيل إلى إسرائيل». أما الصقور فيعارضون التخلي عن المستوطنات الكبيرة، ويسعون لبقاء المستوطنات الصغيرة تحت السيادة الفلسطينية مع ضمان أمنها.

4. وبشأن التسوية مع سوريا كان الصقور بزعامة رابين يعارضون الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان السورية، ويطالبون ببقاء الجيش والمستوطنات الإسرائيلية في الهضبة لأهميتها القومية والاستراتيجية ولضمان مصادر المياه لإسرائيل منها. غير أن ما كشف أخيراً عن موافقة رابين (وباراك ضمناً) على الانسحاب الكامل من الجولان وفقاً للشروط السورية من جهة، وانسحاب حركة الطريق الثالث من حزب العمل من جهة أخرى؛ وهي الأكثر تشدداً بين

الصقور في مسألة الجولان والدولة الفلسطينية، قد أسسا لتحول مهم في وجهة نظر الصقور يتمثل في استعدادهم لقبول فكرة الانسحاب الكامل من الجولان وعدم ممانعة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في قطاع غزة وبعض مناطق الضفة الغربية، وهو ما عبّر عنه برنامج الحزب الصادر عن مؤتمره في أيار/ مايو 1997.

أما التحول الذي طرأ على نظرة الحمائم فقد تمثل في قبولهم بتوسيع المناطق التي ينبغي السعي لضمها إلى إسرائيل، بحيث تشمل منطقة القدس الكبرى والمستوطنات الكبيرة كافة، بالإضافة إلى المناطق الأخرى التي يوافقون على ضمها. ويفسر الكاتب الإسرائيلي عوزي بنزيمان هذا التغير بسبب ما لمسوه من استعداد لدى بعض المفاوضين الفلسطينيين لقبول هذه الفكرة من جهة، وإلى ما حققته سياسة رابين في التمهيد لوجهة نظر الصقور على أرض الواقع من خلال استيطان مكثف وربط بين المستوطنات. حتى إن بيريز فكر بالعودة إلى مشروع الحل الوظيفي خلال فترة حكمه، لكن العمليات الاستشهادية الفلسطينية قد وضعت حداً لهذا التوجه في الحزب حيث أقر الحزب في برنامجه الأخير مبدأ الفصل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في كيانين منفصلين، وهو يؤكد عودة الحزب بزعامة باراك إلى الحل الإقليمي الوسط[165].

وهكذا نجد أنه نتيجة لهذه التحولات في وجهتي نظر الحمائم والصقور، فقد أصبحت الفوارق بين الطرفين غير جوهرية، مما أدى إلى تلاشي هذين التيارين بفعل وحدة موقف الحزب.

الفوارق بين حزبي العمل والليكود

إذا كانت المبادئ الصهيونية الأساسية هي القاسم المشترك بين جميع الأحزاب الإسرائيلية (باستثناء الشيوعيين والأحزاب العربية)[166]، فإن الخلافات بينها تنحصر في المسائل التالية: طابع الدولة (علماني أو ديني)، وشكل النظام الاقتصادي (اشتراكي أو مختلط أو ليبرالي)، وحدود الدولة (إسرائيل الكبرى أو حدود الخط الأخضر 1948 ـ 1949 أو ما بينهما)، والقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ويمكن حصر الخلافات بين قطبي السياسة الإسرائيلية، أي حزب العمل وتكتل الليكود بالمسائل التالية: الدولة الفلسطينية، وحدود الدولة الإسرائيلية ومصير المناطق المحتلة عام 1967، ومصير المستوطنات الإسرائيلية، والتسوية مع سوريا ومسألة الانسحاب من الجولان، وعودة النازحين عام 1967. وقد رأينا آنفاً موقف حزب العمل من هذه المسائل، والخلافات داخله حولها بين تياري الحمائم والصقور، ويبقى أن نعرض مواقف الليكود منها:

1. بالنسبة إلى حدود الدولة فإن أياً من الحزبين لم يعلن خلال حكمه أو في برامجه عن حدود إسرائيل الجغرافية ـ البشرية. وذلك لأن الحدود في الاستراتيجية الصهيونية تقررها الحقائق على الأرض المتمثلة في مناطق الاستيطان من جهة، وموازين القوى السياسية والعسكرية خلال المفاوضات من جهة أخرى. وهذا أحد أسباب عدم وضع دستور مكتوب وثابت لإسرائيل كي لا يقيد المشروع الصهيوني التوسعي[167].

وإذ يرفض حزب العمل فكرة الضم الكلي للمناطق المحتلة عام 1967، كما رأينا آنفاً، يدعو الليكود إلى ضم الضفة الغربية (يهودا والسامرة)، ولاسيما منطقة القدس الكبرى بحدودها الموسعة ومناطق المستوطنات الكبيرة والصغيرة كلها إلى السيادة الإسرائيلية.

2. يعارض الليكود قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعارض الانسحاب الإسرائيلي من معظم أجزاء الضفة الغربية، ويرفض أيضاً وقف الاستيطان في منطقة القدس الشرقية والمناطق المجاورة لها في الضفة الغربية، وذلك من أجل خلق أمر واقع يمنع التنازل الإسرائيلي عنها. ويرى الليكود أن حل المشكلة الفلسطينية يكون في إدارة ذاتية للسكان في المناطق المحتلة تحت السيادة الإسرائيلية، وربما عبر الحل الوظيفي القائم على تقاسم السلطات مع الأردن في إطار تسوية دائمة. أما مشكلة اللاجئين والنازحين فيرفض الليكود البحث فيها إذ يرى أنه ينبغي حلها ضمن نطاق الدول العربية[168].

3. أما بالنسبة إلى التسوية مع سوريا فيطرح الليكود مبدأ السلام مقابل السلام رافضاً الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان، وداعياً إلى استمرار خضوعها للسيادة الإسرائيلية التي أقرها الكنيست عام 1981.

4. ويختلف الحزبان في موقفهما من الاستيطان؛ إذ كان حزب العمل يركز على الاستيطان "الأمني" في المناطق غير المأهولة بكثافة سكانية فلسطينية، والتي يسعى لضمها إلى إسرائيل لاحقاً. بينما لا يفرق

الليكود بين الاستيطان الأمني أو السياسي أو الأيديولوجي، فكل أراضي فلسطين هي "أرض إسرائيل التاريخية" ولليهود حق في استيطانها دون مراعاة للعامل الديمجرافي أو الأخلاقي، أو للمعارضة الدولية والعربية والفلسطينية لهذا الاستيطان غير الشرعي[169]. أما حزب العمل فرغم تمييزه بين الاستيطان الأمني والاستيطان السياسي، الذي تعهد رابين للإدارة الأمريكية بتجميده وباستكمال الاستيطان الأمني وتعزيزه فحسب، فإن حكومة رابين جمدت قسماً من عقود البناء في المستوطنات السياسية واستمرت في استكمال الغالبية العظمى منها، إضافة إلى المستوطنات الأمنية التي تواصل بناؤها في منطقة القدس الكبرى وعلى امتداد الخط الأخضر[170].

5. ويتفق الحزبان العمل والليكود على اعتبار مدينة القدس «العاصمة الأبدية لإسرائيل، والتي لا تتجزأ»، وعلى ضم منطقة القدس الكبرى ومناطق حيوية لأمن إسرائيل في الضفة الغربية، ولاسيما المستوطنات الكبرى في المناطق غير المأهولة بكثافة عربية، واعتبار نهر الأردن حداً أمنياً لإسرائيل. كما يتفقان على رفض عودة لاجئي عام 1948 إلى قراهم، وعلى تجريد الكيان الفلسطيني من السلاح ومنع أي جيش أجنبي من عبور غربي نهر الأردن[171].

6. وعلى الرغم من وجود هذه الخلافات السياسية الفكرية بين الحزبين فإنها ليست خلافات جوهرية، ذلك أن معظم الخلاف بينهما هو في الصراع على السلطة، وفي أساليب تحقيق المشروع الصهيوني، وقراءة

الظروف الدولية والإقليمية الملائمة لتنفيذ مراحل المشروع، وتقدير الأخطار المتوقعة من جراء مشروع "إسرائيل الكبرى"[172]. فحزب العمل بمختلف قادته واتجاهاته يؤمن بأن أرض إسرائيل التاريخية (الكبرى) تشمل كل فلسطين (والأردن)، لكنه يرى أن الظروف لا تسمح باحتلال كل هذه الأراضي وضمها إلى إسرائيل، وذلك لآثار الوضع الديمجرافي والأخلاقي على فرادة الدولة اليهودية ونقائها في حال ضم مليون ونصف مليون فلسطيني مقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي تحول إسرائيل إلى دولة عنصرية وغير ديمقراطية شبيهة بدولة جنوب أفريقيا سابقاً؛ أي حكم الأقلية اليهودية بقوة السلاح للأغلبية العربية.

وإذا كان الجانب الأخلاقي لا يهم كثيراً قادة حزب العمل أو الليكود، فإن تحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية هو ما يشكل خطراً مستقبلياً عليها[173]. لذلك يختلف حزب العمل مع الليكود في رؤيته ضرورة التسليم بهذه الحقائق، ولاسيما بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 وقصف الصواريخ العراقية للمدن الإسرائيلية في حرب الخليج الثانية عام 1991، حيث تبين أنه لم يعد في الإمكان إنكار حقيقة وجود الشعب الفلسطيني، بل من الأجدى الاعتراف به وبحقه في تقرير المصير في دولة فلسطينية محدودة السلطات وفي أقل قدر ممكن من الأراضي. لأن هذه الفرصة التاريخية قد لا تسنح مجدداً لإسرائيل، وربما تتغير الظروف الدولية والإقليمية، الأمر الذي قد يفرض عليها القبول بتسوية تتطلب تنازلات أكثر[174].

7. لعل أبرز دليل على توافق الحزبين على معظم القضايا الأساسية هو ائتلافهما في حكومة مشتركة مرات عدة (1967 ـ 1969 و1984 ـ 1990) واستعداد بيريز للاشتراك مع نتنياهو في حكومة وحدة وطنية عام 1996[175] واشتراك وزراء من حزب العمل في الحكومة التي شكلها آرييل شارون بعد فوزه في انتخابات رئاسة الحكومة الأخيرة في شباط/ فبراير 2001، وانضمام بعض القادة من أحد الحزبين إلى الحزب الآخر (موشيه دايان وجماعة بن جوريون انضموا إلى الليكود، وعيزرا وايزمان ومجموعته انتقلوا من الليكود إلى حزب العمل، وحركة الطريق الثالث انضمت إلى حكومة الليكود، وديفيد ليفي انضم إلى قائمة إسرائيل واحدة).

وقد شكا يوسي ساريد قبل انفصاله عن حزب العمل وانضمامه إلى حركة راتس من هذا التماثل الأيديولوجي ـ السياسي بين حزبي العمل والليكود، إلى درجة وصفه حزب العمل بأنه «ليكود رقم 2»[176]. ولعل انسحاب يوسي ساريد، ومن قبله انسحاب قادة الحمائم (شولاميت آلوني وأرييه إلياف وغيرهما) من حزب العمل، ولجوء الحزب إلى الأساليب العدوانية والقمعية المتطرفة ضد الفلسطينيين واللبنانيين (مثل العدوان على لبنان في تموز/ يوليو 1993، وحرب عناقيد الغضب ومجزرة قانا في نيسان/ إبريل 1996، وحصار المناطق المحتلة وتجويعها عامي 1994 و1995) في أوج العملية السلمية، هي شواهد ساطعة على سياسة الحزب المتطرفة.

ويذهب الكاتب الإسرائيلي المعارض للصهيونية إسرائيل شاحاك، في مقارنته بين العمل والليكود إلى أن الحزبين عنصريان، لكن العمل أكثر عنصرية، حيث يعامل الليكود أعضاء الحزب العرب فيه معاملة متساوية، بينما الأعضاء العرب في العمل مفصولون إلى "قطاع عربي" عن باقي الحزب. ويعتبر شاحاك أن الخلاف بين الطرفين ينحصر في تمسك الليكود بالاعتقادات الدينية اليهودية بشأن فلسطين، دون مراعاته للعوامل الخارجية، بينما يراعي حزب العمل في حساباته الظروف الدولية والإقليمية، ويتكيف معها من أجل تحقيق مصالح الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية[177].

علاقة حزب العمل بالغرب

ارتبط حزب الماباي ـ العمل بفعل قيادته للحركة الصهيونية المرتبطة بالمشروعات الاستعمارية الغربية بعلاقات وثيقة مع الدول الغربية وبخاصة بريطانيا وفرنسا اللتان قدمتا دعماً كبيراً للمشروع الصهيوني في فلسطين منذ اتفاق سايكس ـ بيكو عام 1916. وتجسد هذا الدعم في إصدار بريطانيا عام 1917 وعد بلفور بإعطاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وفي تسهيلها الهجرة والاستيطان اليهوديين ثم في صدور قرار تقسيم فلسطين عن الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، وأخيراً في تواطؤ قوات الانتداب البريطاني على فلسطين مع المليشيات الصهيونية لتمكينها من احتلال المدن والقرى الفلسطينية في الفترة 1947 ـ 1948، حيث أعلن إنشاء دولة إسرائيل في 14 أيار/ مايو 1948[178].

وبعد تأسيس الكيان الصهيوني تعزز التحالف الإسرائيلي مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت أول دولة اعترفت بإسرائيل في الليلة نفسها التي أعلن فيها عن قيامها[179] .

وقد استفاد حزب الماباي ـ العمل الذي كان يتولى مقاليد السلطة في إسرائيل من علاقاته الاشتراكية مع فرنسا التي ساهمت في تسليح الجيش الإسرائيلي وبناء القوة النووية الإسرائيلية . ثم ظهر هذا التحالف جلياً بين إسرائيل وفرنسا وبريطانيا في عدوانهم الثلاثي على مصر عام 1956 .

وبعد هذه المرحلة التي تراجع فيها النفوذ البريطاني والفرنسي أمام النفوذ الأمريكي أخذت إسرائيل في توثيق تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية . ويرى بعض الباحثين أن أحد أسباب الخلاف بين بن جوريون وليفي أشكول وأنصارهما داخل حزب الماباي كان بشأن السياسة الخارجية؛ حيث كان بن جوريون يتزعم تياراً يدعو إلى الاستقلال الجزئي عن السياسة الأمريكية والتقارب مع أوربا، بينما كان التيار الآخر الذي تزعمه أشكول وجولدا مائير وآبا إيبان يدعو إلى التصاق أوثق بالولايات المتحدة الأمريكية[180] .

وبعد تأسيس حزب العمل الإسرائيلي تبنى خيار التحالف الاستراتيجي الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة بعد حرب حزيران/ يونيو 1967 التي أسفرت عن تراجع علاقات إسرائيل الأوربية، ولاسيما مع فرنسا التي اتخذت في عهد رئيسها آنذاك شارل ديجول سياسة مستقلة نسبياً عن السياسة الأمريكية وعارضت الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية .

إلا أن ذلك لم يمنع إسرائيل من تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأوربية منذ عام 1964 عندما تم توقيع أول اتفاق تجاري بين المجموعة الأوربية وإسرائيل التي حصلت بموجبه على تخفيضات جمركية على منتجاتها الزراعية والصناعية المصدرة إلى دول المجموعة . ثم تطورت هذه العلاقات عبر اتفاقيتين مهمتين؛ الأولى عام 1970 أعطت إسرائيل الأفضلية في التجارة مع السوق الأوربية المشتركة، والثانية عام 1975 قضت بإقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين وإعفاء كلي للصادرات الإسرائيلية اعتباراً من منتصف عام 1977 .

وقد شهدت العلاقات بين الجانبين حالات فتور عدة أبرزها عندما اعترفت المجموعة الأوربية في بيان البندقية عام 1980 بحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم، ثم الانتقادات الأوربية للسياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 .

وفي عام 1995 وقّع رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك شمعون بيريز اتفاقاً تجارياً مع الاتحاد الأوربي يقضي باعتبارها عضواً كاملاً في مشروعات البحث والتطوير الأوربية، وإلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات بين الاتحاد الأوربي وإسرائيل . لكن هذه العلاقات تراجعت في عهد بنيامين نتنياهو بعد قرار الاتحاد الأوربي عام 1998 فرض مقاطعة على إنتاج المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية وغزة والضفة والجولان وإلغاء التسهيلات الجمركية عن الصادرات المنتجة في هذه المناطق المحتلة، وكذلك إعلان الاتحاد أواخر عام 1998 وقف الدعم المالي للأبحاث الإسرائيلية الذي تبلغ قيمته 12.79 مليار دولار . وقد هدد

نتنياهو رداً على ذلك بفرض عقوبة على تشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل. كما أعلن الاتحاد الأوربي في العام نفسه دعمه لقيام الدولة الفلسطينية ورفضه الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية والأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي ساهم في زيادة التوتر في العلاقات بين الجانبين[181].

لكن بعد وصول إيهود باراك إلى رئاسة الحكومة عام 1999 قام بجولة على أبرز الدول الأوربية، الأمر الذي أدى إلى تحسين العلاقات بين إسرائيل وهذه الدول، وخصوصاً بعد توقيع اتفاق شرم الشيخ في أيلول/ سبتمبر 1999.

وهكذا فإن حزب العمل الذي يسعى إلى تحسين علاقاته بالاتحاد الأوربي لغايات اقتصادية وسياسية، يحرص أشد الحرص على تعزيز التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما استمرار المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية الهائلة لإسرائيل والدعم السياسي غير المحدود في الساحة الدولية والإقليمية، وبخاصة في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويشار إلى أن الإدارة الأمريكية قد قامت في عهد الرئيس الأسبق جورج بوش ثم في عهد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون بدعم مرشحي حزب العمل (رابين وبيريز وباراك) ضد مرشحي الليكود (شامير ونتنياهو) في الانتخابات العامة في دورات 1992 و1996 و1999، وذلك لأن حزب العمل كان - ومازال - الأكثر تنسيقاً مع المشروعات الأمريكية لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وإقامة النظام الإقليمي الشرق أوسطي[182].

الخاتمة

بعد أن تعرضنا في محاور الدراسة لمعظم شؤون حزب العمل الإسرائيلي وبخاصة منطلقاته الفكرية والسياسية وسياساته العملية، ولاسيما بشأن قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي والتسوية السلمية، بقي أن نختم الدراسة بالاستنتاجات التالية:

1. على الرغم من كل ما عرفه الحزب من انشقاقات واندماجات وتغير الأطر الحزبية، وتعدد الاتجاهات الفكرية والسياسية، وانقسامه إلى معسكرات ومراكز قوة ومجموعات (أوساط) مختلفة، فإنه لم يغير من طبيعته ومبادئه وأهدافه الصهيونية، ولكن أسفرت حركة الانشقاقات والاندماجات المتتالية تلك عن تبلور الخط الفكري والسياسي للحزب وتحوله أكثر فأكثر نحو اليمين الصهيوني المتطرف. ولعل ذلك يعود إلى خروج معظم "الحمائم" من حزب العمل من جهة، وإلى اختلال ميزان القوى لمصلحة إسرائيل في الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد انتصاراتها المتلاحقة من جهة أخرى، الأمر الذي جعل أكثر الإسرائيليين "اعتدالاً" (أو حمائمية) يرى أنه لا حاجة إلى تقديم تنازلات جوهرية للعرب ماداموا يضطرون إلى قبول الشروط الإسرائيلية.

وهكذا نجد أنه كانت لحزب الماباي ـ العمل مشاركة فعالة في الحياة السياسية الإسرائيلية، سواء على مستوى تأسيس الدولة وقيادتها وتوجيه سياساتها وتولي أهم المناصب الحكومية والنقابية فيها، أو

عبر وجوده النشيط في البرلمان الإسرائيلي حيث كانت له اليد الطولى في تشريع القوانين الإسرائيلية والتصديق على مشروعات الحكومات المتعاقبة من جهة، وقيادة المعارضة البرلمانية خلال حكم الليكود من جهة أخرى[183].

كما واصل الحزب دوره السبّاق في أعمال المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية وغيرهما من المؤسسات الصهيونية، وجهودها لنقل المهاجرين اليهود إلى فلسطين واستيعابهم في المستوطنات، وتأمين الدعم المالي والسياسي والعسكري لإسرائيل في الخارج.

أما داخل الكيان الصهيوني فيعود السبق لحزب الماباي ـ العمل في إنشاء وترسيخ أسس النظام والاقتصاد والجيش، وفي الحفاظ على حدود الكيان وتوسيعها من خلال الحروب التي خاضتها حكوماته[184] (حرب عام 1948، وحرب عام 1956، وحرب عام 1967، وحرب عام 1973، والعدوان على لبنان في تموز/ يوليو 1993، وحرب عناقيد الغضب على لبنان ومجزرة قانا في نيسان/ إبريل 1996)، ومن خلال دبلوماسيتها النشيطة ومناوراتها وتحالفاتها السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية من أجل عرقلة جهود الأمم المتحدة لتنفيذ القرارات الدولية، وخصوصاً القرارات 242 و338 و181 و194 و425 المتعلقة بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي طردوا منها بين عامي 1947 و1967[185].

وكذلك كان لحزب الماباي ـ العمل الدور الأكبر في عملية احتلال وضم واستيطان الأراضي العربية المحتلة عام 1967، حيث تم ضم القدس الشرقية بعد احتلالها مباشرة إلى السيادة الإسرائيلية. ثم بدأت حكومة العمل تنفيذ خطط الاستيطان المكثف والضم التدريجي الزاحف في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان منذ عام 1967 وحتى عام 1977[186]. وقد واصل الليكود هذه السياسة بكثافة أكبر وفي مختلف المناطق المحتلة، والتي استمرت خلال حكومة الوحدة الوطنية في الفترة 1984 ـ 1990. ورغم تعهد حكومات العمل بتجميد الاستيطان في المناطق المحتلة فقد واصلت بناء آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات التي كانت باشرت حكومة الليكود إنشاءها، والتي وعدت بتجميد بنائها[187].

وشارك حزب العمل في قمع الانتفاضة الفلسطينية في الفترة 1987 ـ 1990 حين كان شريكاً في الحكومة مع الليكود، إذ أصدر إسحاق رابين وزير الدفاع آنذاك، قراراً بتكسير أطراف الأطفال الذين يلقون الحجارة على جنود الاحتلال. وأضحت سياسة إغلاق المناطق المحتلة وتشديد الحصار الاقتصادي على السكان الفلسطينيين سياسة معهودة لحزب العمل حتى بعد توقيع اتفاقات أوسلو عام 1993[188].

2. أثبت حزب العمل أنه حزب نفعي براجماتي يضع المنفعة السياسية الحزبية في رأس أولوياته، فهو لم يكن أسيراً للأيديولوجية المجردة كالأفكار الماركسية الاشتراكية أو الصهيونية المغالية الداعية إلى

"إسرائيل الكبرى" ، فقد عرف الحزب كيف يرفع هذه الشعارات (أو يتخلى عنها) وفي أي وقت ؛ لاستقطاب المهاجرين والناخبين ، من أجل البقاء في السلطة أو في سبيل العودة إليها .

3. يحسن حزب العمل بسياسته الواقعية ومرونته الشديدة قراءة المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية والسير في اتجاهها . كما يحترف الحزب فنون الخداع السياسي ؛ إذ غالباً ما يلجأ إلى الليونة في مواقفه والمناورات السياسية والإعلامية من أجل تضليل الرأي العام العالمي والالتفاف على المشروعات الدولية والتهرب منها ، وكسب تأييد الدول والشعوب لسياساته العدوانية بعد إظهارها بمظهر الهادفة إلى تحقيق السلام والأمن لإسرائيل والدول المحيطة بها . وقد أتاحت هذه المرونة والمماطلة لإسرائيل فرصة كسب الوقت لفرض وقائع جديدة على الأرض .

ولم يأت قبول حزب العمل بالتسوية مع الفلسطينيين والعرب ضمن إطار مؤتمر مدريد عام 1991 حباً للسلام ورغبة في إعادة بعض الحق إلى أصحابه ، لكن بفعل المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية التي قرأها الحزب جيداً ؛ فانهيار الاتحاد السوفيتي وقيام نظام عالمي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وحرب الخليج الثانية التي أظهرت عدم أهمية الأراضي في الحفاظ على الأمن بعد سقوط الصواريخ العراقية على تل أبيب ، وتأثيرات الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية في الوضع الإسرائيلي الداخلي ، وفي صورة إسرائيل وهيبتها أمام الرأي العام العالمي ، أدى كل ذلك إلى اعتقاد

حزب العمل أن الفرصة سانحة لتحقيق تسوية سياسية مع العرب تحقق لإسرائيل ما عجزت عن تحقيقه الحروب والاحتلالات ، ألا وهو الاعتراف العربي (والإسلامي والعالمي) بوجودها وحدودها المفروضين ، والتنازل لها عن معظم فلسطين ولاسيما مدينة القدس بحدودها الموسعة ، وقيام ترتيبات أمنية وعلاقات سلام وتطبيع كاملة بينها وبين الدول العربية تفك عزلتها السياسية والاقتصادية .

ولعل مشروع "الشرق الأوسط الجديد" الذي نظَّر له بيريز في كتابه ، وطرح في مؤتمرات الدار البيضاء وعمّان والدوحة عبر مشروعات تفصيلية لهذا التكتل السياسي - الاقتصادي المزمع تشكيله ، هو السبيل الأفضل - في رأي الحزب - للهيمنة السياسية والاقتصادية والأمنية على المنطقة ، بفعل إمكاناتها التقنية والصناعية والعسكرية[(189)] .

4. يتحمل حزب العمل مسؤولية تاريخية عن نتائج الصراع العربي - الإسرائيلي بسبب قيادته للمشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ؛ من تهجير شعبها واحتلال أراضيها واستقدام المهاجرين إليها وتوطينهم في المدن والقرى الفلسطينية ، وإقامة الدولة الصهيونية وترسيخها بالقوة العسكرية والتحالفات السياسية مع القوى الاستعمارية من جهة ، وبالمناورات السياسية والدبلوماسية من جهة أخرى .

كما أدت مماطلة حزب العمل خلال مفاوضات التسوية مع السلطة الفلسطينية وسوريا ولبنان إلى جمود العملية السلمية وتعزيز قوة

الليكود وفوزه بالحكم، الأمر الذي أعاد الأمور إلى نقطة الصفر. ولاشك في أن تردد رابين وخوفه من انعكاسات قبوله بتقديم تنازلات لسوريا والسلطة الفلسطينية على الجمهور الإسرائيلي، لم يمنعا اغتياله من قبل أحد المتطرفين. كما لم تنفع سياسة التشدد بيريز في الانتخابات المزدوجة عام 1996؛ فقد هزم أمام نتنياهو، وهزم اليسار الإسرائيلي أمام اليمين القومي والديني. وكل ذلك يدل على أن الإسرائيليين الذين تربوا – على أيدي حزب العمل (ومن ثم الليكود) – على العنصرية والحقد وشهوة التوسع (أرض إسرائيل الكبرى) وهاجس الأمن، مايزالون مشبعين بهذه الدروس الأيديولوجية ـ الأمنية[190].

5. إن سياسة التشدد والتوسع لم تعد حكراً على اليمين القومي والديني و"صقور" حزب العمل، بل امتدت إلى ما يسمى بجناح "الحمائم" في حزب العمل وبعض الحركات اليسارية الإسرائيلية؛ إذ اختفت مقولات العودة إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وتقسيم القدس إلى عاصمتين، واحدة لإسرائيل (القدس الغربية) والثانية (القدس الشرقية) للدولة الفلسطينية، وعودة لاجئي عام 1948 إلى داخل الخط الأخضر (الأراضي المحتلة عام 1948)، حيث إن هذه المقولات لم تعد تعني أحداً بين "الحمائم". فمادام هؤلاء يجدون أن السلطة الفلسطينية مستعدة للتنازل عن مساحة مهمة من الأراضي المحتلة عام 1967، ولاسيما القدس الشرقية ومناطق الاستيطان، والقبول بعدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضي عام 1948، فلماذا يكونون «ملكيين أكثر من الملك»؟[191].

6. إن اتفاقات أوسلو التي وقعها حزب العمل مع السلطة الفلسطينية – على الرغم من معارضة الليكود لها – قد أتاحت بنودها للحكومات الإسرائيلية؛ نتيجة غموضها وقابليتها للتأويلات المتعددة من جهة، وتأجيل المسائل الأساسية (القدس والمستوطنات والسيادة على الأراضي والمياه والحدود واللاجئين والترتيبات الأمنية) إلى مفاوضات الوضع النهائي من جهة أخرى، ممارسة سياسة التسويف والمماطلة مع الفلسطينيين لجرهم إلى تقديم تنازلات خطيرة في مسائل القدس والمستوطنات والأراضي والمياه واللاجئين[192].

وقد كشفت الصحف الإسرائيلية خلال المفاوضات على تعديل اتفاق واي ريفر والجدول الزمني لتنفيذه، أن إيهود باراك الذي عارض اتفاق أوسلو ـ 2 عام 1995 عندما كان وزيراً في حكومة رابين، مازال من المنطلق نفسه يرفض التنازل عن الأراضي للفلسطينيين في المرحلة الانتقالية[193]؛ إذ يرى أنه ينبغي أن تربط إسرائيل أي انسحاب من الأراضي الفلسطينية بتنازلات يقدمها الفلسطينيون في مسائل الوضع النهائي؛ كالقدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والمياه[194]. لذلك أصر باراك على تعديل اتفاق واي ريفر وجدوله الزمني، وربط الانسحاب الثالث والأخير بموجب هذا الاتفاق بالتوصل إلى "اتفاق إطار" يوجه مفاوضات الوضع النهائي. وهو أمر يجعل مرجعية هذه المفاوضات اتفاق واي ريفر المعدل وليس اتفاق أوسلو أو أسس مؤتمر مدريد أو القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وذلك مؤداه مزيد من التنازلات التي سيقدمها الفلسطينيون في هذه المفاوضات[195].

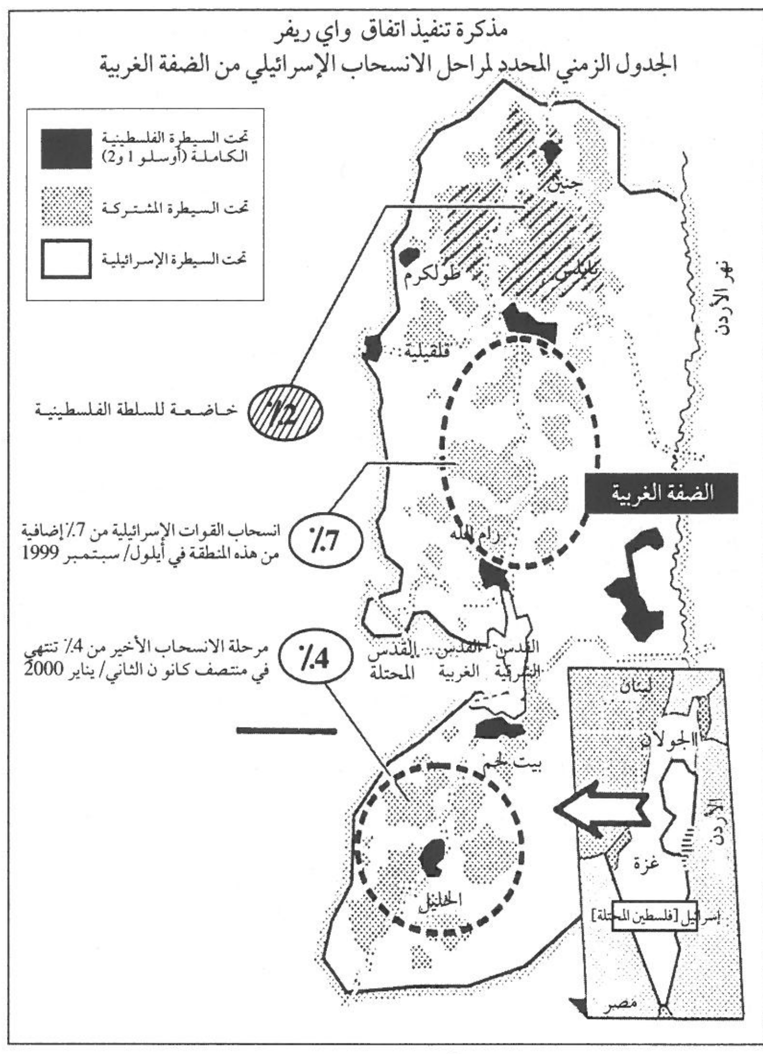
وقد ذكرت صحيفة «**هآرتس**» الإسرائيلية أن باراك عرض على الفلسطينيين عدم انسحاب إسرائيل من 3٪ من منطقة "الصحراء اليهودية" التي اعتبرت في اتفاق واي ريفر محمية طبيعية، في مقابل انسحابها من مساحة أكبر في مناطق جنين ونابلس، مما يخلق تواصلاً جغرافياً لمناطق السلطة الفلسطينية[196]، لكنه سيحول دون أي سيطرة فلسطينية في غور الأردن أو المنطقة الواقعة جنوب غربي بيت لحم أو في المنطقة المحيطة بـ "القدس الكبرى"، وهو ما يعتبر استرشاداً بمشروع آلون من جهة الحدود المستقبلية مع مراعاة انتشار المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العقود الثلاثة الماضية[197].

ويرى بعض المراقبين أن حزب العمل برئاسة إيهود باراك لا يعارض التخلي عن بعض المستوطنات الصغيرة أو المعزولة في إطار التسوية الدائمة مع الفلسطينيين، لكنه سوف يصر على ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة، وخصوصاً في المناطق التي تعتبر أمنية، إلى إسرائيل[198]. وأعلن شلومو بن عامي وزير الأمن الداخلي في حكومة باراك (السابقة) أنه في إطار التسوية الدائمة ستقوم إسرائيل بتوسيع حدودها باتجاه الشرق أي أنها ستضم أراضي في الضفة الغربية، وذلك لتحقيق فصل آمن بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، حسب تعبيره[199].

أما بالنسبة إلى موضوع اللاجئين فإن باراك قد رفض أي شكل من أشكال حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وطالب بتأجيل هذه المسألة إلى ما بعد المفاوضات النهائية.

الشكل (4)

خريطة مراحل الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وفقاً لاتفاق شرم الشيخ لتنفيذ اتفاق واي ريفر



المصدر: وكالة الصحافة الفرنسية، 25 آب/ أغسطس 1999.

7. وبشأن الانسحاب من هضبة الجولان السورية المحتلة أظهر باراك تشدداً في العودة إلى المفاوضات مع سوريا من النقطة التي توقفت عندها عام 1996 كما تطالب دمشق التي تؤكد أن حكومتي رابين وبيريز قد التزمتا بالانسحاب من الجولان حتى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967 في مقابل السلام الكامل وتطبيع العلاقات مع سوريا. ويبدو أن باراك سعى إلى الحصول على تنازلات سورية من جهة التطبيع والترتيبات الأمنية ومياه الجولان والضفة الشمالية الشرقية لبحيرة طبرية، وذلك ثمناً للانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967[200].

8. أثبت إيهود باراك بعد انتخابه رئيساً لوزراء إسرائيل خلفاً لمنافسه بنيامين نتنياهو، أنه لا يقل عن نتنياهو حرصاً على مصالح إسرائيل السياسية والأمنية ومطامعها التوسعية، كما لا يقل تشدداً عنه في قضايا التسوية مع العرب وخصوصاً على المسار الفلسطيني؛ إذ ظهر باراك أكثر تشدداً من نتنياهو من الناحية الأمنية، وذلك في اختياره لمناطق الانسحاب (إعادة الانتشار) من جهة، وفي الحصول على ثمن أي انسحاب من الفلسطينيين، وكذلك من السوريين واللبنانيين من جهة أخرى. وقد حدا تشدد باراك بالكاتب الإسرائيلي المعروف يوئيل ماركوس إلى إطلاق تسمية "باراكياهو" عليه باعتباره نسخة جديدة عن نتنياهو[201].

9. أعاد انتخاب باراك رئيساً للحكومة الإسرائيلية العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية إلى سابق عهدها بعد الفتور الذي اعتراها خلال عهد

نتنياهو. وغني عن القول إن حزب العمل كان تاريخياً الأكثر انسجاماً وتنسيقاً مع الإدارات الأمريكية، وخصوصاً في مسألة التعاون الاستراتيجي وترتيب النظام الإقليمي للشرق الأوسط.

الملحق (1)

أبرز القيادات المعاصرة لحزب العمل الإسرائيلي

1. إيهود باراك

وُلد إيهود باراك في كيبوتس هشمار هشارون عام 1942، وهو ينتمي إلى جيل الصابرا لكنه ذو أصول أشكنازية.

التحق بالجيش الإسرائيلي عام 1959، وتخرج في دورة مشاة عام 1962، ثم أنهى دورة في فرنسا عام 1964، وكان قائد سرية دبابات في حرب الاستنزاف عام 1970، ثم قائد كتيبة في حرب عام 1973.

وشارك في اقتحام إحدى طائرات شركة سابينا البلجيكية التي اختطفتها إلى إسرائيل مجموعة فدائية فلسطينية عام 1972، وكان ضابطاً برتبة كولونيل في ذلك الوقت. ثم قاد بعد سنة من ذلك التاريخ الوحدة التي تسللت إلى بيروت، لاغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة كمال ناصر وكمال عدوان وأبويوسف النجار.

عمل قائداً لدورة قادة دبابات عام 1974، وعيّن رئيساً لشعبة التخطيط في هيئة الأركان عام 1981، ورُقي إلى رتبة لواء عام 1982. وفي عام 1983 عُين رئيساً لشعبة الاستخبارات العسكرية، ثم قائداً للمنطقة الوسطى عام 1986.

يُشار إلى أن آرييل شارون عندما كان وزيراً للدفاع عام 1982 هو الذي رقى باراك إلى رتبة لواء، ليصبح بذلك أصغر الجنرالات سناً في الجيش

الإسرائيلي. كما أن موشيه أرينز عندما كان وزيراً للدفاع عام 1991 هو الذي عينه قائداً للأركان.

حصل باراك على بكالوريوس الرياضيات والفيزياء من الجامعة العبرية عام 1986، ثم ماجستير الهندسة الاقتصادية من جامعة ستانفورد بكاليفورنيا عام 1987. وشغل منصب نائب رئيس الأركان، ورئيساً لشعبة الأركان العامة. وقد أنهى حياته العسكرية برتبة فريق بعدما وصل إلى قيادة هيئة الأركان، وكان قد حصل على أكبر عدد من الأوسمة في تاريخ الدولة العبرية.

بدأ باراك حياته السياسية وزيراً للداخلية عام 1994، ثم وزيراً للخارجية في حكومة بيريز بعد اغتيال رابين عام 1995. وانتخب في حزيران/ يونيو 1996 عضواً في الكنيست، وعمل في لجنة الدفاع للشؤون الخارجية، وفي حزيران/ يونيو 1997 فاز على منافسه يوسي بيلين، في الانتخابات الداخلية لحزب العمل، وبذلك أصبح رئيساً للحزب. كما شغل منصب رئيس الوزراء بعد فوزه على بنيامين نتنياهو في انتخابات عام 1999، وظل في هذا المنصب حتى تقديمه الاستقالة في أواخر عام 2000، وقد خسر أمام آرييل شارون في انتخابات رئاسة الوزراء التي جرت في شباط/ فبراير 2001.

اختار باراك منذ بداية نشاطه السياسي جناح الصقور في حزب العمل، وكان أحد وزراء حكومة رابين الذين امتنعوا عن التصويت على الاتفاق المبرم مع منظمة التحرير الفلسطينية لإعادة الانتشار في الضفة الغربية،

بحجة أن هذا الاتفاق لا يوفر حماية كافية لأمن إسرائيل، والتقى الرئيس ياسر عرفات مرة واحدة قبل انتخابه رئيساً للوزراء.

يعتبر باراك حديث عهد بالسياسة، على الرغم من أنه رئيس هيئة الأركان الأكثر تعاطياً في الشؤون السياسية بين رؤساء هيئة الأركان بعد موشيه دايان. وله تجربة في إدارة الدولة من خلال مشاركته في المداولات حول العمليات الميدانية، ومن خلال مراقبة أساليب عمل رابين وشامير وبيجن وبيريز.

ويأخذ عليه قادة حزب العمل، وخصوصاً الحرس القديم، أنه يدير الحزب بأسلوب استبدادي وكأنه مازال رئيساً للأركان ويلقبونه بـ "نابليون إسرائيل"، كما يقولون أنه لا يكشف أوراقه حتى لأقرب المقربين منه، وهو ذو قدرة كبيرة على المناورة؛ إذ أظهرت مفاوضات تأليف حكومته هذه المهارة خصوصاً لاعتماده الكتمان والغموض في نيّته من جهة، ولعدم استعجاله في تشكيل الائتلاف الحكومي من جهة أخرى.

يعتبر باراك نفسه تلميذاً لإسحاق رابين ويتبنى طروحاته السياسية والاقتصادية والأمنية، ولاسيما ما يتعلق بقضايا التسوية مع العرب على قاعدة مبادلة الأرض بالسلام.

2. شمعون بيريز

ولد شمعون بيريز في بولندا عام 1923، وهاجر إلى فلسطين عام 1934. درس في تل أبيب في قرية الشباب (بن شيمن)، وكان من أبرز مؤسسي كيبوتس ألوموت في الجليل الأسفل عام 1940. ثم انضم إلى حركة شباب الهستدروت، وانتخب أميناً عاماً لها عام 1943.

انضم إلى صفوف الهاجاناه عام 1947، حيث كلّفه بن جوريون بمهام التسليح. وعُين مسؤولاً عن سلاح البحرية في وزارة الدفاع عام 1948، ثم عُين عام 1949 رئيساً لبعثة الوزارة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت مهمتها شراء الأسلحة، الأمر الذي مكّنه من متابعة دراسته في جامعة نيويورك ثم في كلية إدارة الأعمال التابعة لجامعة هارفارد.

وبعد عودته عام 1952، عيَّنه بن جوريون نائباً للمدير، فمديراً عاماً لوزارة الدفاع عام 1953، فقام بالإشراف على الصناعات العسكرية ولاسيما الصناعات الجوية والإلكترونية والأبحاث الأمنية، ووضع برنامجاً لبناء المفاعلات النووية. كما نجح في عقد صفقات مهمة مع فرنسا لتزويد إسرائيل بالطائرات النفاثة، وبناء المفاعل النووي في ناحال سوريك.

كان بيريز خلال هذه الفترة التي قضاها في وزارة الدفاع (1952 ـ 1959) عضواً في سكرتارية حزب الماباي، ثم انتخب عام 1959 عضواً في الكنيست، وعُين نائباً لوزير الدفاع بن جوريون، وبقي في هذا المنصب حتى عام 1965.

انسحب من الماباي مع بن جوريون عام 1965، وشارك في تأسيس حزب رافي حيث انتخب أميناً عاماً له، وانتخب عضواً للكنيست في قائمة رافي. وبعد مشاركته في تأسيس حزب العمل على رأس مجموعة رافي مع موشيه دايان عام 1968، عُين وزيراً مسؤولاً عن التنمية الاقتصادية في المناطق المحتلة عام 1969، فوزيراً للاستيعاب ثم وزيراً للنقل والمواصلات فوزيراً للإعلام، وذلك في الفترة 1970 ـ 1974.

تنافس مع إسحاق رابين على رئاستي الحزب والحكومة عام 1974، لكنه خسر المنافسة، فعيَّنه رابين وزيراً للدفاع في حكومته. وفي عام 1977 قاد لائحة حزب العمل في الانتخابات بعد استقالة رابين، لكنه هزم فيها أيضاً. ومع ذلك استمر رئيساً للحزب في الفترة 1977 ـ 1992. وفي عام 1984 تولى رئاسة الحكومة الائتلافية المشتركة مع الليكود، لمدة عامين، ثم تولى منصب القائم بأعمال الحكومة ووزير الخارجية في الفترة 1986 ـ 1990. وفي عام 1992 هزم بيريز أمام رابين في الانتخابات الداخلية للحزب، ثم تولى وزارة الخارجية في حكومة رابين حتى مصرع الأخير عام 1995، فتولى رئاستي الحكومة والحزب. وقد خسر في انتخابات رئاسة الحكومة المباشرة أمام نتنياهو عام 1996، وما لبث أن تنحى عن رئاسة الحزب في أوائل حزيران/ يونيو 1997.

تخلى بيريز عن آرائه المتطرفة جداً تدريجياً منذ عام 1977، إذ تحول من الدعوة إلى الحل الوظيفي في المناطق المحتلة إلى الخيار الأردني والحل الإقليمي الوسط عام 1980، وإلى الدولة الفلسطينية المستقلة ومشروع "الشرق الأوسط الجديد" منذ أيلول/ سبتمبر 1993.

وتقاسم بيريز عندما كان في منصب وزير خارجية إسرائيل (1992 ـ 1995) جائزة نوبل للسلام مع إسحاق رابين والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لدورهم في توقيع اتفاق أوسلو.

انتخب عضواً في الكنيست الحالي (الخامس عشر) في أيار/ مايو 1999 ثم عُين وزيراً للتعاون الإقليمي في حكومة إيهود باراك في تموز/ يوليو 1999. ويشغل حالياً منصب وزير الخارجية في حكومة آرييل شارون.

ويعتبر بيريز أكبر الوزراء سناً وأكثر سياسيي إسرائيل ودبلوماسيّيها خبـرة، على الرغم من أنه فشل في الوصول إلى منصب رئاسة الوزارة خمس مرات.

3. حاييم رامون

ولد حاييم رامون في يافا سنة 1950، ودرس الحقوق في جامعة تل أبيب وعمل في مهنة المحاماة. ثم شغل في الفترة 1978 ـ 1983 منصب السكرتير القطري لدائرة الشبيبة التابعة لحزب العمل. وانتخب عام 1984 عضواً في الكنيست عن حزب العمل، ثم رئيساً لكتلة الحزب في الكنيست عام 1988. وعُيّن عام 1992 وزيراً للصحة في حكومة رابين، ثم وزيراً للداخلية في حكومة بيريز في الفترة 1995 ـ 1996. وفي عام 1994 تمرد على الحزب وفاز في انتخابات الهستدروت وأصبح أميناً عاماً له. وبعد مقتل رابين عاد إلى الحزب، وانتخب عام 1996 عضواً في الكنيست ومايزال حتى الآن. يعتبر رامون من أبرز القادة "الحمائم" والليبراليين في الحـزب، ومن أبرز المرشحين لمنصبي رئاستي الحزب والحكومة في المستقبل.

4. عوزي برعام

ولد عوزي برعام في القدس عام 1937، وتخرج في الجامعة العبرية بالقدس في العلوم السياسية والاجتماعية. أسس دائرة الشبيبة في حزب العمل، وكان أول أمين عام لها (1966 ـ 1970)، ومايزال في هذا المنصب حيث حلَّ في انتخابات عام 1996 في المركز الثاني (بعد بيريز) في لائحة

الحزب، كما عين وزيراً للسياحة في حكومة رابين عام 1992، ثم في حكومة بيريز عام 1995. يعتبر برعام من أبرز قادة "الحمائم" في الحزب وأحد قادة الحركة الكيبوتسية فيه.

5. يوسي بيلين

ولد يوسي بيلين في فلسطين المحتلة عام 1948 وحصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة تل أبيب. وهو عضو كنيست منذ عام 1988 وعمل نائباً لوزير المالية في الفترة 1988 ـ 1990، ووزيراً للاقتصاد والتخطيط عام 1990، ونائباً لوزير الخارجية في الفترة 1992 ـ 1995، ثم وزيراً في حكومة بيريز في الفترة 1995 ـ 1996. وسعى بيلين، وهو سياسي يساري من "الحمائم"، للحصول على وزارة الخارجية في حكومة باراك، لكن باراك المعروف بأنه من الصقور، وجهه إلى مجال غير سياسي، بأن عيَّنه وزيراً للعدل.

يعد بيلين مهندس اتفاق أوسلو وكان ينتقد بقوة الوجود الإسرائيلي في جنوب لبنان، وكان يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الشريط الحدودي في جنوب لبنان من جانب واحد.

6. شلومو بن عامي

ولد شلومو بن عامي في المغرب عام 1943، وهاجر إلى إسرائيل عام 1955، وحصل على دكتوراه في التاريخ من جامعة أكسفورد. عمل سفيراً لدى إسبانيا في الفترة 1987 ـ 1991، وكان عضواً في وفد إسرائيل في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991.

وهو عضو الكنيست منذ عام 1996 . وحصل بن عامي في الانتخابات التمهيدية لحزب العمل على المرتبة الأولى . وعين وزيراً للأمن الداخلي في حكومة باراك في تموز/ يوليو 1999 . وكان يأمل أن يشغل حقيبة وزارة الخارجية أو المالية .

7. أبراهام شوحط

ولد أبراهام شوحط في تل أبيب عام 1936، وكان يعمل مهندس بناء، وخدم في سلاح المظليين . ثم عمل مديراً لأحد فروع شركة سوليل بونيه للمقاولات التابعة للهستدروت، وعضواً في مجلس الصناعات الجوية الإسرائيلية . وهو أحد مؤسسي مدينة عراد ورئيس بلديتها لأكثر من عقدين (1967 ـ 1989) . أصبح عضواً في الكنيست عام 1988، وتولى وزارة المالية في عهد إسحاق رابين (1992 ـ 1995)، ثم في حكومة شمعون بيريز (1995 ـ 1996)، وأيضاً في حكومة باراك (1999 ـ 2000) .

وشارك خلال عضويته في الكنيست في عضوية ورئاسة عدد من اللجان النيابية . انتخب عضواً في الكنيست الخامس عشر الحالي في أيار/ مايو 1999 ثم نجح بالفوز في رئاسة الكنيست متغلباً على مرشح رئيس الوزراء باراك للمنصب .

8. أبراهام بورج

ولد أبراهام بورج في فلسطين المحتلة عام 1955 . وقد حاز إجازة جامعية من الجامعة العبرية . وهو ابن المشرِّع الديني يوسف بورج الذي ظل عضواً في الكنيست لفترة طويلة . وهو ناشط سابق في حركة السلام الآن

اليسارية . وقد انتخب عضواً في الكنيست منذ عام 1988 وبقي في هذا المنصب حتى عام 1995، حيث عُين رئيساً للوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية (1995 ـ 1999) .

9. رعنان كوهين

ولد رعنان كوهين في العراق عام 1941، وهاجر إلى إسرائيل عام 1951 . وهو مستشرق نال شهادة دكتوراه التاريخ في شؤون الشرق الأوسط من جامعة تل أبيب .

وقد انتخب عضواً في الكنيست منذ عام 1988، وكان رئيساً للكتلة البرلمانية لحزب العمل وعضواً في عدد من اللجان النيابية خلال عضويته في الكنيست . عُين كوهين أميناً عاماً لحزب العمل منذ كانون الثاني/ يناير 1998، وذلك بعد أن شغل مناصب قيادية مهمة في لجان الحزب ومنظماته منذ عام 1961 .

10. بنيامين بن أليعزر

ولد بنيامين بن أليعزر في العراق عام 1937، وهاجر إلى إسرائيل عام 1950 . خدم في الجيش الإسرائيلي 26 عاماً، وأنهى الخدمة عام 1984 برتبة جنرال . تخرج في مدرسة القيادة والأركان وكلية الأمن القومي . وشغل في الجيش مناصب عدة أبرزها قائد لواء في المنطقة الشمالية، وضابط اتصال بقوات العميل سعد حداد في جنوب لبنان حيث أنشأ ما عُرف بـ "الجدار الطيب" على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية . عين في عام 1978 قائداً عسكرياً للضفة الغربية وبقي في هذا المنصب لمدة أربع سنوات . كما عين في عام 1983 منسقاً للأنشطة في المناطق المحتلة .

وأصبح في عام 1984 عضواً في الكنيست عن حركة ياحد التي أسسها الرئيس الإسرائيلي السابق عيزرا وايزمان بعد انسحابه من الليكود. ثم انضم إلى حزب العمل مع الحركة. انتخب عام 1992 عضواً في الكنيست، ثم عين وزيراً للبناء والإسكان في حكومة رابين، ثم في حكومة بيريز عام 1995. وفي عام 1996 انتخب مجدداً عضواً في الكنيست، وكذلك في عام 1999، وعين وزيراً للاتصالات في حكومة باراك في تموز/ يوليو 1999. وهو وزير الدفاع في حكومة آرييل شارون الحالية.

الملحق (2)

أعضاء قائمة إسرائيل واحدة التي يتزعمها حزب العمل في الكنيست الخامس عشر (1999ـ ...)

1. إيهود باراك.
2. شمعون بيريز.
3. عوزي برعام.
4. بنيامين بن أليعزر.
5. حاييم رامون.
6. أبراهام شوحط.
7. أبراهام بورج.
8. إفرايم سنيه.
9. يائيل دايان.
10. وايزمان شيري.
11. يوسي بيلين.
12. ماتان فيلنائي.
13. أبراهام يحزقيل.
14. شالوم سمحون.
15. أوفير بينزباز.
16. يوسي كاتز.
17. داليا أتسيك.
18. رعنان كوهين.

19 . صوفيا لاندفر .

20 . إيلي جولدشميدت .

21 . شلومو بن عامي .

22 . صالح طريف .

23 . نواف مصالحة .

24 . مايكل ميلكيور (ميماد) .

25 . ديفيد ليفي (جيشر) .

26 . مكسيم ليفي (جيشر) .

المصدر :
Members of Knesset (1999), on Knesset website: www.knesset.gov.il/knesset/engframe.htm.

الهوامش

1 . انظر :

Myron J. Aronoff, *Power and Ritual in the Israel Labor Party: A Study in Political Anthropology* (Amsterdam: Vangorcum, 1977), 12-17; Don Peretz, *The Government and Politics of Israel* (London: Westview Press, 1983), 79.

2 . Don Peretz, op. cit., 75-78; Myron Aronoff, op. cit., 12-16.

3 . Don Peretz, op. cit., 82-83; Myron Aronoff, op. cit., 18-19.

4 . Don Peretz, op. cit., 84-86; Myron Aronoff, op. cit., 18.

5 . Don Peretz, op. cit., 84.

6 . انظر :

"World Labor Zionist Movement," in *New Encyclopedia of Zionism and Israel*, vol. 2 (New York: Herzl Press Publicaiton, 1994), 1397.

7 . عبدالوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ج 6 (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص 338 ـ 339 .

8 . أحمد خليفة، «الأحزاب السياسية» في: صبري جريس وأحمد خليفة (محرران)، **دليل إسرائيل العام** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص 128 ـ 131 .

9 . حبيب قهوجي (إشراف)، **الأحزاب والحركات السياسية في الكيان الصهيوني** (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، 1986)، ص 3 . وانظر أيضاً :

S. Avireri, "Hess, Moses," in *New Encyclopedia of Zionism and Israel*, op. cit., vol. I, 605-606.

10. انظر:

C.B. Sherman, "Labor Zionism," in *New Encyclopedia of Zionism and Israel*, op. cit., vol. 2, 839-841.

11. انظر:

M. Mintz, "Borochov, Ber," in *New Encyclopedia of Zionism and Israel*, op. cit., vol. 1, 216-217.

12. انظر:

C. B. Sherman, "Syrkin, Nachman," in *New Encyclopedia of Zionism and Israel*, op. cit., vol. 2, 1249-1250.

13. انظر:

P. Mendez-Flohr, "Gordon, Aharon David," in *New Encyclopedia of Zionism and Israel*, op. cit., vol. 1, 493-494.

14. سامي حكيم، **إسرائيل والدول الشيوعية** (بيروت: دار الكتاب العربي، دون تاريخ نشر)، ص 4. وكذلك سلافة حجاوي، **اليهود السوفييت: دراسة في الواقع الاجتماعي** (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، 1980)، ص 56 ـ 59.

15. انظر:

C. B. Sherman, "Labor Zionism," op. cit., 840-841.

16. انظر:

Kolatt, "Pa'oli Zion," in *New Encyclopedia of Zionism and Israel*, op. cit., vol. 2, 1042-1046.

17. انظر:

Kolatt, op. cit., 1043-1045; Noah Lucatz, *Histadrut as a Nationalist Zionism and Socialist Movement 1882-1948,* unpublished Ph.D dissertation, Washington University, 1961, available on university microfilms, 46-53.

18. انظر:

Kolatt, "Pa'oli Zion," op. cit., 1045-1046; "Hapo'el Hatzi'ir," in *New Encyclopedia of Zionism and Israel,* op. cit., vol. 1, 557-558.

19. انظر:

Anita Shapira, "The Origins of Jewish Labor Ideology," *Studies in Zionism*, no. 5 (Spring 1982): 5-11, on website: spinoza. tau. ac. il/hci/pub/zionism/no5/anita/

وانظر أيضاً: Kolatt, "Pa'oli Zion," op. cit., 1045-1046.

20. انظر:

"Jewish Settlement in the Land of Israel," in *Centenary of Zionism*, (1897 - 1997), on Israeli Foreign Affairs Ministry website: www.israel.org/mfa/go.asp? MFAH01280, 1-4.

وانظر أيضاً: Kolatt, "Hapo'el Hatzi'ir," op. cit., 557-558.

21. إبراهيم العابد، **الماباي ـ الحزب الحاكم في إسرائيل** (بيروت: مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، 1966)، ص 11 ـ 16. وانظر أيضاً:

Nili Kadary, "Alya," in *Centenary of Zionism,* op. cit., 2-3; Noah Lucatz, op. cit., 27-42.

22. انظر:

Yonathan Shapiro, *The Formative Years of the Israeli Labor Party: The Organisation of Power 1912-1930* (London: Sage Publications, 1976), 254; Kolatt, "Hapo'el Hatzi'ir," op. cit., 558.

23. انظر:

G. Kressel, "Histadrut," in *New Encyclopedia of Zionism and Israel*, op. cit., vol. 1, 613-614; Noah Lucatz, op. cit., 13-19.

24. انظر:

Yonathan Shapiro, op. cit., 231-253; Don Peretz and Gideon Doron, *The Government and Politics of Israel* (London: Westview Press, 1997), 151-155.

25. انظر:
Michel Shalev, *Labour and the Political Economy in Israel* (New York: Oxford University Press, 1992), 23-30; Don Peretz, op. cit., 151-155.

26. انظر:
David Wurmser, "Israel's Collapsing Labor Party," *Middle East Quarterly*, vol. 2, no. 3 (September 1995): 38-39; Don Peretz, op. cit., 144-145.

27. انظر:
Haaretz (May 14, 1999), on website:
www. haaretz.co.il/htm1s/1-1.htm .

28. انظر:
Claude Klein, le Systeme Politique d'Israel (Paris: Presses Universitaires de France, 1983), 116-118.

29. انظر:
Don Peretz and Gideon Doron, op. cit., 150-152; G. Kressel, op. cit., 616-617.

30. انظر:
David Wurmser, op. cit., 38-39; Don Peretz and Gideon Doron, op. cit., 150-152.

31. انظر:
Y. Slutsky, "Mapai," in *New Encyclopedia of Zionism and Israel*, op. cit., vol. 2, 911-912.

32. Don Peretz, op. cit., 88-89; Y. Slutsky, op. cit., 912.

33. انظر:
"Labor Political Report," no. 8, September 8, 1997, on Israeli Labor Party English home page website:
www.us-israel.org/jsource/politics/labor.html

34. Claude Klein, op. cit., 86-87; Y. Slutsky, op. cit., 912.

35. إبراهيم العابد، مرجع سابق، ص 45 ـ 49.

36. Y. Slutsky, op. cit., 912-913; Myron Aronoff, op. cit., 20.

37. انظر:
S. Z. Abrahamov, "Hagana," in *New Encyclopedia of Zionism and Israel*, op. cit., vol. 1, 543-545.

38. Myron Aronoff, op. cit., 20, Don Peretz, op. cit., 88-89.

39. حول دور منظمة البالماخ، انظر: إسحاق رابين، **مذكرات إسحاق رابين** (عمّان: ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1993)، ص 25 ـ 74.

40. لمياء مجاعص، **المابام ـ حزب العمال الموحد في إسرائيل** (بيروت: مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، 1968)، ص 68 ـ 69.

41. إبراهيم العابد، مرجع سابق، ص 42 ـ 43 و67 ـ 70. وانظر أيضاً:
Neil Lochery, *The Israeli Labour Party in the Shadow of the Likud* (London: Ithaca Press, 1997), 23-38.

42. Y. Slutsky, op. cit., 913-914; Myron Aronoff, op. cit., 21-25.

43. إبراهيم العابد، مرجع سابق، ص 102 ـ 127. وانظر أيضاً:
Don Peretz, op. cit., 92-98.

44. انظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1971)، ص 424 ـ 425. وانظر أيضاً:
Myron Aronoff, op. cit., 24-26.

45. "Labor Political Report," op. cit., 1.

46. Neil Lochery, op. cit., 7.

47. **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968**، مرجع سابق، ص 429.

48. "Labor Political Report," op. cit., 1.

49. انظر:

Daniel J. Elazar, *Israel: Building a New Society* (Bloomington: Indiana University Press, 1986), 31.

50. Don Peretz, op. cit., 90-91; Claude Klein, op. cit., 89.

51. عزمي بشارة، **قراءة في الخارطة السياسية الإسرائيلية ومستقبلها** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1995)، ص 11.

52. Claude Klein, op. cit., 164-189; Elazar, op. cit., 119-144.

53. عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 17.

54. أحمد خليفة، مرجع سابق، ص 133.

55. سمير جبور، **انتخابات الكنيست الحادي عشر 1984: الأبعاد السياسية والاجتماعية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1985)، ص 54 ـ 57.

56. David Wurmser, op. cit., 37-45.

57. انظر:

Shimon Peres, *The New Middle East* (New York: Henry Holt & Co, 1993), 57-99.

58. انظر:

David Wurmser, op. cit., 38-39; Neil Lochery, op. cit., 241-244; Don Peretz, op. cit., 93.

59. انظر:

Moti Bassok, "Structural Reforms and Surprises," *Haaretz* (August 25, 1999), on website.

60. جاك لون رينودي، «الركود الاقتصادي يضطر باراك لاعتماد سياسة تقشف اجتماعي»، تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية من القدس المحتلة (23 آب/ أغسطس 1999).

61. سيريل تاونسند، «بلير وباراك»، **الحياة** (لندن: 4 أيلول/ سبتمبر 1999).

62. المرجع السابق.

63. «الاقتصاد العمالي» في: عبدالوهاب المسيري، مرجع سابق، ج 7، ص 173. وانظر أيضاً:

Michael Shalev, op. cit., 23-30.

64. «الخصخصة وتطبيع الاقتصاد الإسرائيلي (العمالي)»، في: عبدالوهاب المسيري، مرجع سابق، ج 7، ص 197 ـ 199.

65. المرجع السابق، ص 198.

66. المرجع السابق، ص 199.

67. «التسوية السلمية وتطبيع الاقتصاد الإسرائيلي (العمالي)»، في: المرجع السابق، ص 199 ـ 201.

68. حول عدد أعضاء هيئات الحزب وآلية السلطة فيه، انظر: Neil Lochery, op. cit., 7-8.

69. أحمد خليفة، مرجع سابق، ص 130.

70. انظر: Neil Lochery, op. cit., 244-246.

71. انظر: Myron Aronoff, op. cit., 24-37; Don Peretz, op. cit., 97. وانظر أيضاً: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية**، للأعوام 1968 ـ 1974، مرجع سابق.

72 . **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974**، مرجع سابق، ص 232 ـ 238 . وكذلك **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ملحق خاص (بيروت : 20 آذار/ مارس 1977)، ص 142 ـ 155 .

73 . إبراهيم نصار، «حزب العمل في المعارضة»، **الأرض**، العدد 8 (دمشق : آب/ أغسطس 1991)، ص 45 ـ 62؛ وانظر أيضاً : David Wurmser, op. cit., 37-45 .

74 . سمير صراص، «الصراع الداخلي في حزب العمل يواجه مسألتي السياسة والقيادة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 3 (بيروت : صيف 1990)، ص 200 ـ 207 .

75 . المرجع السابق، ص 205 . وانظر أيضاً : Neil Lochery, op. cit., 225-229 .

76 . إسحاق رابين، مرجع سابق، ص 235 ـ 241 و253ـ257 . وسمير جبور، مرجع سابق، ص 54 ـ 57 . وأيضاً سمير صراص، «حزب العمل : برنامج ثوابت صقرية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 10 (بيروت : ربيع 1992)، ص 223 ـ 224 .

77 . معن أحمد الحلقي، «حزب العمل في المعارضة»، **الأرض**، العدد 4 (دمشق : نيسان/ إبريل 1997)، ص 69 ـ 77 . وانظر أيضاً : Neil Lochery, op. cit., 246-248 .

78 . انظر :

Yoel Marcus, "Standing Alone, With Dignity;" and Also: Yossi Verter, "Deal Said to be near on Peres' Powers," *Haaretz* (August 24, 1999), on website.

79 . انظر الصحف ووكالات الأنباء في الفترة 6 ـ 30 آب/ أغسطس 1999 .

80 . هاني عبدالله، **الأحزاب السياسية في إسرائيل** (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص 182 ـ 183 .

وانظر أيضاً : Neil Lochery, op. cit., 1; Don Peretz, op. cit., 85 .

81 . سمير جبور، مرجع سابق، ص 126 ـ 128 .

82 . David Wurmser, op. cit., 42-44; Neil Lochery, op. cit., 242-243 .

83 . إبراهيم عبدالكريم، «الأوضاع الراهنة في حزب العمل الإسرائيلي وحركة الطريق الثالث»، **الأرض**، العدد 9 (دمشق : أيلول/ سبتمبر 1994)، ص 6 ـ 13 .

84 . انظر وكالات الأنباء والصحف في الفترة كانون الثاني/ يناير ـ أيار/ مايو 1999 .

85 . انظر :

"Peretz Sweeps Histadrut Labor Union Elections," *Israel Wire* (June 10, 1998) on website: www.israelwire.com/index.html; Haim Bior, "Histadrut Pension Funds Tell Employees to Vote for Peretz," *Haaretz* (May 14, 1999).

86 . إبراهيم عبدالكريم، مرجع سابق، ص 7 ـ 13 .

87 . انظر :

Don Peretz and Gideon Doron, op. cit., 125-129; Claude Klein, op. cit., 84-85.

88 . Ibid .

89 . معن أحمد الحلقي، مرجع سابق، ص 69 .

90 . David Wurmser, op. cit., 38-43 .

91 . لمتابعة المسار الانتخابي لحزب العمل تاريخياً انظر : Neil Lochery, op. cit., 1-267 .

92 . **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974**، مرجع سابق، ص 229 ـ 231 .

93 . **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ملحق خاص رقم 5 (بيروت : 31 أيار/ مايو 1977)، ص 341 ـ 342 . وانظر أيضاً : Don Peretz, op. cit., 86-87 .

94 . هاني عبدالله، مرجع سابق، ص 171 ـ 173 . وإسحاق رابين، مرجع سابق، ص 235 ـ 257 . وانظر أيضاً : Neil Lochery, op. cit., 39-62; Claude Klein, op. cit., 78-80, 90-91 .

95. سمير جبور، مرجع سابق، ص 137 ـ 145 . وانظر أيضاً: Neil Lochery, op. cit., 107-132.

96. أحمد خليفة، «الوضع السياسي الداخلي، نتائج انتخابات الكنيست: نهاية التعادل السياسي»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد 11 (بيروت: تشرين الثاني/ نوفمبر 1988)، ص 803 ـ 809. وانظر أيضاً: Neil Lochery, op. cit., 133-180.

97. سمير صراص وخالد عايد، «وثائق تأليف الحكومة الجديدة، ونتائج انتخابات الكنيست»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 11 (بيروت: صيف 1992)، ص 147 ـ 151 . وانظر أيضاً:

Asher Arian and Michal Shamir (eds), *The Elections in Israel 1992*, (Albany, NY: State University of New York Press, 1995); Neil Lochery, op. cit., 207-230.

98. Asher Arian, op. cit. 7 - 8; Neil Lochery, op. cit., 207 - 230.

99. سمير صراص وخالد عايد، مرجع سابق، ص 147 ـ 151 .

100. انظر:

Asher Arian, op. cit., 7-8; Ron Shachar and Michal Shamir, "Modelling Victory in the 1992 Elections, in Asher Arian, op. cit., 55 - 80; see also: Asher Arian and Michal Shamir, "Two Reversals: Why 1992 Was Not 1977", in Asher Arian, op. cit, 17-54.

101. أحمد خليفة، «الانتخابات الإسرائيلية: النتائج من زاوية الوضع السياسي الداخلي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 27 (بيروت: صيف 1996)، ص 14 ـ 20 . وانظر أيضاً: Neil Lochery, op. cit., 253 - 266.

102. أحمد خليفة، المرجع السابق، ص 14 ـ 20 . وانظر أيضاً:

Neil Lochery, Ibid; Michael Keren, "Elections 1996: The Candidates and the New Politics," in Daniel J. Elazar and Shmuel Sandler, *Israel at the Polls 1996* (London: Frank Cass, 1996), 258 - 271.

103. بن كسبيت وحنان كريستال وإيلان كافير، «الانتحار»، ترجمة غسان محمد، **الاتحاد**، الحلقتان 15 و16 (أبوظبي: 6 و7 أيلول/ سبتمبر 1998) .

104. انظر:

Giora Goldberg, "The Electoral Fall of the Israeli Left," *Israel Affairs*, vol. 4, no. 1 (London: Autumn 1997): 55 - 56.

105. معن أحمد الحلقي، مرجع سابق، ص 64 ـ 96 . وانظر أيضاً: Giora Goldberg, op. cit., 61 - 62; Neil Lochery, op. cit., 253 - 269.

106. بن كسبيت وآخرون، مرجع سابق، الحلقة 16 (7 أيلول/ سبتمبر 1998)، ص 12 .

107. أحمد خليفة، «الانتخابات الإسرائيلية: النتائج من زاوية الوضع السياسي الداخلي»، مرجع سابق، ص 15 .

108. انظر:

"Israel, The Occupied Territories," *Country Report* (UK: EIU, First Quarter 1999), 12-15.

109. انظر الصحف ووكالات الأنباء في الفترة 31 كانون الأول/ ديسمبر 1998 ـ 15 كانون الثاني/ يناير 1999 .

110. انظر:

Joseph Contreras and Michael Hirsh, "Barak's Biggest Battle," *Newsweek* (May 31, 1999): 3-4.

111 . انظر :

"Elections in Israel (May 1999)," on Israeli Foreign Affairs Ministry website: www. mfa.gov.il/mfa/search.asp?results-1.

112 . *Haaretz* (from June 24, 1999 to July 8, 1999).

113 . Neil Lochery, op. cit., 1-5; Daniel Elazar, op. cit., 29 - 37.

114 . عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 11 . وانظر أيضاً : Don Peretz, op. cit., 89 - 92; Claude Klein, op. cit., 89 - 91.

115 . أمين محمود عطايا، **خارطة الكيان الصهيوني السكانية، الاجتماعية، السياسية،** (دمشق : دار الطرقجي، 1994)، ص 103 . وانظر أيضاً : Giora Goldberg, op. cit., 65-67.

116 . شيفح فايس، «ماذا تقول النتائج؟»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد 7 (بيروت : تموز/ يوليو 1981)، ص 419 ـ 420 . وانظر أيضاً : Giora Goldberg, op. cit., 65 - 67.

117 . هاني عبدالله، مرجع سابق، ص 199 . وأمين محمود عطايا، مرجع سابق، ص 11 . وكذلك **الأرض**، العدد 12 (دمشق : آذار/ مارس 1985)، ص 24 ـ 26 . وانظر أيضاً : Giora Goldberg, Ibid.

118 . انظر :

Alan S. Zuckerman, Michal Shamir and Hanna Herzog, "The Political Bases of Activism in the Israeli Labour and Herut Parties", *Political Science Quarterly*, vol. 7, no. 2 (1992): 303 - 323.

119 . Giora Goldberg, op. cit., 63 - 68.

120 . **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968**، مرجع سابق، ص 430 ـ 431 . وانظر أيضاً : Myron Aronoff, op. cit., 26.

121 . Don Peretz, op. cit., 89 - 90; Claude Klein,op. cit., 89 - 91.

122 . إبراهيم العابد، مرجع سابق، ص 36 ـ 42 .

123 . معن أحمد الحلقي، مرجع سابق، ص 76 ـ 77 .

124 . انظر : «الصهيونية ـ الاشتراكية» في موقع حزب العمل على الإنترنت :

www.us-israel.org/jsource/zionism/socialist-zionism.html

www.us-israel.org/jsource/politics/labor.html

125 . إبراهيم العابد، مرجع سابق، ص 98 ـ 100 .

126 . هاني عبدالله، مرجع سابق، ص 207 ـ 208 .

127 . داداياني، **الصهيونية على حقيقتها** (موسكو : دار التقدم، 1989)، ص 186 .

128 . المرجع السابق، ص 186 .

129 . انظر خطاب جولدا مائير في : "Les conflits du proche-orient 1956 - 1991", *Les Cahiers de l'Express*, no. 8 (Paris: 1991) :13 - 14.

130 . داداياني، مرجع سابق، ص 220 ـ 223 .

131 . إلياس شوفاني، **مشاريع التسوية الإسرائيلية 1967 ـ 1978** (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، المقدمة وص 124 ـ 126 .

132 . منير الهور وطارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1948 ـ 1982** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983)، ص 22 ـ 123 .

133 . المرجع السابق، ص 67 ـ 68 .

134 . المرجع السابق، ص 81 ـ 104 .

135 . إلياس شوفاني، مرجع سابق، ص XXII .

136 . المرجع السابق، ص 60 ـ 62 .

137 . المرجع السابق، ص63 ـ 75 .

138 . وليد الجعفري، **المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية: جذوره، تطوره، أخطاره** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1979)، ص 11 ـ 18 .

139 . المرجع السابق، ص 49 ـ 52 . وإلياس شوفاني، مرجع سابق، ص 77 ـ 126 . وانظر أيضاً: «برنامج الحزب لانتخابات 1981»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد 1 (بيروت: كانون الثاني/ يناير 1981)، ص 52 ـ 57 .

140 . وليد الجعفري، مرجع سابق، ص 16 ـ 18 و46 ـ 49 .

141 . أحمد خليفة، «حزب العمل عشية الانتخابات: عودة إلى الحل الإقليمي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 26 (بيروت: ربيع 1996)، ص 163 .

142 . انظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973**، مرجع سابق، ص 265 ـ 285 .

143 . وليد الجعفري، مرجع سابق، ص 15 ـ 18 .

144 . المرجع السابق، ص 46 ـ 49 .

145 . «زيارة وفد حزب العمل إلى مصر»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد 2 (بيروت: تشرين الثاني/ نوفمبر 1980)، ص 8 ـ 9 .

146 . «البرنامج السياسي لحزب العمل (1981)»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد 1 (بيروت: كانون الثاني/ يناير 1981)، ص 52 ـ 57 .

147 . سمير جبور، مرجع سابق، ص 261 ـ 268 .

148 . «الموقف الإسرائيلي من المؤتمر الدولي للسلام»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد 9 (بيروت: أيلول/ سبتمبر 1987)، ص 665 .

149 . خالد عايد، «الجديد ـ القديم في المواقف الإسرائيلية من الإجراءات الأردنية الأخيرة»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد 8 (بيروت: آب/ أغسطس 1988)، ص 604 ـ 607 . وكذلك العدد 12، كانون الأول/ ديسمبر 1987، ص 665 .

150 . «برنامج حزب العمل لانتخابات الكنيست الثاني عشر (1988)»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد 10 (بيروت: تشرين الأول/ أكتوبر 1988)، ص 740 ـ 745 .

151 . خالد عايد، مرجع سابق، ص 604 ـ 607 .

152 . رندة شرارة، «إسرائيل والتسوية السياسية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 6 (بيروت: ربيع 1991)، ص 269 ـ 283 .

153 . المرجع السابق، ص 273 ـ 276 .

154 . «برنامج حزب العمل (1992)»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 11 (بيروت: صيف 1992)، ص 173 ـ 177 .

155 . انظر: نص اتفاق إعلان المبادئ في **النهار** (بيروت: 13 أيلول/ سبتمبر 1993) .

156 . انظر وثائق الاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية في موقع السلطة الفلسطينية على الإنترنت: www.palestine-un.org/peace/frindex.html1 .

157 . انظر: نصوص الاتفاقات في أعداد **مجلة الدراسات الفلسطينية**، وأيضاً على موقع كل من السلطة الفلسطينية ووزارة الخارجية الإسرائيلية على الإنترنت .

158 . بشأن خطة باراك لتعديل اتفاق واي ريفر وربطه باتفاق الوضع النهائي، انظر موقع **هآرتس** على الإنترنت خلال شهر آب/ أغسطس 1999 . وأيضاً النص غير الرسمي لاتفاق شرم الشيخ في **المستقبل** (بيروت: 5 أيلول/ سبتمبر 1999)، نقلاً عن صحيفة **جيروزالم بوست** الإسرائيلية .

159 . «برنامج حزب العمل ـ سياسة السلام والأمن [مقتطفات]»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 27 (بيروت: صيف 1996)، ص 82 ـ 86 .

160 . انظر :

"Labor Party Political Platform," on Israeli Labor Party website, 1-3.

161 . انظر :

Itamar Rabinovitch, *The Israeli-Syrian Negotiations* (Princeton: Princeton University Press, 1998), 104-106; Aluf Benn, "Syria Seen Softening Preconditions for Talks on Golan and Peace," *Haaretz* (June 28, 1999).

162 . فيصل أحمد، «الأحزاب الإسرائيلية وعملية السلام»، **الأرض**، العدد 1 (دمشق: كانون الثاني/ يناير 1997)، ص 30 ـ 31 . وانظر أيضاً: *Le Monde* (Paris: June 22, 1999).

163 . انظر : أسعد عبدالرحمن، «التدليس وصولاً إلى التيئيس : حكاية وثيقة أبومازن/ بيلين»، **السفير**(بيروت : 29 أيلول/ سبتمبر 2000).

164 . أدين بالمعلومات في هذه المقارنة إلى مقالة أحمد خليفة، «حزب العمل عشية الانتخابات : عودة إلى الحل الإقليمي»، مرجع سابق، ص 155 ـ 164 .

165 . عوزي بنزيمان، **هآرتس** (27 كانون الثاني/ يناير 1995) . وانظر أيضاً:

"Labor Party Political Platform," op. cit., 2; Yossi Verter, "Clash Between Barak and Peres over Separation from Palestinians", *Haaretz*, daily selection (August 8, 1997), 1.

166 . Don Peretz, op. cit., 79.

167 . هاني عبدالله، مرجع سابق، ص 206 ـ 208 .

168 . انظر : « **برنامج الليكود لانتخابات 1996**»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 27 (بيروت : صيف 1996)، ص 80 ـ 82. وانظر أيضاً: هيثم مزاحم، «نتنياهو منظّراً لليمين الصهيوني : التبرير الأخلاقي للدولة اليهودية»، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 56 (بيروت : تشرين الأول/ أكتوبر 1996)، ص 41 ـ 53 . وبنيامين نتنياهو، **مكان تحت الشمس**، ترجمة محمد عودة الدويري (عمّان : دار الجليل للدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1995) .

169 . انظر :

Israel Shahak, "Labour and Likud: The Similaritites and Differences", *Middle East International*, No. 429 (July 10, 1992): 18-19.

وكذلك «**برنامج الليكود لانتخابات 1996**»، مرجع سابق . وانظر أيضاً: «نتنياهو يعرف كيف يبني بهدوء : توسيع المستعمرات بينما الدبلوماسية تتعثر»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 35 (بيروت : صيف 1998)، ص 121 ـ 124 .

170 . هاني عبدالله، «سياسة رابين الاستيطانية عودة إلى مشروع آلون»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 12 (بيروت : خريف 1992)، ص 272 ـ 281 . وانظر أيضاً:

Geoffrey Aronson, "Final Status to Preserve Settlements", *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, vol. 5, No. 3 (Washington : May 1995): 196; and also: "Labories Inconsistent Policies: Settlements and A Seperation Plan", *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, vol. 6, No. 3 (Washington: May 1996): 137.

171 . قارن برنامج الليكود ببرنامج حزب العمل لانتخابات 1996، في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 27 (بيروت : صيف 1996)، ص80 ـ 86 .

172 . زياد أبوزياد (وزير في السلطة الفلسطينية) في مقابلة مع صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي : 25 أيلول/ سبتمبر 1998)، ص 10 . وانظر أيضاً: Israel Shahak, op. cit, 18-19.

173 . يوسي ميلمان ودان رفيف، **التعاون العدائي : العلاقات السرية بين إسرائيل والأردن**، ترجمة مصطفى داوود كبها (الناصرة : منشورات مكتبة القبس، 1988)، ص 265 .

174 . عوزي بنزيمان، «القبول الإسرائيلي للدولة الفلسطينية نتيجة منطقية لأوسلو»، **هآرتس** (20 أيلول/ سبتمبر 1998)، نقلاً عن **الخليج** (الشارقة : 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1998)، ص 3 .

175 . بن كسبيت وآخرون، مرجع سابق، ص 12 .

176 . «الوضع في حزب العمل بعد الانتخابات»، **الأرض**، العدد 2 (دمشق: 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1988)، ص 9 ـ 15 .

177 . Israel Shahak, op. cit., 18 - 19 .

178 . بيان نويهض الحوت، **فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة** (بيروت: دار الاستقلال للنشر، 1991)، ص 331 ـ 336 .

179 . علي محمد علي، **في داخل إسرائيل** (القاهرة: الدار القومية للنشر، دون تاريخ نشر)، ص 27 .

180 . إبراهيم العابد، مرجع سابق، ص 102 ـ 127 .

181 . فيصل أحمد، «إسرائيل والاتحاد الأوربي»، **الأرض**، العدد 7 (دمشق: تموز/ يوليو 1997)، ص 48 ـ 63 .

182 . انظر:

Barry Rubin, "US-Israel Relations and Israel's 1992 Electioins," in Asher Arian, op. cit., 193-206.

183 . Neil Lochery, op. cit., 1 - 267 .

184 . Israel Shahak, op. cit., 18 - 19 .

185 . حول عرقلة إسرائيل لتنفيذ القرارات الدولية وإفشال مشروعات التسوية، انظر: منير الهور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص 22 ـ 123 . وأيضاً: إلياس شوفاني، مرجع سابق، المقدمة . ووليد الجعفري، مرجع سابق، ص 3 ـ 18 .

186 . وليد الجعفري، مرجع سابق، ص 12 ـ 18 .

187 . هاني عبدالله، «سياسة رابين الاستيطانية عودة إلى مشروع ألون»، مرجع سابق، ص 272 ـ 281 . وكذلك ملف «الاستيطان المستمر في القدس "الصغرى"

و "الكبرى" »، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 119 (بيروت: صيف 1994)، ص 111 ـ 140 . وانظر أيضاً: *Report on Israli Settlement in the Occupied Teritories*, vol. 4, No. 6 (Washington: November 1994): 2 - 8.

188 . أحمد خليفة، «الأفق السياسي لحكومة رابين»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 11 (بيروت: صيف 1992)، ص 103 ـ 115 .

189 . انظر: Shimon Peres, op. cit., 33-99 . وماجد كيالي، «النظام الإقليمي الجديد: الإطار الاقتصادي والأهداف»، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 36 (بيروت: كانون الأول/ ديسمبر 1994)، ص 55 ـ 64 . وفولكر بيرتس، **نظام الصراع في الشرق الأوسط**، ترجمة غسان رملاوي (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1997)، ص 23 ـ 66 .

190 . انظر: هيثم مزاحم، «إسرائيل: المفارقة الدائمة بين الأمن والسلام»، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 52 (بيروت: حزيران/ يونيو 1996)، ص 116 ـ 120 . ومنير الحمش، «تداعيات الانتخابات الإسرائيلية»، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد نفسه، ص 51 . وهاني عبدالله، «فوز نتنياهو يرفع سقف التسوية الإسرائيلية»، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد نفسه، ص 31 ـ 34 .

191 . قارن بين وجهة نظر "الحمائم" اليوم، المذكورة في أحمد خليفة، «حزب العمل عشية الانتخابات: عودة إلى الحل الإقليمي»، مرجع سابق، ووجهة نظرهم في أوائل السبعينيات في: محمود خالد، **معسكر السلام الإسرائيلي** (عمّان: منشورات دار الكرمل ـ صامد، 1986)، ص 12 ـ 13 و36 ـ 38 .

192 . Akiva Eldar, "Maybe in Another 15 Years", *Haaretz* (August 4, 1999) .

193 . Aluf Benn, "A It's not Wye, it's Oslo," *Haaretz* (August 4, 1999) .

194 . Ibid .

195 . نصير عاروري، «ثمانية اتفاقات في ست سنوات»، **المستقبل** (بيروت: 9 أيلول/ سبتمبر 1999).

196 . انظر:

Amos Harel, “Barak to Offer Qualitative Withdrawals Givin PA Contiguity in Jenin, Nablus”, *Haaretz* (August 30, 1999).

197 . انظر: جيفري أرونسون، «باراك بين صعوبة استرضاء المستوطنين واستحالة عدم إغضاب الفلسطينيين»، **الوسط** (لندن: 16 آب/ أغسطس 1999)، ص 28 ـ 29.

وانظر أيضاً:

Haim Gvirtzman, “Maps of Israeli Interests in Judea and Samaria Determiming the Extent of the Aditional Withdrawals”, Study in Begin-Sadat Center for Strategic Studies, on website:

www.biu.ac.il/Besa/publications/maps.htm.

198 . صحيفة **يديعوت أحرونوت** الإسرائيلية (17 أيلول/ سبتمبر 1999)، نقلاً عن تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية من القدس المحتلة في 17 أيلول/ سبتمبر1999.

وانظر أيضاً:

Patrick Cockburn, “Barak May Leave Golan Settlers High and Dry”, *The Independent* (London: May 24, 1999).

199 . الإذاعة الإسرائيلية نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية (9 أيلول/ سبتمبر 2000).

200 . انظر:

Uzi Mahnaimi, Barak to Swap Golan Heights for Peace”, *The Sunday Times* (London: May 23, 1999); Avraham Tal, “Ten Meters from the Kinneset”, *Haaretz* (May 31, 1999.)

201 . صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية (6 آب/ أغسطس 1999)، نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية في 6 آب/ أغسطس 1999.

نبذة عن المؤلف

هيثم أحمد مزاحم: حاصل على دبلوم دراسات عليا في الفلسفة عام 1992، وعلى إجازة في الصحافة ووكالات الأنباء عام 1996. يعمل محرراً في صحيفة المستقبل اللبنانية. وقد عمل باحثاً في مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق ببيروت في الفترة 1992 ـ 1998. له مجموعة من الدراسات والمقالات المنشورة في الدوريات والصحف اللبنانية، وبخاصة حول موضوع الصراع العربي ـ الإسرائيلي والشؤون الإسرائيلية.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1 -	جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 -	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3 -	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4 -	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5 -	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6 -	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية
7 -	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8 -	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9 -	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش
10 -	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي
11 -	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996

12 - عبدالفتاح الرشدان: العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13 - ماجد كيَّالي: المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته

14 - حسين عبدالله: النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق

15 - مفيد الزيدي: بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين

16 - عبدالمنعم السيد علي: دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية

17 - ممدوح محمود مصطفى: مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية

18 - محمد مطر: الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية

19 - أمين محمود عطايا: الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

20 - سالم توفيق النجفي: الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)

21 - إبراهيم سليمان المهنا: مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل

22 - عماد قدورة: نحو أمن عربي للبحر الأحمر

23 - جلال عبدالله معوض: العلاقات الاقتصادية العربية - التركية

24 - عادل عوض وسامي عوض: البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية

25 - محمد عبدالقادر محمد: استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل

26 - ظاهر محمد صكر الحسناوي: الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27 - صالح محمود القاسم: الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989

28 - فايز سارة: الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل

29 - عدنان محمد هياجنة: دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي

30 - جلال الدين عزالدين علي: الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)

31 - سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي: الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي

32 - هيل عجمي جميل: الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل

33 - كمال محمد الأسطل: نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

34 - عصام فاهم العامري: خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد» دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة

35 - علي محمود العائدي: الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة

36 - مصطفى حسين المتوكل — محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن

37 - أحمد محمد الرشيدي — التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة

38 - إبراهيم خالد عبدالكريم — الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية

39 - جمال عبدالكريم الشلبي — التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن

40 - أحمد سليم البرصان — إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

41 - حسن بكر أحمد — العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل

42 - عبدالقادر محمد فهمي — دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي

43 - عوني عبدالرحمن السبعاوي، عبدالجبار عبد مصطفى النعيمي — العلاقات الخليجية - التركية معطيات الواقع، وآفاق المستقبل

44 - إبراهيم سليمان مهنا — التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة

45 - محمد صالح العجيلي — دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية

46 - موسى السيد علي — القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية

47 - سمير أحمد الزبن — النظام العربي، ماضيه، حاضره، مستقبله

48 - الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم — التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي

49 - باسيل يوسف باسيل — سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان

50 - عبدالرزاق فريد المالكي — ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)

51 - شذا جمال خطيب — الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا

52 - عبداللطيف محمود محمد — موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي

53 - جورج شكري كتن — العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها

54 - علي أحمد فياض — مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني

55 - مصطفى عبدالواحد الولي — أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد

56 - خيرالدين نصر عبدالرحمن — آسيا مسرح حرب عالمية محتملة

57 - عبدالله يوسف سهر محمد — مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58 - علي أسعد وطفة — واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية

59 - هيثم أحمد مزاحم — حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999

قواعد النشر

أولاً - القواعد العامة:

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فحسب.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي:

الكتـــب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، اسم الدورية، العدد (مكان النشر، تاريخ النشر)، الصفحة.

ثانياً - إجراءات النشر:

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «**دراسات استراتيجية**».
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر، دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567 ـ أبوظبي ـ إ.ع.م. ـ هاتف: 6423776-2-971 ـ فاكس: 6428844-2-971 ـ e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae